وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة يحي فارس –المدية–

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.

قسم: العلوم الإنسانية.

شعبة: التاريخ.

الدولة العثمانية ومؤتمر باريس

1856م

مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماستر في تاريخ الدولة العثمانية 1453– 1924م.

إعداد الطالبتين:

- إلهام يهمي.
- سارة مسعودي.

تحت إشراف:

أ.د: غربي الغالي.

الاسم واللقب.	الرتبة العلمية.	الصفة.
حكيم بن شيخ.	الأستاذ.الدكتور.	رئيسا.
غربي الغالي.	الأستاذ.الدكتور.	مشرفا ومقررا.
حميد كريتلي.	أستاذ.	عضوا مناقشا.

السنة الجامعية: 1440– 1441هـ/ 2019–2020م.


بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والعرفان



ربي أوزعني أن اشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي
وأن اعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين"
- -سورة النمل الآية19

أولا نحمد الله عز وجل الذي وفقنا وسدد خطانا في كتابة هذه المذكرة وإخراجها إلى النور.

ثم نتقدم بخالص عبارات الشكر و العرفان إلى كل من ساعدنا وشجعنا على إنجاز هذه المذكرة ونخص بالذكر

الأستاذ الدكتور المشرف : غربي الغالي، على مرافقته لنا في هذا العمل، ورحابة صدره وطول باله على استفساراتنا المتتالية وتوجيهاته القيمة لإخراج هذا العمل في حلته الأخيرة.

كما نتوجه بخالص الشكر والعرفان إلى "مكتبة مخبر الدراسات التاريخية المتوسطية عبر العصور"، والتي فتحت أبوابها لنا في كل الأوقات، ونهلنا العلم من صفحات كتبها القيمة.

والشكر الخالص لكل أستاذ أضاء لنا من نور علمه بإخلاص وتفاني طوال مشوارنا الدراسي.

كما نشكر كل من ساعدنا على إتمام هذا البحث وقدم لنا العون ومد لنا يد المساعدة من قريب أو بعيد.

الإهداء:



إلى من أرضعتني الحب والحنان إلى رمز الحب وبلسم الشفاء

إلى القلب الناصع بالبياض **والدتي الحبيبة**.

إلى من جرع الكأس فارغاً ليسقيني قطرة حب إلى من كلّت أنامله ليقدم لنا لحظة

سعادة إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

إلى القلب الكبير **والدي العزيز**.

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي

إخوتي: **نوال، فاروق، أحمد الشريف**.

إلى ملاكي **آية حمزي**.

إلى أغلى من روحي وسندي في جروحي، إلى رمز الوفاء، إلى من لا أنساها بالدعاء "

وسام جنات سالمي".

إلى من شاركتني عناء هذا العمل صديقتي وأختي: **يسمي إلهام**.

إلى كل الأصدقاء، وأخص بالذكر صديقتي **خديجة صابور**.

إلى كل طالب علم أهدي ثمرة جهدي المتواضع.

إلى كل من عرفتهم، ونستهم مذكرتي ولم تنساهم ذاكرتي.

مسعودي سارة

الإهداء:



بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم.

إلى قدوتي الأولى وسراجي الذي ينير دربي ، إلى من رفع رأسي عاليا افتخارا به أبي العزيز.

إلى التي رآني قلبها قبل عينيها وحضنتني أحشاؤها قبل يديها، إلى شجرتي التي لا تذبل، إلى الظل الذي آوي إليه في كل حين، أمي الحبيبة حفظها الله.

إلى الشموع التي تنير لي الطريق في الظلام أخوتي أسماء وحكيمة، نور الله طريقهم.

إلى رفيقة دربي قمر، زوبيدة، زينب، فريال، هوني...

إلى كل اسم بقيمته وقدره في قلبي، وعائلتي التي شجعتني وواصلت العطاء دون مقابل جدتي أم الخير ومسعودة، وجدي البشير ومحمد أطال الله في أعمارهم وحفظهم.

إلى من مدت يدها وكانت بجانبي صاحبة القلب الصافي الطيبة سارة مسعودي..

وإلى كل الأصدقاء من كانوا برفقتي ومصاحبتي من قريب أو بعيد أثناء دراستي في الجامعة.

وإلى جميع أفراد الأسرة التربوية في الجزائر وخاصة جامعة د.يحيى فارس.

وشكرا.

يسمي إلهام.

قائمة مختصرات اللغة العربية:

الكلمة	المختصرات
تحقيق	تح
ترجمة	تر
الجزء	ج
الحلقة	ح
دون بلد نشر	د.ب.ن
دون دار نشر	د.د.ن
دون سنة نشر	د.س.ن
دون طبعة	د.ط
الطبعة	ط
العدد	ع
المجلد	مج

المقدمة

كانت مسألة بقاء الدولة العثمانية خلال القرن 19م موضوعا مثيرا للجدل في الدبلوماسية الأوروبية، فكان ما دعي بالمسألة الشرقية المتضمن مصير هذه الدولة ومناطقها المترامية الأطراف أحد أهم المواضيع في دبلوماسية القوى الأوروبية الكبرى لذلك القرن، فقد أثار موضوع السيطرة على الممتلكات العثمانية وحكومتها جدلا حادا، وأدت إلى صراعات بين القوى الأربعة (بريطانيا، فرنسا، روسيا والنمسا)، وعكست نظرة الدول الأوروبية السلبية للدولة العثمانية وضعا أكثر صعوبة في أوضاعها الداخلية، إذ امتاز وضعها منذ القرن 18م بمعارك خاسرة، كوارث مالية، فوضى إدارية، انتفاضات وثورات مما أعطى الدول الأوروبية فرصة مواتية للتدخل والسيطرة على مقدرات البلاد ومصيرها.

إلا أن تصادم المصالح بين الدول الأوروبية في التعامل مع مسألة مصير الدولة العثمانية كان وراء اتفاق هذه الدول على مبدأ توازن القوى، أي إبقاء أوضاع الدولة العثمانية على حالها. وفي هذا السياق قد جاء مؤتمر الذي انعقد في ظروف اشتد فيها التنافس الأوروبي حده خاصة بريطانيا وفرنسا من جهة وروسيا القيصرية من جهة أخرى.

أما عن الامتداد الزماني والمكاني لموضوع الدراسة: فهو ما بين فترتي 25 فيفري إلى غاية 30 مارس 1856م بباريس.

دواعي اختيار الموضوع:

إن الأسباب التي كانت من وراء اختيارنا لموضوع "**الدولة العثمانية ومؤتمر باريس 1856م**" كثيرة، تنوعت بين دوافع ذاتية وأخرى موضوعية.

-الذاتية:اعتبارا لتخصصنا واهتمامنا الكبير بدراسة الأحداث التي عرفتها الدولة العثمانية.

-الوضوعية، والتي يغلب عليها الدافع المعرفي والرغبة في نوايا الدول الأوروبية اتجاه الدولة العثمانية في الفترة المدروسة، واكتشاف دورها في إطالة عمر الدولة العثمانية، وغايتها من ذلك.

أهمية الدراسة:

يكتسي موضوع "**الدولة العثمانية ومؤتمر باريس 1856م**" أهمية كبرى، فهو يندرج في إطار دراسة فترة هامة من التاريخ السياسي العثماني، واعتبرت هذه الفترة التي عقد فيها المؤتمر من أهم مراحل المسألة الشرقية، والتي غيرت من طبيعة العلاقات السياسية بين الدول الأوروبية، وعرضت مبدأ توازن القوى إلى الخلل. وكادت أن توصل القوى المصارعة إلى التصادم والحرب.

الإشكالية:

لا يعد أي موضوع محل دراسة إلا إذا كان يحمل في طياته إشكالية، وعليه تضمن موضوع دراستنا الإشكالية التالية:

إلى أي مدى كان لمؤتمر باريس 1856م دور في إطالة عمر الدولة العثمانية واستمراريتها؟.

من هنا يمكن طرح التساؤلات التالية للإجابة على الإشكالية:

-ما هي التحديات التي مرت بها الدولة العثمانية خلال القرن 19؟ وما موقع الدول الأوروبية منها؟.

-فيما تمثلت خلفيات وأسباب انعقاد مؤتمر باريس 1856م؟ وما هي مجرياته؟ وهل أنهى المؤتمر الصراع للعثماني الروسي؟.

- ما مصير الدولة العثمانية من المؤتمر؟ وكيف أثر في العلاقات الدولية مابين الدولة العثمانية والدول الأوروبية ؟.

الدراسات السابقة للموضوع:

من خلال دراستنا لم نعثر عل دراسة كاملة بكل جزئياتها عن مؤتمر باريس 1856م تداعياته وخلفياته، لكن هذا لا يمنع من وجود دراسات ذات العلاقة بجزئيات هذا الموضوع، منها:

يونسي فاطمة الزهراء ومساك ياسمينة، **الدولة العثمانية والمؤتمرات الدولية خلال القرن 13ه/19م**، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، 2014-2015. حيث خصصت هذه الأخيرة المبحث الثاني من دراستها تحت عنوان النزاع الروسي- العثماني بين حرب القرم ومؤتمر باريس 1856.

وكذلك شعير هجيرة و حمرراس نورة، **حرب القرم الخلفيات والتداعيات 1269-1272هـ/ 1856/1853م**)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ الدولة العثمانية (1453-1924م)، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، 2018-2019. حيث تناولت موضوع المؤتمر في مبحثها الثالث المعنون بنتائج الحرب وانعكاساتها.

المنهج المتبع:

بالنسبة للمنهج المتبع في هذه الدراسة، فقد اعتمدنا على المنهج التاريخي الوصفي التحليلي. فالمنهج الوصفي فهو يفرض نفسه في الدراسات التاريخية لوصف الأحداث والوقائع بشكل دقيق ومفصل، فاعتمدنا عليه في وصف المعارك التي وقعت كالحملة الفرنسية على مصر 1798م وحملة محمد علي وحرب القرم 1853م.

أما المنهج التحليلي اعتمدنا عليه خاصة فيما يتعلق بدراسة المعاهدات و تحليل بنودها والعودة لظروف انعقادها، فطبقنا ذلك على بنود معاهدة باريس 1856م والظروف التي سبقت افتتاح المؤتمر للوصول إلى استخلاص النتائج.

الخطة المعتمدة:

وللإجابة على الإشكالية المطروحة لدراستنا اعتمدنا على الخطة بحث قسمناها بعد المقدمة إلى ثلاث مباحث مسبوقة بمدخل تمهيدي ثم خاتمة وعدد من الملاحق التي لها علاقة بالموضوع، منها:

فالمقدمة هي تعريف للموضوع وأبعاده وإبراز أهمية ودواعي اختياره مع عرض أهم المصادر والمراجع التي اعتمدنا عليها. ففي **المدخل** فتركز حول **الأوضاع العامة للدولة العثمانية خلال القرن 19م**. ثم أتبعناه **بالمبحث الأول** المعنون ب: **الدولة العثمانية والتحديات الخارجية خلال القرن 19م**، يحتوي على ثلاث مطالب، ففي المطلب الأول تطرقنا إلى عجز مؤسسات الدولة أمام التطورات الدولية، فعالجنا فيه فكرة التوافق مع العصر من خلال اللجوء إلى إصلاحات على النمط الغربي. أما المطلب الثاني، فخصصناه للتسويات الدولية التي عقدتها الدولة العثمانية مع الدول الأوروبية قبل عقد مؤتمر باريس 1856م. أما المطلب الثالث، فكان حول التدخل الأجنبي من خلال إثارة تأليب الأوضاع الداخلية للدولة العثمانية، فتطرقنا فيه إلى أهم محطات المسألة الشرقية، بداية مع الحملة الفرنسية ألغى التدخل العسكري 1840م. واستعرضنا في **المبحث الثاني** الموسوم ب: **الدبلوماسية الأوروبية ومؤتمر باريس 1856م**، ثلاث مطالب. حيث تناولنا في مطلبه الأول الخلفيات

والأسباب التي يعود إليها عقد المؤتمر، بداية من الأطماع الروسية وصولا إلى حرب القرم، ثم انتقلنا للحديث عن انعقاد المؤتمر في المطلب الثاني، بداية من افتتاحه وصولا إلى أهداف الدول من المشاركة في فعالياته. لننتقل في المطلب الثالث لمناقشة قرارات المؤتمر من خلال بنود المعاهدة الموقعة بين الدول المشاركة في المؤتمر.

أما **المبحث الثالث** الموسوم ب: **النتائج والتداعيات** التي خلفها المؤتمر، ركزنا فيه على أم الانعكاسات التي لحقت بالدولة العثمانية خاصة والدول المشاركة عامة، لننتقل للحديث عن معاهدة لندن 1871م وتعديل معاهدة باريس 1856م، والتي تعد ضربة صادمة للدولة العثمانية. وفي الخاتمة أجملنا أهم الاستنتاجات التي تم الوصول إليها من خلال البحث في موضوعنا.

عرض أهم المصادر والمراجع:

لإعطاء الموضوع حقه، اعتمدنا على مجموعة من المصادر والمراجع التي تختلف أهميتها حسب صلتها بالموضوع. أهمها:

أ-المصادر:

- كتاب " تاريخ الدولة العلية العثمانية" لمؤلفه: محمد فريد بك المحامي، هذا الأخير أرخ بإسهاب وتفصيل لتاريخ الدولة العثمانية حسب تسلسل السلاطين العثمانيين، والأهم من ذلك أنه كان قريبا نوعا ما من الأزمة الأخيرة التي عرفتها الدولة العثمانية ألا وهي الأزمة البلقانية. هذا ما سمح لنا في العودة لهذا الكتاب تقريبا في جل ما تناولناه في موضوعنا لإحاطته بكل تفاصيل التاريخ العثماني.
- كتاب " المسألة الشرقية" لمؤلفه: مصطفى كامل، الذي صدر سنة 1898م أي بعد وقوع مصر تحت الانتداب البريطاني.حيث وقف في مؤلفه عند كل محطة هامة من تاريخ المسألة الشرقية، ويعد موضوعنا من أهم محطاتها. حيث تكلم في حيثياته عن أهم والأحداث التي شهدها القرن 19م.

ب-المراجع:

- كتاب" محاضرات في المسألة الشرقية ومؤتمر باريس 1856م" لمؤلفه: محمد مصطفى صفوت، هذا الأخير الذي ركز في دراسته على موضوع بحثنا بالتفصيل، فتناول المؤتمر من خلال اجتماعات المنتدبين المشاركين وأهم قرارات المتخذة في المؤتمر، ومحل الدولة العثمانية منه.

بالإضافة إلى هذه الكتب اعتمدنا على مجموعة من المراجع الأجنبية التي تم ترجمتها وتمحيصها بحذر، ككتاب "La guerre de Crimée et Le Traité de Paris" لمؤلفه: Bénédicte

Rolland-Villemot، حيث تناول الكاتب تفاصيل المؤتمر من الحاضرين إلى القرارات حتى النتائج، إضافة إلى بعض الصور والوثائق الخاصة بالمؤتمر التي ساعدتنا في بحثنا.

أما المجلات، فقد اعتمدنا على المقالات التي تعرضت للموضوع أهمها المقالات الموسومة ب: " العلاقات الروسية العثمانية 1687-1878م"، المنشورة في مجلة تاريخ العرب والعالم للكاتب: عبد الرؤوف سنو، التي قسمت إلى أربعة حلقات، كلها كانت تصب في صلب الموضوع، حيث قدمها لنا بدراسة وتحليل دقيق وبكل موضوعية.

صعوبات الدراسة:

كما هو معروف لا يخلو أي عمل من صعوبات أثناء انجازه، بحيث واجهتنا مجموعة من الصعوبات تتمثل أساسا في:

- أن الكتابات التاريخية لم تتناول بشكل موسع سير أعمال المؤتمر.
- كذلك أهم الصعوبات أو نعتبرها مثبطات، هو انتشار فيروس كورونا المستجد COVID-19، الذي عرقل عملية سير انجاز المذكرة، فعزلنا عن بعضنا البعض وولد فوهة تواصل بيننا لمناقشة الأفكار وطرحها على الأستاذ المشرف.

ورغم هذه الصعوبات، فقد كان البحث ممتعا وذا فائدة عظيمة، حاولنا فيه قدر الإمكان إزاحة بعض الغموض الذي كان يعتري تاريخ الدولة العثمانية خلال القرن 19م من خلال المؤتمر.

المدخل:

الأوضاع العامة للدولة العثمانية خلال القرن 19م.

ظلت الدولة العثمانية ولفترة طويلة من الزمن، تعيش على رقعة واسعة تمتد عبر قارات العالم القديم ويحيا فيها أجناس مختلفة من شعوب متنوعة وأديان متعددة، وكانت القوة العظمى التي تؤثر في مجرى السياسة العالمية، ولكن ابتداء من القرن الثامن عشر، أتى عليها حين من الدهر أخذ فيه الضعف يدب في أوصالها، وبدأت إمارات الشيخوخة تأخذ طريقها إلى جسد الدولة، واستمر ذلك إلى غاية مطلع القرن العشرين.

ضعف الدولة العثمانية

اجمع المؤرخون على أن بذور التدهور العثماني ترجع إلى عوامل متعددة، فمنهم من يرى أن هذا التدهور يكمن في البناء الأساسي للإمبراطورية، وفي انحلال نظمها الداخلية ذاتها منذ القرن السابع عشر.[1] ومنهم من يرى أن أسباب ضعف الإمبراطورية تكمن في الضغوط الخارجية، وفي الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية التي كانت عرضة لها بعد هذا القرن، والتي لا تقل أهمية عن الأخرى وكانت كلها عوامل متداخلة أدت في النهاية إلى الانهيار العام الذي أصاب الإمبراطورية[2]

أ- انهيار المؤسسة العسكرية:

بدأ اختلال أمور الدولة أول ما بدأ نظام الانكشارية بفقدان كل ما كان له من مزايا، وتحوله في الفترة الأخيرة إلى آلة فساد وفوضى بوقوعه تحت قيادة فاسدة. فأصبح مطية لتنافس رجال الدولة وأمراء الأسر المتنفذة، وأضحى أفراده لا يجتمعون إلا لرفع العصيان والمطالبة بزيادة العلوفات،[3] أو بطلب عزل وزير وتنصيب أو شنق جماعة من الوزراء، مندفعين وراء ذلك بتسويلات أرباب المنافع والأغراض وأبطال الدسائس والمؤامرات، فتضائل ارتباطهم بثكناتهم وصلاحياتهم للحرب والقتال، وازداد تسلطهم على الناس، فتكررت حوادث تعديهم على الأموال والأرواح داخل البلاد. وزاد من خطورة هذا الأمر تفاقم عجز الجيش إذ أصبحت أغلب الحروب التي تخوض غمارها السلطنة كثيرا ما تنتهي بهزائم شنيعة، فأخذت بذلك حدود الدولة العثمانية تتراجع في الجهات المتاخمة مع الدول الأوروبية. ناهيك عن الصراع الدامي الذي نشب بين المؤسسة العسكرية والسلطة.[4]

---

[1]. أحمد علي صلاح الهريدي ، **دراسات في تاريخ العرب الحديث** , دار الوفاء لدنيا، القاهرة، 1990،ص 80.

[2] .عمر عبد العزيز عمر، **دراسات في تاريخ العرب الحديث** ، الشرق العربي من الفتح العثماني حتى نهاية القرن الثامن عشر ، ج1 ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت، 1971, ص 109.

[3] ساطع الحصري، **البلاد العربية والدولة العثمانية**، دار العلم للملايين، بيروت 1960، ص 47.

[4] .أماني بنت جعفر بن صالح الغازي، **دور الإنكشارية في إضعاف الدولة العثمانية**، ط1، دار القاهرة، القاهرة، 2007، ص 364.

واستمر ذلك لأكثر من ثلاثة قرون. وهذا الصراع لم يضعف الإمبراطورية فحسب بل منعها من الفتوحات وجعلها تنحصر داخل حدودها، فتحولت من فاتحة للبلدان إلى مدافعة ضعيفة تخاف سطوة آلتها العسكرية. واشتد هذا الصراع خاصة حين استفحل تدخل الإنكشارية في شؤون الحكم والسياسة، إلى درجة أنهم أصبحوا يعزلون الوزراء والسلاطين معا، ويتمردون في الحروب، فكثرت بذلك سطوتهم وثوراتهم على السلطة. فكانت النتيجة أن دبروا اغتيال السلطان سليم الثالث 1808م.[1]

بعد تولي السلطان محمود الثاني سلطنة الدولة 1808م، ارتأى تطوير الجيش العثماني وضرورة تحديثه بجميع فرقه وأسلحته، فحاول بالسياسة واللين إقناع الإنكشارية بضرورة التطوير وإدخال النظم الحديثة في فرقهم، حتى تساير باقي فرق الجيش العثماني، لكنهم رفضوا ذلك. وعندما لم يجد السلطان نتيجة من ذلك، قام في مستهل حكمه باستدعاء كبار رجال الدولة للاجتماع، لدراسة ما آلت إليه المؤسسة العسكرية، وأوضح ما يجب عمله، ليتمكن من إقناع جميع الحضور.[2] ومع اندلاع الثورة اليونانية 1821م، أكدت أحداث الحرب للسلطان أفضلية الأنظمة والأساليب الحديثة. فقام باجتماع 1826م، ليعلن لرجاله قراره، ليقيم في اليوم التالي وليمة للإنكشارية، عرفت بالواقعة الخيرية، التي أدت إلى القضاء نهائيا على النظام العسكري القديم وولادة المؤسسة العسكرية الحديثة على يد خبراء أوروبيين، التي سميت ب " النظام الجديد".[3]

ب– الاضطرابات الداخلية:

زاد على الضعف في المجال العسكري ازدياد تدهور الدولة العثمانية بانحطاط أمورها الإدارية وانغشاشها بوجه عام. الأمر الذي فسح مجالًا واسعًا لاشتداد حركات التمرد والثورة داخل الولايات العثمانية، والتي استفحل أمرها خاصة خلال القرن الثامن عشر بعد اختلال التوازن الذي كانت فيه قوانين السلطان سليمان القانوني قد عملت على تحقيقه، هذا الاختلال تجسد في فقدان الحكومة المركزية سلطتها على الأقاليم، واحتدام النزاع بينها وبين العصبيات المحلية الثائرة، زيادة على أعمال النهب والتمرد على السلطة من جانب القبائل البدوية، وتطلّع الفعاليات المحلية والأعيان من أسر متنفذة وإقطاعيين ولاسيما في الولايات العربية، إلى استقلال وانفراد في الحكم في مناطقهم، فأخذ معظم الولاة في هذه المناطق ينزعون إلى استخدام القوة العسكرية التي بين أيديهم لتحقيق

[1] . الحصري، المصدر السابق، 47.

[2] .الغازي، المرجع السابق، ص 357.

[3] .قيس جواد العزاوي، **الجيش والسلطة في التاريخ العثماني**، دار بدائل، القاهرة، 2016، ص 111.

أهدافهم وأغراضهم الشخصية، فراحت تتنافس على عملية النهب واحتكار الموارد الاقتصادية لهذه الولايات. ولم تكتفِ هذه القوى بذلك بل استعانت وتحالفت في كثير من الأحيان مع القوة الأوروبية، لمساعدتها ودعمها ماديا ومعنويا، وحتى عسكريا فعَمّت البلاد من جراء ذلك الفوضى والفساد.[1]

ج- تدهور الاقتصاد العثماني:

وما زاد في تفاقم هذه الأوضاع سوء الأحوال الاقتصادية واضطرابها. وسبب ذلك أن البناء الأساسي للنظام الاقتصادي العثماني كان مستمدا من التقاليد العثمانية البيزنطية والعربية الإسلامية القديمة. والتي لم تطورها الدولة العثمانية مع التطورات الاقتصادية الأوروبية، مما سمح بغزو اقتصادي أوروبي للسوق المحلية العثمانية،[2] التي تحولت إلي سوق استهلاكية تغزوها المنتجات الأوروبية. ورغم كون الدولة العثمانية دولة زراعية، إلا أن مساهمتها في تطوير مجالها الزراعي كانت معدومة بسبب فساد الالتزام والفوضى التي أصابت الإقطاعيات العسكرية كثيرا في تدهور مردود الفلاح الإنتاجية، وجلو السكان عن الأرياف، فتقهقرت الزراعة والحرف في آن واحد، قابلها تدهور الصناعة والتجارة، مما أدى إلى انكماش الموارد المالية للسلطنة وزعزعتها، وإنزال الضرر بالطبقات المنتجة العثمانية.[3]

ونتيجة للأزمات الاقتصادية الآنفة الذكر، وضعت الدولة أمام سد الانهيار المالي الذي أدى إلى شل الحياة الاقتصادية مع منتصف القرن 19م، ورضوخ الدولة لها المتواصل. مما زاد في تبعيتها للدول الأوروبية لتمتعها بكامل الصلاحيات على اقتصاد البلاد، وذلك من خلال تسهيلات التي منحتها الدولة العثمانية أيام مجدها تحولت في القرون الأخيرة 18و 19م حقوق مكتسبة يتمتع بها الأوروبيين، الذين أصبحوا مع الوقت يشكلون طبقة من التجار والدبلوماسيين ورجال مؤثرين، وتحول ولاءهم من السلطان إلى القنصليات الأوروبية لارتباطهم بها. فجاءت التنظيمات كنتيجة طبيعية للامتيازات الأجنبية، وبهما معا انحطت الدولة العثمانية. فلم تكن الهزائم العسكرية هي السبب الرئيسي في تقهقر الإمبراطورية العثمانية، بل انهزام الاقتصاد العثماني وتراجع عملته وقدرته

[1] .الحصري، المصدر السابق، ص 49.

[2] .العزاوي قيس جواد، **الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط**، ط2، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2003، ص 14.

[3] . ألبرت الحوراني، **الفكر العربي في عصر النهضة 1798-1939**، ط3، دار النهار، بيروت، 1977، ص 53.

الصناعية أمام الغزو الاقتصاد الأوروبي للأسواق العثمانية. وتراجع سيادة العثمانية في الداخل والخارج اقتصاديا ثم عسكريا ثانيا، فتراجعها سياسيا.[1]

د–ضعف الميدان الخارجي

وفي الوقت الذي كانت فيه أداة الحكم العثماني تصاب بتدهور شديد في الميدان الداخلي، لحقت بالدولة العثمانية في الميدان الخارجي هزات خطيرة نتيجة تلك الحروب الطويلة الأمد التي خاضتها، مع امتداد القتال في جبهات مختلفة من العالم. وذلك الاضطراب الداخلي الذي أسفرت عنه إ أنهكت كاهل الجند، واستنزفت أموال وموارد البلاد كالحرب الإيرانية، التي كانت شديدة علي الدولة العثمانية بسبب الثورات المتعاقبة ضدهم في آسيا الصغرى. كما تأكد ضعفها كذلك أمام ظهور النمسا وروسيا كدولتين مهاجمتين متوسعتين علي حسابها، وغدت هاتان الدولتان في حالة حرب تكاد لا تنقطع مع الدولة العثمانية حتى استنفذت قوتها وحيويتها.

وتحققت هزائم الدولة العثمانية أمام النمسا ابتداء من القرن السابع عشر، في موقعتي موهاكس 1687م وزانتا 1697م، ووُقِّعت معاهدة كارلوفيتس 1699 م وبموجبها أجبرت الدولة العثمانية علي التنازل عن أراضي تشكل جزءا لا يتجزأ من أملاكها، تنازلت عن ترانسلفانيا وغالبية أراضي هنغاريا وشبه جزيرة المورد للبندقية فشكلت هذه المعاهدة منعطفا خطيرا في حياة الدولة العثمانية، فلم تعد بعد ذلك الخصم العنيد الذي يهدد المسيحية الغربية. على أن الصراع بين الدول العثمانية وروسيا كان أكثر خطرا وشدة في هذه الفترة وخاصة في عهد بطرس الأكبر وكاترينا الثانية، إذا فشلت العثمانية أمام التهديد الروسي وفي صد توسعاته علي أراضيها.

وكانت الحرب العثمانية نكبة على السلطان، إذ تمخض عن هذه الحرب الطويلة تصدع وانهيار شامل في بناء الدولة، انتهى بتوقيع معاهدة كوتشك كيناجه 1774م، التي تعد حجر الزاوية في العلاقات الروسية العثمانية. إذ تنازلت الدولة العثمانية لروسيا عن شبه جزيرة القرم وضمتها إليها بعد ذلك بتسع سنوات، كما سمح لها بإنشاء قنصليات وحرية التجارة في ممتلكات الدولة العثمانية، وازداد نفوذ روسيا في السطو على الأراضي العثمانية بعد معاهدة جاسي 1792م، حيث غنمت روسيا كل المناطق الإستراتيجية المطلة علي البحر الأسود. ومنذ ذلك الحين أخذت روسيا تمارس ضغطا لا هوادة فيها علي الإمبراطورية العثمانية، مستخدمة أسلحة السياسة والوحدة

[1] .العزاوي،" **الدولة العثمانية**.."، ص 69.

الأرثوذكسية، فضلا عن الاعتداء العسكري الصريح لتحقيق أهدافها. فأدت هذه الأحداث إلي اختلال موازين القوى بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية بانتقال زمام المبادرة إلى الجانب الأوروبي الذي ازداد تدخله وتحكمه في مصير الدولة العثمانية.[1]

[1] .إبراهيم بك حليم، **التحفة الحليمية في تاريخ الدولة العلية**، ط1، مطبعة ديوان عموم الأوقاف، بيروت، 1905، ص 147.

المبحث الأول:

الدولة العثمانية والتحديات الخارجية خلال القرن 19م.

1-عجز مؤسسات الدولة على مواكبة التطورات الدولية:

أ- التوافق مع العصر (بروز الحاجة إلى الإصلاح).

ب- الإصلاح على النمط الأوروبي.

2-التسويات الدولية:

أ- معاهدة أدرنة 1829م.

ب- معاهدة كوتاهية 1833م.

ج- معاهدة هنكار إسكله سي 1833م

د- معاهدة بلطة ليمان 1839م.

هـ- معاهدة لندن الأولى 1840م.

و- معاهدة لندن الثانية 1841م.

3-إثارة تأليب الأوضاع الداخلية للدولة العثمانية:

أ- الحملة الفرنسية عل مصر 1798م.

ب- الثورة اليونانية 1821م.

ج- التدخل العسكري 1840م.

د- الإرساليات المسيحية.

تمهيد:

لقد اجتمع ما يكفي من الأسباب كي تجد الدولة العثمانية نفسها أمام اضطراب خطير في بنيتها السياسية، وتدهور في إمكانيتها الذاتية إلى درجة العجز عن مواجهة المتطلبات الاقتصادية والعسكرية في وقت تتقدم فيه الدول الأوروبية في الميادين كافة والميدان العسكري خاصة، بوجه أصبح يهدد أمن ووحدة أراضي الدولة بل وحياتها. هذا ما شدد تكالب القوى الكبرى عليها خاصة مع نهاية القرن 18م ومطلع القرن 19م.

1- عجز مؤسسات الدولة على عدم مواكبة التطورات الدولية:

إن المسألة الأساسية التي واجهت الدولة العثمانية خلال القرن 19م تتمثل في عدم قدرة الحكومة على إدارة مؤسساتها على النحو اللائق لمواجهة المتغيرات الحديثة، فقد كان المجتمع الإسلامي يتعرض لحركة تغيير هامة انعكست على البناء الاجتماعي للدولة، وذلك نتيجة بعده عن القيم الإسلامية والأخلاقية ومواجهته للعديد من المشاكل المالية التي سببها تجهيز الجيش بالأسلحة الحديثة. والسعي الدائم من قبل الدولة لزيادة الموارد المالية للتصدي لهذه الظروف الجديدة، وظهور طبقات اجتماعية جديدة مناوئة للإدارة الحاكمة، وضعف العلاقة التي كانت تربط السلطان وهيئته بالرعايا، وعدم كفاية النظام في الدولة لمواجهة هذه الأعباء والملابسات الطارئة.[1]

أ- التوافق مع العصر (بروز الحاجة إلى الإصلاح):

برزت الحاجة إلى الإصلاح عندما بدأ التدهور أو بالأحرى عندما استشعر رجال الدولة أزمة داخل مؤسسات الدولة، التي عانتها السلطنة.[2]فقد سبق أن تفطن العثمانيون إلى هذا الأمر بعد تراجعهم في فيينا وتوقيع معاهدة كارلوفجة. فقبل هذا التاريخ عزا المصلحون العثمانيون ضعف الدولة إلى اضمحلال نظم العصر الذهبي، وبالتالي كان علاجها في رأيهم يستلزم إعادة هذه النظم إلى ما كانت عليه باستئصال الفساد واللجوء إلى سيف الجلاء ومصادرة الأملاك التي تم الحصول عليها بوسائل غير مشروعة.[3] هنا كان لابد على الدولة أن تتحرك باتجاه الداخل والخارج معا، فارتأت في القيام بحركة إصلاح جذرية جادة وصارمة حتى

[1] .سيد محمد السيد، **دراسات في التاريخ العثماني**، ط1، دار الصحوة، القاهرة، 1996، ص-ص، 226-227.

[2] . العزاوي، **الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط**، ط2،الدار العربية للعلوم، بيروت، 2003، ص، 32.

[3] . عبد الرحيم مصطفى، **في أصول التاريخ العثماني**، ط2، دار الشروق، بيروت، 1986، ص، 171.

تلاحق التطور السريع الذي يحدث في الدول الأوروبية. لكن تركز السلطة بيد الباب العالي وبعض حاشية السلطان وغياب الأخير عن ساحة أدى إلى تأخر في عملية الإصلاح.[1]

ب- مواكبة العصر: (الإصلاح على النمط الأوروبي)

حاولت الدولة العثمانية إقامة بعض الإصلاحات العسكرية غير متخلية عن إطارها التاريخي والثقافي الإسلامي في القرن 18م، إلا أنها بدأت مع نهاية هذا القرن في اتخاذ النمط الأوروبي نموذجا يحتذى به في عملية تداركها لما فاتها من تطورات الخارجية، حيث وضعت أسس التغيرات السياسية والإدارية والثقافية على النسق الغربي، وجعلتها السمة الرئيسة لخطتها الإصلاحية. فقد أصدر هذا القرار لتطبيق النظام الجديد السلطان سليم الثالث ومجموعة صغيرة ممن عرفوا كمصلحين داخل الإدارة العثمانية التي كانت وقعت آنذاك تحت تأثيرها في أوربي عظيم. وقد استمر هذا النوع من التحديث إلى غاية فترة حكم السلطان محمود الثاني، الذي اعتمد على تغيير البناء العلوي للدولة.

إن المعروف أن النظام الأساسي في الدولة العثمانية قائم على الدين الإسلامي، ولذلك كان من حق رعايا المسلمين في الدولة العثمانية رفض أوامر وقرارات الهيئة الإدارية وعدم التوافق معها عند ظهور تقصير هذه الهيئة في واجباتها الشرعية. ولما كانت الحركات الإصلاحية التي بدأها سليم الثالث[2]ومحمود الثاني[3]حركات تجديد في المجالين السياسي والعسكري، دفعت هذه الحركات المجتمع لحالة من التناقض العقائدي والثقافي لا يمكن حله مع الدولة وسياستها الجديدة. وتفاديا لهذا التناقض كان السلطان و الهيئة الإدارية، التي ترعى حركة الإصلاح يصرحون بأنهم ملتزمون بدينهم الإسلامي، وأن الإصلاحات يمكنها أن تنقذ الدولة من الانهيار. وحتى يمكن للدولة تحقيق ذلك ارتأت تشكيل إدارة مركزية قوية، وهكذا ظهر خلال القرن 19 نظام مركزي جديد مختلف عن القديم، بغرض السيطرة على مقاليد الحكم وتوجيه عملية الإصلاح على النسق الغربي على النحو المطلوب.[4]

---

[1] . العزاوي، "**الدولة العثمانية**.."، المرجع السابق، ص-ص 35-36

[2] .ولد سنة 1150هـ، وهو ابن السلطان مصطفى الثالث،جلس على العرش بعد وفاة عمه عبد الحميد الأول في 12 رجب 1203هـ الموافق لسنة 1788م، وعمره 18سنة. (انظر: إبراهيم بك، المصدر السابق، ص 177.

[3] .(1199-1255هـ/ 1785-1839م)، هو السلطان الحادي وثلاثون في السلطنة العثمانية، ابن السلطان عبد المجيد خان الأول. امتاز بقوة الشخصية، وبالشجاعة والصبر، تول العرش 1808م، بعد أخيه مصطف الرابع، عرف بقضائه على الإنكشارية في الواقعة الخيرية. (انظر: عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، ج6، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1995،ص 108.)

[4] . السيد، المرجع السابق، ص-ص 228-229.

2- التسويات الدولية:

كان للدولة العثمانية إبان القرن 19م نصيب من المؤتمرات الدولية التي عرضت مبدأ توازن القوى في القارة الأوربية إلى الاختلال، ذلك نتيجة أحداث وأزمات بينت الأطماع الأوروبية الرامية إلى تقسيم ممتلكات الدولة.

أ- معاهدة أدرنة 1829م:

جاءت كنتيجة للثورة اليونانية 1821م، بعد انهزام لقوات البحرية العثمانية و محمد علي باشا[1] في معركة نافارين 20 أكتوبر 1827م ضد التكتل الأوروبي (فرنسا- بريطانيا- روسيا). والذي انتهى بعقد معاهدة أدرنة بين روسيا والدولة العثمانية، في 14 سبتمبر 1829م. ونصت على:

- نهر بروت الحد الفاصل بين الدولة العثمانية وروسيا.
- إقامة دولة يونانية مستقلة، ومنح الاستقلال الذاتي للصرب.
- تراجع روسيا عن الأراضي التي أخذتها من الدولة العثمانية على الجبهة القوقازية (قارص وأرضروم)، مع ترك الأفلاق[2] والبغدان[3] لروسيا.[4]
- الملاحة في نهر الدانوب من حق الدولتين.
- حرية الملاحة الروسية في البحر الأسود.
- لا تفتش السفن الروسية أثناء عبورها المضايق العثمانية.
- تعوض الدولة العثمانية مبالغ كمصاريف للحرب.
- يطلق سراح الأسرى من طرف الدولتين.

---

[1] .(1173- 1265هـ/ 1760- 1849م)، ابن إبراهيم آغا بن علي، قائد عثماني ومؤسس آخر دولة ملكية في مصر منذ 1805-1849) (انظر: ربيع خيشانة، **الموسوعة العربية العالمية**، مج 18، ط2، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض، 1999، ص 101.)

[2] . إمارة من إمارات الدانوب، ظهرت للوجود في القرن 13م، وأصبحت منذ 1396م تابعة للدولة العثمانية، استقلت 1856، واتحدت مع ملدافيا (البغدان 1885م، (فريد بك المحامي، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، تح، إحسان حقي، ط1، دار النفائس، بيروت، 1981 ص 173.)

[3] . هي المنطقة الواقعة من رومانيا المتآخمة لحدود الإتحاد السوفياتي بين نهر بروت وسيرت. (أنظر: المحامي، المصدر السابق،ص 173.)

[4] . Murat Sertdemir ," **1798–1856 Yılları Arsında Rusya'nın Osmanlı Politikası**", Necmettin Erbakan Üniversştesi Sosyal Bilimler enstitüsü Anabilş Dalı, Konya, 2015, p-p 9-11.

- تعاد الامتيازات القنصلية الروسية. ورعايا روسيا لهم نفس المعاملة مع الرعايا الأجانب الآخرين.[1]

نتائج المعاهدة:

- أبطئت حركة الإصلاح.
- مع هذه المعاهدة بدأت الدولة العثمانية تدخل عملية التفكك.
- إثارة القومية البلقانية، حيث أصبحت القضية الصربية في البلقان قضية يونانية بلغارية الجبل الأسود الأفلاق والبغدان.
- أثارت مشاكل جديدة مثل قضية بحر إيجة والهيمنة على جزره.[2]

ب- معاهدة كوتاهية 1833م:

نتيجة للسياسة التوسعية لمحمد علي في بلاد الشام، أدى به الصدام بروسيا بعد استعانة الدولة العثمانية بها، لانشغال بريطانيا بمشاكلها الداخلية والعلاقة السيئة مع فرنسا بعد حملتها على مصر واحتلالها الجزائر. الأمر الذي أدى إلى تقارب مصالح بين روسيا والدولة العثمانية من خلال هذه المعاهدة[3] التي أبرمت بين محمد علي والدولة العثمانية بدعم من روسيا، في 08 أفريل 1833م. و التي نصت على ما يلي:

- أن يتخلى السلطان لمحمد علي عن سوريا وإقليم أضنه،[4] مع تثبيته على مصر وجزيرة كريت والحجاز، مقابل جلاء جيشه من بلاد الأناضول.
- تعيين حدود مصر الشمالية عند مضيق كولك بجبال طوروس.[5]
- إعطاء محمد علي ولاية مصر مدى حياته، مقابل دفع الضريبة المستحقة عن سوريا وأضنه للسلطان العثماني.

---

[1] . محمود شاكر، **التاريخ الإسلامي العهد العثماني**، ط3، المكتب الإسلامي، بيروت،1991، ص 169.

[2] . Murat Sertdemir, op.cit, p 11.

[3] . إن هذه المعاهدة ليست صلحا بقدر ما هي هدنة موقعة بين الدولتين، حيث لم يحقق أي من الطرفين حدا أدن مما طمح إليه، فمحمد علي رغم لانتصار جيوشه إلا أنه بقي تابعا للسلطان، أما السلطان وجد نفسه مرغما أمام انهيار جيشه لقبول الاتفاق الذي كانت له فرصة لإعادة تنظيم جيشه واستعداده لمواجهة محمد علي مرة أر. (انظر: محمد عبد الفتاح أبو الفضل، **الصحوة المصرية في عهد محمد علي**، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، 1999،ص 88.)

[4] . مدينة بجنوبي تركيا عاصمة سبهان، احتلتها القوات المصرية (1832-1840م) (انظر: محمد شفيق غربال، **الموسوعة العربية الميسرة**، مج 61، ص 72.)

[5].هي سلسلة جبلية تقع جنوب شرق منطقة الأناضول التركية. (انظر: غربال، المرجع السابق، ص 1016.)

- تعيين إبراهيم باشا[1]بن محمد علي واليا على إقليم أضنه.[2]

نتائج المعاهدة:

- توسع نطاق الدولة المصرية، وبسط نفوذها على سوريا وأضنه، وتأييد سلطتها على كريت وجزيرة العرب.
- منح فرصة لروسيا للتدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية، وتحقيق مأربها في معاهدة هنكار اسكله سي.[3]

ج- معاهدة هنكار اسكله سي 1833م:

أثناء وجود القوات الروسية في الدولة العثمانية للدفاع عن اسطنبول، عقدت معاهدة جانبية بين الدولتين، تعهدت فيها روسيا بالدفاع عن الدولة العثمانية عن أي معتد. فبعد تقديم يد العون للدولة العثمانية في صراعها مع محمد علي، استغلت الوضع لعقد اتفاق لتحقيق مصالحها في الدولة في 8 جويلية 1833، مباشرة بعد معاهدة كوتاهية، لتحصد ثمار تدخلها.[4] المتضمنة في البنود التالية:

- قيام تحالف دائم بين روسيا والدولة العثمانية.
- تأييد روسيا لاستقلالية الدولة العثمانية.
- وأهم ما جاء في المعاهدة بند سري نص على إغلاق المضايق العثمانية في وجه السفن الحربية للدول الأوروبية باستثناء السفن الروسية.[5]

[1] . (1789-1848، قائد مصري والابن الأكبر لمحمد علي باشا، عينه والده قائدا للحملة ضد الوهابيين 1816م، أخمد ثورة اليونان 1825م ووصل إلى كوتاهية 1832م، عين 1848 كنائب عن أبيه في حكم مصر (انظر: مسعود الخوند، **الموسوعة التاريخية الجغرافية**، ج12، دار النهضة بيروت، 1998، ص 16.)

[2] . شاكر، المرجع السابق، ص-ص 171، 172.

[3] . سامي بن عبد الله المغلوث، **أطلس تاريخ الدولة العثمانية**، ط1، مكتبة الإمام الذهبي، الكويت،2014، ص 567.

[4] . شاكر، المرجع السابق، ص 172.

[5]. Ömer Tellioğlu, **karadeniz'de Osmanlı Hakimiyeti ve Rusya'nın Sicak Deniwlere inme Mücadelesi**, Tarih Okulu Dergisi (TOD), yıl8, sayı 21, Mart 2015, p-p, 200-202.

نتائج المعاهدة:

- إثارة الدبلوماسية الأوروبية، في مقدمتها فرنسا وبريطانيا اللتان نشطتا دبلوماسيا لمقاومة هذه المعاهدة. من خلال العمل على عقد معاهدة مع الدولة العثمانية لإلغاء هاته المعاهدة، وحققت بريطانيا ذلك في معاهدة بلطة ليمان 1838م.[1]

د- معاهدة بلطة ليمان 1838م:

بدأ عملاء بريطانيا ووكلاؤها، يعملون جهدهم في كل مكان من ديار الشام على مناوئة الإدارة المصرية في محاولة لا لتقويض أركانها فحسب، بل لتقويض محمد علي باشا اقتصاديا باعتماده سياسة الاحتكارات الحكومية. فمنذ الحروب النابليونية كانت بريطانيا تحتل المكانة الأولى في التجارة الخارجية للدولة العثمانية، التي أصبحت أحسن الزبائن، وظلت كذلك لقرن من الزمان. ونجح بالمرستون[2] في تلبص تحديه لمحمد علي حين جدد السلطان امتيازات بريطانيا في ممتلكاته، ومنها مصر نفسها. وذلك في اتفاق بلطة ليمان[3] التجاري، الذي أبرم بين الدولة العثمانية وبريطانيا في 16 أوت1838م.[4] نصت هذه المعاهدة على ما يلي:

- منع سياسة الاحتكار[5] في جميع أنحاء الدولة العثمانية.
- فرض نسبة معينة من المال على بضائع بريطانيا التي تدخل الدولة العثمانية، وكذلك الصادرة عنها.
- وضع نظام لتحصيل الجمارك.
- حق تملك بريطانيا في جميع أنحاء الدولة العثمانية.[6]

---

[1] . يوسف حسين يوسف عمر، **الدبلوماسية الفرنسية تجاه المسالة المصرية من بداية معاهدة هنكار اسكله سي 1831-1833م**، مج11، ع2، المجلة الأورتية للتاريخ والآثار، دراسة في ضوء وثائق وزارة الخارجية البريطانية غير المنشورة، 2017، ص 59.

[2] . سياسي ورجل دولة بريطاني امبريالي، عين نائبا عن حزب المحافظين 1807م، انتقل لحزب الأحرار 1829م، بدأ كوزير للحربية 1809-1828، ثم وزيرا للخارجية 1830-1841م. (انظر: الكيالي، المرجع السابق، ج1، ص 482.)

[3] .فيما يبدو أن الهدف من توقيع هذه المعاهدة هو تنشيط التجارة البريطانية والقضاء عل سياسة الاحتكار التي اتبعها محمد علي، خاصة وأم بريطانيا كانت بحاجة ماسة إل الموارد الأولية بسبب التطور الصناعي الذي شهدته، وأيضا رغبتها في السيطرة عل التجارة. (انظر: محمد عبد الرزاق كرد علي، **خطط الشام**، ط3، مكتبة النوري، دمشق، 1983، ص 63.)

[4] . أحمد طربين، **تاريخ المشرق العربي المعاصر**، مطبعة طربين، دمشق، 1981-1982، ص 98.

[5] . هو رأس المال الذي يركز تحت يديه أكبر قدر من وسائل الإنتاج، ويضع تحت تصرفه أكبر قدر من المال بغية تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح عن طريق السيطرة عل السوق.(الكيالي، المرجع السابق، ج1، ص 75.)

[6] .يوسف حسين عمر، **سياسة بريطانيا اتجاه الدولة العثمانية 1839-1909م**، ط2، دار نور، ألمانيا، 2016، ص 38.

نتائج المعاهدة:

خدمت بنود المعاهدة بالدرجة الأولى مصالح بريطانيا من خلال:

- أدت إلى تضاعف وارداتها ونطور نمو الرأسمالية.
- تحقيق بريطانيا غايتها المتمثلة في امتلاك مفاتيح البحر الأحمر من الجنوب، وإنشاء قاعدة حصينة في طريقهم.
- عقد تحالف بينها وبين الدولة العثمانية ضد محمد علي في أفريل 1839م، في نفس الوقت عقدت معاهدة مع النمسا لضمان الملاحة الحرة في نهر الدانوب، وتأمين تجارتها في البحر الأسود.
- سمحت لها في التدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية، من خلال تشجيع الثورات الداخلية ضد إبراهيم باشا، ودفعت السلطان للحرب ضده في معركة نصيبين 1839م، الأمر الذي أدى بها إلى التدخل المباشر. لتنتهي بعقد مؤتمري لندن الأول 1840 والثاني 1841م.[1]

هـ- معاهدة لندن الأولى 1840م:

أمام تباين المواقف بين مؤيد ومعارض لسياسة محمد علي باشا التوسعية، دعت بريطانيا من خلال وزير خارجيتها إلى ضرورة عقد معاهدة وفاق، جمعت كل من البارون نورمان السفير النمساوي في بريطانيا والبارون بنلوف عن بروسيا، والبارون برينوف عن روسيا، وشكيب أفندي وزير الدولة العثمانية المفوض في لندن عن الباب العالي، وتم إبرامها لمعالجة ما يعرف بالمسألة الشرقية، وكان ذلك في 15 جويلية 1840م.[2] والتي نصت على ما يلي:

- منح محمد علي وخلفائه من بعده حكم مصر وراثيا، مع احتفاظه بحكم المنطقة الجنوبية لبلاد الشام، بما فيها مدينة عكا، وأن يعيد كريت والأماكن المقدسة إلى السلطان العثماني، وإمهاله مدة 10 أيام.
- تدفع مصر ضريبة سنوية مقدارها 400 ألف جنيه، كجزية للسلطان العثماني.
- يحدد الجيش المصري ب 18 ألف جندي، ويمنع من إنشاء أسطول إلا بموافقة السلطان العثماني.
- يطبق القانون العثماني على مصر والسودان، على اعتبارها ولاية عثمانية.

---

[1] . فاطمة الزهراء يونسي، ياسمينة مساك، **الدولة العثمانية والمؤتمرات الدولية خلال القرن 13هـ/19م**، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، 2014-2015، ص 29.

[2] . عبد الرحمان الرافعي، **عصر محمد علي**، ط5، دار المعارف، القاهرة، 1989، ص 292.

- تضم السودان لمصر.
- يحق للسفن الروسية والبريطانية والنمساوية الدخول إلى المضايق، لحماية اسطنبول. لو تقدمت الجيوش المصرية نحوها.[1]

نتائج المعاهدة:

لقد كان لهذه المعاهدة نتائج على مختلف الأطراف الفاعلة فيها:

- **بالنسبة للدولة العثمانية:** هذه المعاهدة استطاعت أن ترجع لها هيبتها ومكانتها، من خلال كسرها لتمرد محمد علي باشا، وإعادة مصر تحت سلطتها، ومحاصرة مصر سياسيا وعسكريا، وإعادتها إلى حدودها، فكانت هناك منطقة عازلة بينها وبين الدولة العثمانية متمثلة في سوريا، بحيث أصبح من الصعب على الجيوش المصرية تهديد الدولة العثمانية مرة أخرى.[2]
- **بالنسبة لبلاد الشام:** شهدت اضطرابات بمجرد خروج الجيوش المصرية، إذ تحركت فيها العداوة الدينية القديمة، بتأييد من الدول الأوربية، على رأسها فرنسا وبريطانيا. ففرنسا كانت تساند الموارنة 1841م، ليقوم اعتداء آخر 1845م، فتدخلت الدولة العثمانية بعزل أمير جبل لبنان وتعيين والي عثماني مكانه. كما قامت بإلغاء جميع امتيازات سكان الجبل الممنوحة لهم، لكن الدول الأوربية تدخلت لإعادة الامتيازات، واتفقوا على أن يكون للوالي العثماني قائم مقام أحدهم ماروني والآخر درزي يتولى كل منهما النظر في شؤون سكانهم.[3]

- **بالنسبة لبريطانيا:** استطاعت أن توقف محمد علي في الشام وشبه الجزيرة العربية، إذ وضعت كامل ثقلها السياسي ثم العسكري في وجه الباشا، لأنه يتعارض مع مصالحها. إذ قامت بتقويضه اقتصاديا، من خلال كسرها لسياسة الاحتكار التي انتهجها، وذلك بتوقيعها معاهدة بلطة ليمان التجارية 1838م، واحتلت عدن 1839م لإحكام قبضتها على المعابر المؤدية للهند.كما عملت على إضفاء طابع الدولية لسياستها حيث عملت على تأليب الدول الأوربية على الباشا جامعة إياهم في لندن 1840م، فلم تكن

[1] .محمد عبد الله عودة، إبراهيم ياسين، **تاريخ العرب الحديث**، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1989، ص 54.

[2] . محمد عبد الستار البدري، **المواجهة المصرية الأوربية في عهد محمد علي**، ط1، دار الشروق، القاهرة، 2001،ص 216.

[3] . فريد بك المحامي، المصدر السابق، ص 477.

قرارات المؤتمر إلا حلا بريطانيا في صورة تجمع أوربي دولي، ليأخذ طابع الشرعية القانونية أمام الرأي الأوربي والدولة العثمانية. وبالتالي استطاعت من القضاء على أمل محمد علي باشا.[1]

و- مؤتمر لندن الثاني 1841م:

على الرغم من أن الاتفاقية قد أعادت التوازن للحدود السياسية للدولة العثمانية، إلا أن أثار المسألة المصرية لم تحسم. فقد كان على الدول الأوربية وبالأخص بريطانيا العمل على إلغاء الآثار المترتبة على اتفاقيتي هنكار اسكله سي وبدرجة اقل مونشنجراتز، فقد رأى بالمرستون أن المخاطر الرئيسية تكمن في روسيا ونواياها اتجاه الدولة العثمانية،ولم يعد أمامها سوى تقليص النفوذ الروسي في الدولة العثمانية، من خلال دعوة القوى الأوربية إلى اجتماع ثان في لندن في 13 جويلية 1841م.[2] بخصوص قضية المضايق، التي كانت المسألة المصرية وراء ظهورها. فأجمعت الأطراف على قاعدة عامة تحظر على السفن الحربية لكافة الدول العبور من المضايق في وقت السلم. غير أن عملية التدويل التي تقررت للوضع القانوني على المضايق قد جاءت معها أيضا بتحجيم للحقوق العثمانية.[3]

ولقد حاول السفير الروسي التدخل لتغيير هذا النص من خلال منع مرور السفن الحربية في كل الظروف، فإذا ما هاجمتها روسيا فإن هذه المادة ستحرم السفن الحربية الأوربية من المرور ومن ثم إنقاذ الدولة العثمانية. فالمضايق هي الطريق الوحيد المتاح للدول الأوربية لمحاربة روسيا من خلالها. ولقد أصر بالمرستون على انضمام فرنسا لهذه الاتفاقية الدولية، التي تضمن الملاحة في المضايق على الرغم من أنها لم تكن عضوا في معاهدة لندن 1840م.[4]

نتائج المؤتمر:

- فقدت الدولة العثمانية بموجبها حقوقها في ممارستها المشروعة على أراضيها ومرافقها، فأصبح الباب العالي في وقت السلم حارسا للممرات تحت إمرة أوربا.

---

[1] . عائض بن خزام الروقي، **حروب محمد علي في الشام وأثرها في شبه الجزيرة العربية 1247-1255هـ/ 1831-1839م**، مطابع جامعة أم القرى، الرياض،1998، ص 440.

[2]. البدري، المرجع السابق، ص 216.

[3] أكمل الدين احسان أوغلي،**الدولة العثمانية تاريخ وحضارة**،ج1، تر: صالح سعداوي، مركز الأبحاث للتاريخ، استانبول،1999،ص،102.

[4] . البدري، المرجع السابق،ص 36.

- من خلالها تم تلقين فرنسا درسا قاسيا، وظهر ذلك من خلال العمل على معاقبتها بتحييدها من مؤتمر لندن الأول، لكن رغم ذلك فإن فرنسا انضمت إلى معاهدة لندن الثانية، لتسير مع الإجماع الأوربي في أواخر 15 مارس 1841م.[1]

رغم أن الدولة العثمانية لم يمنح لها شيء من هذه المعاهدات، على عكس الدول الأوروبية التي كانت تسعى إلى تحقيق مرامها من خلال هاته المعاهدات ، كما تنافست فيما بينها لعقد أكبر عدد منها لكسب أكبر الحقوق والمصالح وللتدخل في شؤون الدولة العثمانية، ليصل الوضع في بعض الأحيان إلى الالتحام والعمل على إلغاء بعض التسويات المهددة للمصالح، إلا أنها استطاعت من خلالها تأجيل تدهورها.

3- تأليب الأوضاع الداخلية للدولة العثمانية:

ظهر على إثر ضعف الدولة العثمانية منذ أواخر القرن 18م، خاصة بعد تراجعها في حروبها ضد روسيا إلى إثارة مسألة الرجل المريض، فتكالبت القوى الكبرى على السعي لأخذ ما يمكن أخذه من أراضي الإمبراطورية. فعملت كل دولة على التدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية بانتهاج سياسة ترى فيها خدمة لمصالحها. وتتجلى مظاهر هذه التدخلات من خلال:

1-3- الحملة الفرنسية 1798م:

تعتبر حملة نابليون[2] على مصر حلقة من حلقات الصراع الذي عم أرجاء القارة الأوربية في أعقاب الثورة الفرنسية 1789م، ذلك أن ملوك أوروبا حاولوا القضاء على الثورة في مهدها، ومنع انتشار أفكرها التحررية، إلا

[1] .يونسي، المرجع السابق، ص 36.

[2] . نابليون بونابرت من مواليد جزيرة كورسيكا كان أبوه محامي(من الطبقة البرجوازية)، انتقل إلى باريس ودرس في مدارسها العسكرية اشتهر بذكائه وحبه للتاريخ العسكري وقد حصل على رتبة ضابط في المدفعية .في سنة 1795. اعتمدت عليه حكومة الإدارة في إخماد ثورات الملكين المعارضين للحكم الجمهوري وفي سنة 1796 عين قائد عام للقوات الفرنسية (جنرال)ن وبدأ حروبه وخصوصا ضد النمسا واشتهر في حركته السريعة في الفتوحات فانتصر على النمسا ، بروسيا وانجلترا، فسيطر على بعض الأقاليم وخصوصا في شمال ايطاليا وأقام فيها جمهوريات على غرار الجمهورية الفرنسية، واستطاع أن يزيل الخطر عن فرنسا من الدول المجاورة لها بانتصاره على الدول الخارجية.(انظر: أيمن أبو الروس، **شخصيات لا ينساها التاريخ–نابليون بونابرت**، ط1، مكتبة ابن سينا، القاهرة، 2013، ص 5.)

أن عبقرية نابليون مكنته من هزيمة القوى الأوربية والانتقام من بريطانيا لانتزاعها بعض المستعمرات الفرنسية في حرب السنين السبع.

لذلك لم يكن مشروع الحملة الفرنسية وليد تفكير مفاجئ، بل كانت فرنسا تدرس إمكانية غزو مصر منذ 1783، حيث اقترح القنصل الفرنسي في مصر احتلالها، لكونها مكانا للاستيطان الزائد من الفرنسيين، وسوقا لمنتجات فرنسا.[1]

أ- أسباب الحملة:

- اختيار مصر كان لدوافع إستراتيجية منها رغبة فرنسا في الاستيلاء على أقصر طريق بين الشرق والغرب، وضرب المصالح التجارية البريطانية في الهند والشرق الأقصى.
- تدهور الوضع الاقتصادي، الاجتماعي والفراغ السياسي، لعدم وجود سلطة فعلية قوية، نتيجة الصراع المتواصل بين المماليك والسلطة المحلية.
- الأوضاع المتردية للدولة العثمانية التي كانت تعيشها على كافة الأصعدة ، السياسية، الاقتصادية والعسكرية (الهزائم ضد روسيا والنمسا)، وازدياد بؤرة التمردات والثورات داخل الدولة، وكثرة المؤامرات وانقلابات المؤسسة العسكرية.[2]
- أرادت حكومة الإدارة في فرنسا إبعاد نابليون عن الحكم لزيادة شعبيته، بعد انتصاره على النمسا.
- الانتقام من المماليك لاعتدائهم على التجار الفرنسيين في مصر على حد قول نابليون.

ب- سير الحملة:

في 2 أفريل 1798م، قررت الحكومة الفرنسية غزو مصر. وأصدرت التعليمات إلى نابليون بتجهيز الحملة وقيادتها. فخرجت الحملة في 19 أفريل، من ميناء طولون، واتجهت شرقا صوب مصر، فاحتلوا جزيرة مالطة ثم كريتن بهدف التمويه عل الوجهة الحقيقية للحملة، وتابعت الحملة سيرها على مصر بدون معرفة بريطانيا الوجهة الحقيقية للحملة.

[1] . عودة، المرجع السابق، ص 66.

[2] .غربي الغالي، **دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي 1288-1916م**، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 174.

[3] . عودة، المرجع السابق، ص-ص 66-67.

ففي الأول من تموز 1798، وصل الأسطول الفرنسي إلى الإسكندرية، وتم الاستيلاء عليها، وتابعت الحملة سيرها نحو القاهرة، فاشتبك الفرنسيون مع المماليك في موقعة شهيرة عرفت باسم معركة الأهرامات قرب القاهرة، والتي انتهت بانتصار الفرنسيين. وهكذا سيطر الفرنسيون على مصر.[1] أما بخصوص الأسطول البريطاني الذي كان يراقب عن كثب كل تحرك مشبوه في مياه البحر الأبيض المتوسط، ليكتشف أسطوله بقيادة ولسون الأسطول الفرنسي في طريق عودته، أرسلت بريطانيا أسطولها للتعقب الفرنسيين في 01 أوت 1798 لاح له الأسطول الفرنسي رابضا في خليج أبي قير (ميناء في الإسكندرية). حيث اشتبك الأسطولين، وانتهت المعركة بهزيمة الأسطول الفرنسي، فتضاءلت آمال نابليون في تحقيق أهداف حملته.[2]

ج- نتائج الحملة:

النتائج الاجتماعية:

- التعرف على الحضارة الغربية بمزاياها ومساوئها.
- إطلاعهم على بعض الأنظمة الإدارية عن الفرنسيين، من بينها سجلات المواليد والوفيات
- الأخذ من نظام المحاكمات الفرنسي.[3]
- خلق مفاهيم جديدة على حساب المفاهيم الاجتماعية التي كانت سائدة في المجتمع المصري الزراعي، وستكون هذه المفاهيم الأرضية التي ستساعد محمد علي في بناء أسس دولته الحديثة، المرتبطة أشد الارتباط بأنماط ومفاهيم ومعايير الحضارة الأوروبية.

النتائج السياسية:

- مهدت الطريق أمام محمد علي لإقامة دولته الحديثة على النمط الأوربي، من خلال تلك المؤسسات والتنظيمات التي وضعتها الحملة في مصر لإضفاء الشرعية على الوجود الفرنسي فيها. من بين هذه المؤسسات الدواوين التي كان الهدف منها تعويد الأعيان المصريين نظم المجالس الشورية في الحكم.[4]

---

[1] . عمر عبد العزيز عمر، **تاريخ المشرق العربي 1516-1922م**، دار النهضة العربية، بيروت، 1984، ص 232.

[2] . Renée Neher-Bernheim, «Bonaparte au Moyen-Orient», Journal l'Arche, publié en novembre-décembre 1969, p, 61.

[3] .المغلوث، المرجع السابق، ص 534.

[4] . الغالي، المرجع السابق، ص-ص 175-176.

- لفتت أنظار العالم الغربي لموقع مصر الإستراتيجية خاصة بريطانيا،مما كان لهذه النتيجة محاولة غزو مصر في حملة فريزر في 19 سبتمبر 1807م، لكنها باءت بالفشل.
- إثارة الوعي القومي لدى المصريين ولفت انتباههم إلى وحدة أهداف المحتل على اختلاف مشاربهم، ألا وهو امتصاص خيرات البلاد.

النتائج العلمية:

- فك رموز الحجر الرشيد من قبل شامبليون، الذي استطاع اكتشاف أسرار اللغة المصرية القديمة (الهيروغليفية- الهيراطيقية- الديموطيقية)، الذي مكنهم من معرفة أسرار الحضارة الفرعونية.
- رسم أول خارطة دقيقة للقطر المصري.[1]
- بروز فكرة حفر قناة السويس لدى العلماء الذين أعدوا خطط لحفرها.
- حملت وسائل الاكتشاف والتنقيب، سواء من علماء وصناع وآلات ومطابع ومترجمين.
- المعهد المصري: (Mısır Enstıtüsü'nü) الذي تكون من العلماء الفرنسيين الذين رافقوا الحملة. فكان أهم أثر للمجمع هو كتاب وصف مصر (Mısır Açıklaması)، الذي طبع في باريس 1809- 1828م في 9 مجلدات. وإنشاء مطبعة خاصة بطبع جرائد المجمع.[2]

2-3- الثورة اليونانية 1821م:

قام أهل اليونان بثورة ضد الدولة العثمانية في 25مارس 1821م بتحريض من روسيا والنمسا، وبتشجيع من الجمعيات السرية، فحملت الثورة طابعا دينيا قوميا. فكانت انطلاقة الثورة من شبه جزيرة المورة[3]، لتنتشر فيما بعد إلى باقي اليونان، الأمر الذي خرج عن سيطرة السلطان العثماني، فكلف والي مصر محمد علي باشا لإخضاع اليونان، وأصدر أمرا بتعيينه واليا على جزيرة المورة وجزيرة كريت[4]. فجهز جيشه بقيادة ابنه إبراهيم باشا لإخماد

[1] .المغلوث، المرجع السابق، ص-ص 534-535.

[2].Kamil ÇOLAK, **MISIR'IN FRANSIZLAR TARAFINDAN İŞGALİ VE TAHLİYESİ (1798-1801)**, SAÜ Fen Edebiyat Dergisi ,2008, p.p, 152-153.

[3] .هي جزيرة يونانية تقع عل الجهة الجنوبية . (انظر: المحامي، المصدر السابق، ص101.)

[4] .هي جزيرة شهيرة بالبحر المتوسط، ذات موقع حربي بالغ الأهمية، توجد عند مدخل أرخبيل اليونان (انظر، المحامي، المصدر السابق، ص 38.)

الثورة. 1824، نزلت القوات المصرية في الجزر اليونانية ، وتقدمت بسرعة داخل اليونان مستخدمة أساليب قمعية لإخماد الثورة، وقد استطاع تحقيق ذلك. مما أثار حفيظة الدول الأوروبية فتدخلت بحجة حماية اليونان.[1]

أ- أسباب الثورة:

وتعود أسباب الثورة إلى:

- رغبة الشعب اليوناني المسيحي في التحرر والاستقلال من الحكم العثماني.
- ازدياد الوعي القومي لدى اليونانيين، خاصة بعد ظهور الجمعيات القومية، التي ساعدت في انتشار الوعي والثقافة بين أبناء الشعب اليوناني.
- انتشار الأفكار الأوروبية وبخاصة أفكار الثورة الفرنسية، ونتيجة الرخاء الاقتصادي الذي نجم عن الحروب النابليونية.
- تحريض روسيا لليونانيين وتقديمها الدعم المادي والمعنوي.[2]

ب- التكتل الأوروبي في معركة نافرين 1827:

لم تكن القضية اليونانية تهم الروس بقدر ما كانت تهم الأقاليم الدانوبية، ففي سنة 1826 وجه القيصر الروسي إنذار إلى الدولة العثمانية بتنفيذ بنود معاهدة بوخارست التي وقعت في عام 1812 والمتعلقة بولايات الدانوب إذا ما لم ينسحب من اليونان.[3]

بعد محاولة روسيا الضغط على السلطان العثماني، و عمل بريطانيا على إجلاء قوات محمد علي لسحب قواته من اليونان. إلا أن رفض السلطان سحب قواته، أدى إلى تكتل القوى الأوربية (فرنسا -روسيا- النمسا- بريطانيا)، ومهاجمة الأسطول العثماني والمصري في معركة نافرين في 20 أكتوبر 1827م. وانتهت المعركة بهزيمة شنيعة للعثمانيين وأهلكت معظم سفن إبراهيم باشا، الأمر الذي كبد الدولة العثمانية خسائر مادية، لتكفلها بنفقات الحرب وخسارة جيشها وتحطم أسطولها. لتنتهي الحري بعقد اتفاقية أدرنة أوت 1828م.[4]

---

[1] . إسماعيل ياغي، **الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي**، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 1996،ص 130.

[2] . محمد عبد الفتاح أبو الفضل، **الصحوة المصرية في عهد محمد علي**، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، 1999، ص-ص 123-124.

[3] . محمد مظفر الأدهمي، **تاريخ أوربا القرن التاسع عشر**، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، 1986 ،ص 265 .

[4] .أبو الفضل، المصدر السابق، ص 123.

ج- نتائج الثورة:

- ضم جزيرة كريت لمصر.
- كانت خير إعلان عن قوة الجيش المصري، وحسن نظامه، وكفاءة قواده.
- اكتساب مصر مركزا دوليا، ذلك بتفاوض الدول الأوروبية مع محمد علي بعد المعركة دون وساطة الدولة العثمانية، فكانت المعركة وسيلة لظهور شخصية مصر الدولية.[1]

3-3- التدخل العسكري 1840م:

بعد إخفاق محاولات محمد علي في مفاوضاته مع الباب العالي للاستقلال 1837م، حاول كسب الدعم من الدول الأوروبية 1838م، والتي ردت بالرفض، وحذرته وتبدي تحيزها للدولة العثمانية، وظهر تحاملها على مصر، مم جرأ السلطان على التحرش بمحمد علي، فأدى ذلك إلى وقوع الحرب السورية الثانية 1839م.

أ- معركة نصيبين 1839م:

بعد تحريض بريطانيا للباب العالي، لم تفتأ وضع العراقيل أمام سياسة محمد علي، وتأليب الدولة العثمانية والدول الأوربية على مصر. فبعد عقد المعاهدة التجارية 1838م بين بريطانيا والدولة العثمانية، عملت على جلاء قوات محمد علي من الشام، فقامت بتحريض السلطان العثماني بإعلان الحرب عليه في24 جوان 1839م، الأمر الذي شجع السلطان. بعد كسب التأييد الأوربي أرسل حملة نحو الشام ليلتقي الجيش العثماني بالجيش المصري قرب حلب في معركة نصيبين[2]، لتنتهي بهزيمة القوات العثمانية.[3]

التدخل الأجنبي في المسألة المصرية:

إن الانتصار الذي أحرزه الجيش المصري، حرك مسألة التوازن الأوروبي، وخوفا من تقدمه والاستيلاء على المضايق. قامت الدول الكبرى في 27 جويلية 1839م بالتدخل لدى الباب العالي عندما استشعروا بقرب اتفاقه مع محمد علي فقامت باجتماع في اسطنبول ، حيث تم الاتفاق على توجيه مذكرة للسلطان مطالبين إياه أن لا يقرر شيئا في المسألة السورية إلا بعد إطلاعهم عليه.

[1] . الرافعي، المصدر السابق، ص-ص، 215-216.

[2] . منطقة تقع الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي لحلب. (المحامي، المصدر السابق، ص، 453.)

[3] . الرافعي، المصدر السابق، ص، 271.

إلا أن مواقف الدول الأوروبية كانت متباينة لاختلاف أطماعها، فكانت روسيا تنتهز الفرصة لبسط حمايتها على الدولة، أما النمسا فكان إشراكها في التدخل بغرض ألا يجعل لروسيا ذريعة للتدخل في شؤون الدولة، في حين أن بروسيا لم تكن لها أطماع في هذه الأزمة، فكانت ترمي إلى التمسك بالمحافظة على السلم اتقاء لاندلاع أي حرب أوربية. فرغم الخلاف بين فرنسا وبريطانيا، توددت فرنسا إلى حكومة بريطانيا وتبنت وجهة نظرها بالكامل في المسالة المصرية. بما يخالف علاقاتها الودية مع مصر، وبما يتفق مع أطماعها الاستعمارية.[1]

بناءا على ما سبق ذكره، بدأ النشاط الدبلوماسي الأوروبي من خلال تكثيف الجهود لمحاربة محمد علي، ويظهر ذلك من خلال اللقاءات التي جمعتهم، أولها اقتراح القيصر الروسي نيقولا الأول[2] من خلال مبعوثه برينيور إلى بالمرستون وزير خارجية بريطانيا ضرورة إغلاق المضايق أمام السفن الحربية كلها. وتقييد محمد علي باشا في حكم مصر وولايات الشام، كما اقترح السفير البريطاني للنمسا لدى اسطنبول إعادة بلاد الشام إلى حكم الدولة العثمانية، لكن سفيرا بريطانيا وفرنسا رفضا ذلك، وطالبا بمنح محمد علي حكم مصر وبلاد الشام الأربع دمشق، حالب، طرابلس وصيدا، مقابل منحه ولاية مصر، لكن هذا العرض قوبل بالرفض من محمد علي الذي أكد البقاء في بلاد الشام. وقبل انعقاد مؤتمر رسمي، جرت محادثات جمعت بين الدول الأوروبية لوضع حد للمسألة المصرية. لتنتهي إلى قرار التدخل عسكريا بعد انهزام العثمانيين في معركة نصيبين، فقامت بريطانيا والنمسا بإنزال قواتهما على شواطئ بلاد الشام، عندها تخوف محمد علي وانسحب من سوريا وإقرار عقد مؤتمر لندن في 15 جويلية 1840م.[3]

4-3- الإرساليات المسيحية:

امتدت الدولة العثمانية امتدادا واسعا في ثلاث قارات، وأصبحت تحكم شعوبا مختلفة الأعراق والأديان واللغة والثقافة، الأمر الذي ساعد المرسلين المسيحيين للقدوم للإمبراطورية، وولفت انتباههم إلى الحقوق الواسعة النطاق التي تتمتع بها الأقليات المحتضنة تحت الحكم العثماني.بفضل ذلك وجدت الإرساليات المسيحية[4] الطريق

---

[1] . أبو الفضل، المصدر السابق، ص، 202.

[2] . 1796-1855)، اعتل العرش 1825، وقع معاهدة أدرنة مع الدولة العثمانية 1829م، قام بقمع انتفاضة في بولندا. (الخوند، المرجع السابق، ج8، ص، 225.)

[3] . غالب عبد أحمد العربيات وآخرون، **الموقف الروسي من التدخل المصري في بلاد الشام 1831-1841م**، ع 117-118، مجلة الدراسات التاريخية، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن، 2012،ص-ص، 398-399.

[4] . اسم يطلق على منظمات دينية، تستهدف تعليم الدين المسيحي ونشره في دولة ما . (انظر: محمود محمد محفوظ، **الموسوعة العربية الميسرة**، ط2، مج1، الجمعية المصرية للنشر والثقافة العالمية، القاهرة، ص، 164.)

ممهدا أمام نشاطها. فازداد النشاط الإرسالي في مختلف أقاليم الدولة العثمانية، وكان أبرزه نشاط البروتستانت والكاثوليك، ويعد المرسلون الكاثوليك أول الوافدين. وكان أول ظهور لهم في الأناضول حتى قبل تأسيس الدولة العثمانية منذ حوالي 1220م.[1] وعانت الدولة العثمانية منذ القرن 18م الضعف الذي ضرب كافة مناحي الحياة، وبدأت بمحاولات الإصلاح وتنظيم الدولة نتيجة الهزائم العسكرية، التي أجبرتها على تقديم تنازلات للدول الأوروبية، وفي القرن 19م، ازداد ضعف الدولة وفي المقابل زاد نشاط الإرساليات في مختلف طوائفها لا سيما الكاثوليكية، وخصوصا بعد مرحلة التنظيمات (1839-1856م)، التي أجبرت على إصدارها، والتي لم تعد قادرة بعدها على الوقوف في وجههم، إلا أنها في نفس الوقت لم تكن لترضى الوقوف ساكنة أمام نشاطهم، خصوصا بعد أن بدئوا في تكثيف عملهم بين المسلمين.[2]

أ- **الإرساليات الكاثوليكية:**

لم تكن البعثات الكاثوليكية أقل نشاطا من البعثات البروتستانتية. أصبحت تتمتع بالنفوذ واسع، إلا أن أعمالها كانت بطيئة في البداية ولم تؤت أكلها إلا بعد حين. فكان اليسوعيون في حقل التعليم الذكور أكثر إقداما من غيرهم. فاستطاعوا خلال سنتين أن يعيدوا فتح مؤسستين من مؤسساتهم في جبل لبنان، وقد ألحقت بكل واحدة منها فيما بعد بمدرسة. وقد أسسوا المدارس في بيروت 1839م. ثم أخذ نشاطهم يتسع بالقدر الذي تسمح به الموارد. كما بدأ نشاطهم في ميدان الطباعة سنة 1847م، حيث أسسوا أول مطبعة. إلا أن إنتاجها كان محدودا، ذلك لأنها كانت تعمل عل الحجر، ولم يشرعوا في استعمال الحروف المنفصلة إلا في عام 1853م.

يمكننا القول بصورة عامة أن أعمال الجمعيات الكاثوليكية كانت مفيدة بعض الشيء في تلك الظروف. وإن كانت آثار نشاطها، باستثناء اليسوعيين و العازاريين، لم تتجاوز المنطقة التي تعمل فيها، كما أن مدى تلك الأعمال نفسها كان محدودا. وفي أثناء الاضطرابات التي انتابت البلاد بصورة متقطعة، ولا سيما في عام 1860م هوجمت بعض مؤسساتهم كما أن بعضها هدد وأرغم على الإغلاق. ولكن أعمالهم بعد تلك السنة توسعت كثيرا بعد أن أمنت من التعدي.[3] فمن أهم المنشات التي خلفتها هاته الإرساليات هي جامعة القديس يوحنا 1875م،

[1] . إيمان عبد الرحمان هياجنة، حنان سليمان ملكاوي، **التبشير الفرنسي الكاثوليكي في ولاية الأناضول في القرن التاسع عشر- النشاط التعليمي نموذجا-**، مج41، مل2، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2014، ص، 229.

[2] . نفسه، ص، 740.

[3] . جورج أنطونيوس، **يقظة العرب**، تر: علي حيدر الركابي، مطبعة الترقي، دمشق، 1946، ص-ص، 36-37.

بدعم ومساعدة فرنسا.[1] فلقد كانت مساهمتهم في النهضة العلمية العامة قيمة، لكن الأثر الذي تركوه في الناحية الأدبية من النهضة العربية كان قليلا وطارئا.[2]

ب- الإرساليات البروتستانتية:

لعبت الإرساليات الأمريكية دورا هاما في المجال الثقافي، فقد أسست مطبعة عربية حديثة في لبنان 1834م، مما ساعد على إحياء التراث العربي، وإفساح المجال للمؤثرات الغربية في المناطق العربية. وفتح المرسلون المدارس في جهات مختلفة من بلاد الشام، وكان أول ما أسسوه منها في بيروت وبيت المقدس وجبل لبنان. وأدى نشاط البروتستنت الأمريكيين إلى نشاط آخر ملحوظ من جانب البعثات ولاسيما الجزويت (اليسوعيين).[3] فساهموا في تأسيس كليات وجامعات، فكان أهم أثر لهم الكلية السورية الإنجيلية 1866م، التي صارت تعرف بالجامعة الأمريكية.[4] فكان لهم الفضل الأكبر في خلق الغليان الفكري، الذي تشكل بنتيجة الاهتزازات الأولى في حركة البعث العربي.[5]

ج- أثار الإرساليات التبشيرية:

- الايجابية:

- انتعاش اللغة العربية، وبذلك قيام حركة فكرية انتقلت خلال زمن قصير من الأدب إلى السياسة.
- ازدياد وتيرة النشاط التعليمي والتربوي لهذه الإرساليات، بعد أن استقدم المرسلون الأمريكيون 1834م مطبعتهم العربية من مالطة إلى بيروت، فساهمت في عملية استجلاب المطابع إلى البلاد العربية في طباعة التراث العربي.

[1] . الغالي، المرجع السابق، ص، 218.
[2] . أنطونيوس، المصدر السابق، ص، 37.
[3] . عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص، 417.
[4] . الغالي، المرجع السابق، ص ، 217.
[5] .أنطونيوس، المصدر السابق، ص-ص، 35-36.

-السلبية:

- ترسيخ مفاهيم وعادات وثقافات متعارضة مع تقاليد المجتمع العربي الإسلامي. [1]
- أتاحت للمسيحيين فرصة الإطلاع والتنقيب في تاريخ العرب وآدابهم.
- تشجيع الطائفية وإثارة الفتن القلاقل.
- حدوث الانقسامات المذهبية.
- انتشار المذاهب الفلسفية الحديثة.[2]

بصفة عامة فكل دولة من الدول الأوروبية كانت تسعى إلى تحقيق أهدافها، فاتبعت كل منها سياسية مغايرة لأخرى. فانتهجت فرنسا سياسة التدخل المباشر أو السلب كما حدث في حملتها على مصر واحتلالها للجزائر، و عملت روسيا على تحريض شعوب البلقان السلافية باسم الدين المسيحي الأرثوذكسي لاعتبار نفسها حامية له. بينما اتبعت بريطانيا سياسة مغايرة لسابقتيها، فعملت على مبدأ الحفاظ على الوضع الراهن للدولة العثمانية، والوقوف بصفها في مشاكلها الداخلية. والكل كان يسعى لتحقيق الهدف الواحد الرامي إلى السيطرة على التجارة العالمية، لكسب القوة الاقتصادية التي كانت يوما ما بيد الدولة العثمانية.

الخلاصة:

أن الضعف الذي آلت إليه الدولة العثمانية خاصة بعد الهزائم المتوالية التي لحقت بها مع نهاية القرن 18م ، قدمها للدول الأوروبية من على طبق، لتجد لنفسها ذرائع للتدخل في شؤونها الداخلية،وتكسب في الأخير مرادها. وتجسد ذلك بشكل واضح في السياسة التي اتبعتها الدول الأوروبية في القرن 19م، من خلال التنافس الذي توضح في عقد المعاهدات لكسب مرام كل منها. فرأينا من خلال هذا المبحث كيف عملت روسيا في تحقيق أطماعها من خلال تدخلها إلى جانب الدولة العثمانية ضد محمد علي لتضع شروط تدخلها في معاهدة اسكله سي، لتعمل بريطانيا على إلغائها لما هددت مصالحها، فكان نتاج هذه المعاهدات هو السماح للدول الأوروبية في تأليب أوضاعها، ويبرز ذلك في التدخلات لكل منها في شؤونها خاصة في الحركات الانفصالية التي واجهتها، بين تأييد وتحريض ومعارض، لتعطي الإشارة خطر لكل دولة لتسعى إلى العمل على إنجاح سياستها لكسب الشرعية. فتضاربت المصالح مما أدى إلى الصراع الذي سنبرزه في المبحث الآتي.

---

[1]. الغالي، المرجع السابق، ص ، 218.

[2] .عبد الرحمان هياجنة، المرجع السابق، ص، 742.

المبحث الثاني:

الدبلوماسية الأوروبية ومؤتمر باريس 1856م.

1-خلفيات وأسباب انعقاد مؤتمر باريس 1856م:

أ- الأطماع الروسية.

ب- تضارب المصالح الاقتصادية البريطانية الروسية.

ج- النزاع الروسي الفرنسي حول الأماكن المقدسة في القدس.

د- حرب القرم 1853م.

2- انعقاد مؤتمر باريس 1856م:

أ- افتتاح المؤتمر.

ب- أهداف الدول الأوروبية من المشاركة في المؤتمر.

3-قرارات مؤتمر باريس 1856م.

تمهيد:

بعد انتهاء الأزمة المصرية نعمت الدولة العثمانية بفترة هدوء خاصة من جانب روسيا، استمرت إلى غاية 1853م، أي حتى اندلاع حرب القرم، ولكن هدوء الجبهات القتالية الروسية العثمانية، لم يكن يعني تخلي روسيا عن خططها لتقسيم الإمبراطورية العثمانية، والاستحواذ على الممرات، فالفترة الممتدة بين انتهاء الأزمة المصرية واشتعال حرب القرم، شهدت نشاطا روسيا دوليا لتقسيم أملاك الرجل المريض، مما أدى بها إلى الاصطدام بمصالح الدول الأوروبية، فاشتد التنافس الذي شكل جزءا من ظاهرة الصراع الاستعماري. لتنتهي هذه الأزمة بإخضاع روسيا إلى عقد معاهدة سلام في باريس 1856م.

1- خلفيات وأسباب انعقاد مؤتمر باريس 1856م:

تعود خلفيات انعقاد المؤتمر إلى:

1-1- الأطماع الروسية المتمثلة في الوصول للمياه الدافئة:

بعد السيطرة العثمانية على القسطنطينية، أغلقت المضايق أمام السفن الحربية، واستمرت هذه السياسة لا طالما كانت قوية، فانحصرت روسيا في البحر الأسود. اتبعت بدءا من لقيصر بترو الأول سياسة الوصول إلى المياه الدافئة عبر البحر الأسود والمضيقين، وكانت هذه السياسة مدعومة من قبل خلفاءه أيضا.[1] لتتبع في ذلك سياسات مختلفة حسب ظروف المتاحة، وتتجلى هاته السياسات في:

أ- السياسة التوسعية الروسية :

مع تولي بطرس الأكبر[2] الحكم (1689-1715م)، اتضحت معالم السياسة الروسية تجاه الدولة العثمانية إذ نجح هذا الأخير في إيصال الحدود الروسية إلى شواطئ البحر الأسود الشمالية، من خلال معاهدة كارلوفيتس

[1] . Erdoğan Keleş, **Kırım Savaşı'nda (1853–1856) Karadeniz ve Boğazlar Meselesi**, Muğla, Turkey, 2008, p, 149.

[2] . (1672-1725م)، اعتل العرش 1688م، عندما أزاح أخته صوفيا. وضع نصب عينيه العمل عل زيادة القوة الاقتصادية والعسكرية لروسيا، باعتماده عل وسائل وطرائق غرسيبة، كما عرف عنه استعماله القوة لتوسيع الأراضي الروسية عل حساب الدولة العثمانية. (انظر: الكيالي، المرجع السابق، ج1، ص 246.)

26 جانفي 1699م، التي منحت لروسيا الأقاليم المطلة على البحر الأسود.[1]

وباعتلاء كاترين الثانية[2] عرش روسيا (1762-1796م)، تجددت الحروب بين الطرفين بعد فترة هدوء التي عاشتها الدولتين بعد صلح بلغراد، لتواصل روسيا سياستها التوسعية على حساب الدولة العثمانية، مستغلة في ذلك كل حادثة إقليمية أو دولية لتحقيق ذلك. فقامت سياسة كاترين الثانية الخارجية على القضاء على استقلال بولندا وإضعاف الدولة العثمانية. الأمر الذي أدى إل نشوب حرب عثمانية روسية مابين 1768-1774م، لتنتهي بهزيمة العثمانيين و عقد إثرها معاهدة كوتشوك قينارجة 1774م.[3] والتي اشتملت 28 بندا يمكن تلخيصه في أنها حولت البحر الأسود إلى بحيرة روسية، وأمنت مرور السفن التجارية الروسية عبر المضيقين (البوسفور والدردنيل) إلى البحر الأبيض المتوسط. بالإضافة إلى ذلك منحتها حق إنشاء قواعد عسكرية وبحرية على سواحل البحر الأسود. فمثلت هذه المعاهدة بدايات التوغل الأجنبي في الدولة العثمانية.[4] وبحلول القرن 18م بدأت بوادر الضعف تظهر على الدولة العثمانية التي كانت تسيطر على جزء كبير من مناطق شرق البحر الأبيض المتوسط.مقابل التطور الذي شهدته الدول الأوروبية في جميع الأصعدة ، فتغيرت الصورة وبدأت روسيا بتوسيع نطاق قواتها البرية للزحف نحو الجنوب، لتجد لنفسها ذرائع جديدة للتدخل في شؤون الدولة العثمانية.[5]

ب- دعم روح الاستقلال والانفصال في البلقان:

إذ تركنا مسألة الحروب الروسية العثمانية جانبا، وألقينا نظرة على السياسة الروسية في البلقان[6] العثماني ، لرأينا أنها ظلت منذ القرن 18م تسعى للقضاء على الممتلكات العثمانية هناك، وانتزاع ما يمكن انتزاعه منها، بتشجيع شعوبها من المسيحيين الأرثوذكس على الثوران ضد الحكم العثماني فيها، مستخدمة في ذلك الروابط العرقية التي تربطها بالسلاف والدينية المتمثلة في المذهب الأرثوذكسي، ذلك ما حدث في ثورة اليونان 1821م،

---

[1] . المحامي، المصدر السابق، ص 310.

[2] .(1722-1796م)، اسمها الحقيقي صوفيا ولقبت بكاترين الثانية لد عمادها المذهب الأرثوذكسي 1744م، وصف حكمها بالمستبد المستنير. خاضت حروب عدة ضد الدولة العثمانية، ووقفت ضد الثورة الفرنسية. (انظر: أحمد مهدي محمد الشويخات وأخرون، **الموسوعة العربية العالمية**، ج19، ط2، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض، 1999، ص-ص 21-22.)

[3] . .مصطفى كامل، **المسألة الشرقية**،مؤسسة الهنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012، ص 34.

[4] . تيسير جبارة، **تاريخ الدولة العثمانية 1280-1924م**، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، 2015، ص 35.

[5] . يوسف حسين عمر، المرجع السابق، ص 11.

[6] . شبه جزيرة جنوب شرقي أوروبا بين البحر الأسود وضيقي البوسفور والدردنيل وبحر مرمرة في الجنوب وبحر الأدرياتيكي غربا، الدانوب شمالا. وبذلك تدخل ألبانيا صلب بلاد اليونان وجنوبي رومانيا وبلغاريا وتركيا الأوروبية ومعظم يوغسلافيا. (غربال، المرجع السابق، ص 324.)

التي عملت على تقديم المساعدات المالية والعسكرية لدعم الثورة.[1] ولم تكن الثورة اليونانية لتسبب النزاعات بين روسيا والدولة العثمانية فحسب، بل كانت مسألة تدخل في التوازن الأوروبي ومبدأ "التجانس الأوروبي"، خصوصا عندها وجه القيصر ألكسندر الأول في 22 جوان 1821م، مذكرة إلى الدول الأوروبية يتساءل فيها عن موقفها من الأزمة اليونانية إذ ما تورطت روسيا في الحرب.[2] ليحقق في الأخير تكتل القوى الأوروبية العظمى إلى جانبه في معركة نافرين 1827م لتنتهي روسيا بعقد اتفاقية أدرنة 1829م، الذي حلت جميع القضايا الحدودية بين الدولتين، فتخلت الدولة العثمانية عن مقاطعاتها في القوقاز وعن جزر الدانوب كما وافق السلطان العثماني على وضع ولايتي الدانوب تحت الحماية الروسية.[3]

ج- إثارة مسألة الحقوق والامتيازات:

مع معاهدة كوتشوك قينارجة 1774م، التي سمحت لروسيا الحصول على امتيازات ضمن البلاد العثمانية، تشمل الأرثوذكس في الأفلاق والبغدان وجزر بحر إيجة، وبالتالي تحولت روسيا إلى حامية المذهب في كل مكان داخل الإمبراطورية.[4] ومع بداية النصف الثاني من القرن 19م، أصبحت روسيا تفرض نفسها على المسرح السياسة الأوروبية، فأخذت تعمل على التدخل في شؤون الدولة العثمانية بحجة حماية الأرثوذكس فيها ، فلجأت إلى إثارة المشاكل معها عن طريق مطالبتها بامتيازات بشأن مسألة الأماكن المسيحية المقدسة في القدس، وبحق رعاية مصالح المسيحيين الأرثوذكس في الدولة العثمانية وبحكم اعتناق روسيا للمذهب الأرثوذكسي المسيحي الشرقي كانت ترى نفسها وريثة الإمبراطورية البيزنطية.[5] فعملت على منح الحقوق لهم بالضغط على الدولة

---

[1] . عبد الرؤوف سنو، **العلاقات العثمانية الروسية (1687–1878م) سياسة الاندفاع نحو المياه الدافئة**، ح1، تاريخ العالم والعرب، ع 73-74، بيروت، 1984،ص 49.

[2] .سنو، المرجع السابق، ص 53.

[3] .Edward.S.Greay, **History Of The Ottoman Turks**, **From The Beginning Of Their Empire To the Present Time**, Ed1, HENRY HOLT AND COMPANY, NEW YORK, 1878, p, 519.

[4] علي حسون، **العثمانيون والروس**، ط1، المكتب الإسلامي، بيروت، 1982،ص 85.

[5] . شوقي الجمل، عبد الله عبد الرازق، **تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة**، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، 2000،ص 216.

العثمانية لإعطاء هؤلاء مكان الصدارة في القدس، نظرا لتفوقهم العددي على الكاثوليك حيث بلغ عددهم 13.5 مليون، أي ما يعادل تقريبا مجموع السكان العثمانيين الأوروبيين.[1]

2-1- تضارب المصالح الاقتصادية البريطانية -الروسية:

كانت مسألة السماح للتجارة الروسية بعد معاهدة قينارجه 1774م بحرية استخدام الممرات العثمانية، إحدى المكاسب الهامة التي حققتها روسيا بعد قرن من الصراع مع الدولة العثمانية. ونتيجة لذلك، تحول الثقل الاقتصادي الروسي إلى المنطقة المشرفة على البحر الأسود في جنوب البلاد. فقامت مرافئ روسية في النصف الأول من القرن 19م، وفي مقدمتها ميناء أوديسا[2]، بتطوير صادراتها إلى الحبوب عبر الممرات في المتوسط ومنه إلى دول أوروبا وخاصة بريطانيا.[3] فكان فتح البحر الأبيض المتوسط أمام التجارة الروسية أمرا يسبب الإزعاج لتجار والصناع الانجليز الذين أحرجتهم الحواجز الجمركية التي وضعها القيصر لإنعاش تجارة وصناعة بلاده القادرة على تصريف المنتجات البريطانية.[4] ومع حلول سنة 1846م استطاع التجار الانجليز التخلص من الضرائب والرسوم الجمركية في الأسواق العثمانية، هذا ما أثر بالسلب عل التجارة الروسية.لذلك سعى القيصر الروسي نيقولا الأول إلى السيطرة على الولايتين الدانوبيتين حتى يتحكم بإنتاجهما بشكل يفيد روسيا اقتصاديا.[5]

3-1- النزاع الروسي الفرنسي حول الأماكن المقدسة في القدس:

فيما شكلت الاعتبارات الاقتصادية والإستراتيجية الأرضية الخصبة لنزاعات الدول الكبرى في الدولة العثمانية. بدأت في فلسطين 1847م، بوادر أزمة سياسية بين روسيا وفرنسا ذات طابع ديني، تتعلق بحقوق كل

---

[1] .Candan Badem, **The Ottoman Crimean war 1853-1856**, BRILL, BOSTON, 2010, p,64.

[2] .مدينة تقع في روسيا جنوب البحر الأسود، كان اسمها حاحي بيك ثم تغير إلى أوديسا بعد توسعها في 1795م من طرف القيصرة كاترين الثانية. (انظر: المحامي، المصدر السابق، ص، 73.)

[3] . عبد الرؤوف سنو، **العلاقات العثمانية الروسية (1687-1878م)، حرب القرم: ممهداتها وتطوراتها ونتائجها (1853-1856م)**، ح3، تاريخ العرب والعالم، ع 77-78، بيروت، 1985، ص، 26.

[4] .حسن عبد علي الطائي، **روسيا وحرب القرم 1853-1856م**، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، د.س، ص، 1642.

[5] . محمد سهيل طقوش، **تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة**، ط3، دار النفائس،بيروت، 2013، ص، 385.

من الطائفتين الكاثوليكية والأرثوذكسية في الأماكن المقدسة[1] في القدس، أدت إلى صدام بين رهبان المذهبين.[2] فكانت منطقة القدس منذ الحروب الصليبية تتقاسم فيها نفوذ أتباع الطوائف النصرانية الستة.[3] إلا أن الكنيسة الأرثوذكسية كانت أرفعها شأنا بفضل عدد أتباعها 13 مليونا.[4] وفي المقابل تمتع رجال الدين الكاثوليك بالحماية الفرنسية. بفضل الامتيازات التي حصل عليها ملوك فرنسا ما بين 1535-1740م، بوجه خاص، تمتعت فرنسا بنفوذ ديني وسياسي واسع في المشرق. ولحقت بها روسيا بعد معاهدة قينارجة 1774م، فحصلت بدورها على امتيازات متعلقة بحماية رعايا السلطان الأرثوذكس.[5] ومنذ بداية القرن 19م، استطاعت روسيا الأرثوذكسية أن تضع الأماكن المقدسة تدريجيا تحت إشرافها، مستغلة في ذلك ضعف فرنسا في المشرق خاصة بعد حملتها على مصر، وتم ذلك لها نهائيا عند منتصف ذلك القرن.[6] لكن الأزمة المصرية عادت ووجهت أنظار فرنسا مجددا نحو الشرق، في محاولة لاسترجاع ما فقدته من نفوذ. ففي 1843، وصل القدس أول قنصل فرنسي، وقبل عامين من ذلك التاريخ، وصلت تلك المدينة أول بعثة روسية لدراسة أحوال الأرثوذكس السوريين وإمكانية تأسيس مؤسسات تعليمية لهم. وبعد سنوات قليلة، 1848م عين جوزيف فاليرغا (Joseph valerga) كأول بطريرك[7] لاتيني على القدس بعد انقطاع طويل. وكانت التعليمات التي زود بها، هي مقاومة النفوذ الأرثوذكسي. وقد فسرت كل هذه التحركات عل أنها سياسة كاثوليكية جديدة في المشرق، وتحد لنفوذ روسيا هناك، خاصة أن البابا كان قد أعلن أنه لن يعترف بالكنيسة الشرقية.[8]

---

[1] . من هنا بدأت الدولة العثمانية تجني أشواك الامتيازات التي منحتها للغرب لتدخلها في شؤونها الداخلية، بالإضافة هناك موضوع خطير جدا أخذ يطفوا عل السطح ألا وهو موضوع الأقليات الذي أصبح يخرم الدولة في الصميم.

[2] .سنو، "**العلاقات العثمانية الروسية حرب القرم**:.."، ح3، ص،27.

[3] . اللاتين، الروم، الأرثوذكس، الأرمن، السريان،الأقباط والأحباش، لتدخل الثلاث الكنائس الأخيرة بعد ضعفها تحت حماية الأرمن الذين كان لهم دور ومكانة لدى الباب العالي (علي حسون، **تاريخ الدولة العثمانية وعلاقاتها الخارجية**، ط3، المكتب الإسلامي، بيروت، 1994، ص، 188.).

[4] نفسه، ص، 188.

[5] . عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعنعي، **التاريخ المعاصر: أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية**، دار النهضة العربية، بيروت، 2014، ص، 236.

[6] . سنو، " **العلاقات العثمانية الروسية حرب القرم**:.."،ح3، ص،28.

[7] . يطلق عل بعض الرؤساء الدينيين الذين تمتد سلطاتهم إل عدد من الأسقف، والبطريركيات في الأصل ثلاث الغربية عل رأسها أسقف أوروبا وأنطاكيا والإسكندرية، وفي القرنين الرابع والخامس ميلادي أضيف إليها القسطنطينية. (انظر: غربال، المرجع السابق، ص، 200.)

[8] . محمد مصطفى صفوت، **محاضرات في المسألة الشرقية ومؤتمر باريس 1856م**، معهد الدراسات العالية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1958، ص، 29.

وبعد انتهاء فرنسا من مشاكلها الداخلية، بدأ اهتمام نابليون الثالث[1] بالأمور الدينية، فوجه إلى السلطان عبد المجيد الأول[2] مذكرة طالبه فيها باستعادة الامتيازات الفرنسية القديمة بالقدس، فأعاد السلطان للرهبان الكاثوليك حقوقهم القديمة، واستلموا 3 مفاتيح لكنيسة بيت لحم[3]، وهذا ما أثار القيصر الروسي كون مكانته تهددت، فقام بإرسال منيشيخوف[4] الذي حاول إعادة إحياء معاهدة أسكله سي.[5] فكان من الطبيعي أن يؤدي التحرك الفرنسي باتجاه الباب العالي[6]، إلى إحراج الحكومة العثمانية، التي كانت تدرك حساسية المسألة، وأنها قضية سياسية تتعدى مجرد حقوق أية من الطائفتين في الأماكن المقدسة. ولهذا حاولت أن تماطل وألا تحسم لمصلحة فريق ضد الآخر، لكن قدرة روسيا وفرنسا في ممارسة الضغط العسكري والسياسي عليها، جعل الحكومة تصدر قرارات تارة لمصلحة الأولى (8 فيفري 1852م) وتارة لمصلحة الثانية (22 كانون الأول 1852م).[7]

وهكذا انتهى عام 1852م من دون أن تستطيع الدولة العثمانية أن ترضي أيا من الطرفين في مسألة الأماكن المقدسة.

---

[1] . اسمه هو لويس بونابرت، وهو ابن أخ نابليون الأول، نفي هو وأسرته من فرنسا 1815م، وعند قيام ثورة 1848م، عاد لفرنسا مجددا. انتخب عضوا في الجمعية الوطنية، بعدها انتخب رئيسا للجمهورية الثانية (1848-1852م)، اتسم حكمه بالدكتاتورية بينما يتظاهر بالدفاع عن الديمقراطية، توج نفسه إمبراطورا عل فرنسا 1852م. تميز عهده بزيادة النشاط الاقتصادي لفرنسا. (انظر: علي المولى، **الموسوعة العربية الميسرة**، ج7، ط3، المكتبة العصرية، لبنان، 2009، ص، 1852.)

[2] .1826- 1861)، هو السلطان الحادي والثلاثين، ابن السلطان محمود الثاني، تولى الحكم وعمره 16 سنة 1839م. كان أول سلطان يتحدث اللغة الفرنسية، كما تأثر بأفكار الثورة الفرنسية. اتبع برنامج والده الإصلاحي. (انظر، الكيالي، المرجع السابق، ج6، ص، 853.)

[3] . مدينة تقع بالضفة الغربية جنوبي بيت المقدس مسقط رأس المسيح. (غربال، المرجع السابق، ص، 25.)

[4] . كان حاكما عاما لفلندا، وفي الوقت ذاته وزيرا للحربية و أميرال كبير لدى روسيا. (أوزتونا، المرجع السابق، ص، 48.)

[5] .يوجين روجان، **العرب من الفتوحات العثمانية إلى الحاضر**، تر: محمد إبراهيم الجندي، ط1، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، 2011، ص، 120.

[6] . مقر رئيس الوزراء أو مقر الحكم في الدولة العثمانية، وقد أنشأه السلطان محمد الرابع 1654م، وأطلق فيما بعد اسم المكان عل ساكنه وهو يعني الوزير الأعظم. وكان للباب العالي أهمية كبيرة في القرن التاسع عشر ميلادي، خاصة في عهد السلطان عبد العزيز والسلطان عبد الحميد الثاني. (انظر: سهيل صابان، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، مطبعة الملك فهد، الرياض،2000، ص، 49.)

[7] .كارل بروكلمان، **تاريخ الشعوب الإسلامية**، تر: نبيه أمين فارس، منير البعلبكي، ط5، دار العلم للملايين، بيروت، 1968، ص-ص، 567-568.

4-1- حرب القرم1853م:

لم يشأ نيكولا الأول الدخول في الحرب ضد الدولة العثمانية أو أن يتورط بالمواجهة مع أية دولة أوروبية أخرى، خصوصا بعدما رفضت كل من فرنسا و بريطانيا وجهة نظره فنتهج بذلك اتجاهين، كان الاتجاه الأول دبلوماسي والمتمثل في بعثة منتيشكوف 28 فيفري 1853م. أما الاتجاه الثاني كان عسكري وذلك بعد فشل مفاوضات منشكوف الخاصة بتسوية مسألة الأماكن المقدسة 1853م، وتحقيق امتيازات سياسية ودينية لروسيا إلى قيام الأخيرة بإعلان الحرب على الدولة العثمانية وذلك بقيامها بعبور نهر بروت واحتلال الإمارات الدانوبية في 02 جويلية 1853م.[1] بعدما وجدت ذريعة في رفض السلطان إلى الإذعان لضغوطاتها، فوجدت الفرصة لخلق الاضطرابات في العلاقات مع حكومة الباب العالي.[2] مما دفع البريطانيين والفرنسيين يتدخلون بإرسال أسطولهما إلى البحر الأسود لكبح جماح الروس، لكن ذلك التدخل قد أدى فيما بعد إلى إعلان الدولتين الحرب على روسيا في 28 مارس 1854م. و قد كان إغراق الروس للأسطول العثماني في البحر الأسود السبب لمباشر لدخول كل من بريطانيا وفرنسا الحرب ضد روسيا، إذ اعتبرناه عملا عدوانيا ضدها.[3]

فبالنسبة لبريطانيا كان الرأي العام البريطاني متعاطفا مع العثمانيين منذ رفضهم تسليم اللاجئين المجريين إلى النمسا وروسيا. إن الموقف الرأي العام البريطاني هذا قد تناغم مع السياسة البريطانية التقليدية في الحفاظ على الإمبراطورية العثمانية ضد التوسع الروسي الذي يهدد المصالح البريطانية في الهند والخليج العربي والبحر المتوسط. فالموقف الذي اتخذته الدولة العثمانية ضد روسيا ما كان إلا نتيجة للإسناد البريطاني المتمثل في شخص سفيرها في الأستانة الذي أحبط مذكرة تقدمت بها بريطانيا وفرنسا وبروسيا والنمسا في 12 ديسمبر 1853م إلى روسيا تحثها عن التخلي عن مطالبها المتطرفة.

---

[1] . يوسف حسين عمر، المرجع السابق، ص 137.

[2].نادية مصطفى محمود ، وآخرون ، **العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية**، ط1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة ، 1996، ص 177.

[3] .Bénédicte Rolland-Villemot, **La gerre De Crimée Et Le Tétraité De Paris : enjeu géopolitique En Méditerranée**, Cahiers slaves, n°14, 2016, p, 125.

أما فرنسا[1] فكانت ترى ضرورة الوقوف في وجه روسيا في محاولاتها تحويل السلطة الدينية في الأماكن المقدسة من الكاثوليك إلى الأرثوذكس فإن نابليون الثالث كان يريد تعديل مقررات مؤتمر فيينا 1815م ومبادئه، وتجنب الأخطاء التي أدت سقوط سلفه نابليون الأول، كما أن الجمهوريين الفرنسيين كانوا يكرهونها بسبب نظام الحكم الاستبدادي القائم فيها. لذا، فقد كانت هذه الحرب بالنسبة للفرنسيين وسيلة لاستعادة نفوذهم القديم.[2]

والنمسا التي كانت الحليف التقليدي لروسيا، لم تكن راضية عن احتلال روسيا للأفلاق والبغدان المتآخمتين لها، قلقا من ازدياد النفوذ الروسي في البلقان، بل إنها كانت تخشى كثيرا من انهيار الدولة العثمانية على أساس مبدأ القوميات، والمطالبة بحقوقها لأن ذلك سيؤدي إلى انتقال القضية والمبدأ القومي لها لتصبح الرجل المريض الثاني بعد الدولة العثمانية.

لذا بذل الفرنسيين والبريطانيين كل جهد لإدخال النمسا إلى جانبهم في الحرب وبذلت النمسا كل الجهد التوسط لإنهائها.[3]

أ- مجريات الحرب:

بعدما عجزت كل من فرنسا وبريطانيا في إقناع روسيا بالانسحاب قامتا بتشجع الدولة العثمانية على عدم الاستسلام لمطالب روسيا،و من ثم بدأت الدولة العثمانية تستعد لهذه الحرب. طالبتا المساعدة من واليها بمصر لإمدادها بعدد من الجنود والأساطيل الحربية.[4] لم يعر القيصر الروسي أي اهتمام للتهديدات العثمانية له مما دفع الباب العالي إلى إعلان الحرب على روسيا حيث جهز الجيش بقيادة عمر باشا الذي قام في 23 نوفمبر 1853م بعبور نهر الدانوب لتبدأ قواته بمجابهة المواقع الروسية واضعة بذلك بريطانيا وفرنسا أمام الأمر الواقع.[5] فكان النصر حليف العثمانيين حيث لم يستطع الجيش الروسي من الصمود أمام الجيش العثماني لأكثر من خمسة أيام مما أجبرهم على التراجع[6]، وهذا ما شكل صدمة كبيرة بالنسبة للدول العظمى التي لم تتوقع انهزام روسيا.

---

[1] . هذه الأزمة خدمتها وذلك لتجديد حضورها الدبلوماسي عل المسرح الأوروبي، خاصة بعدها فرض عليها مؤتمر فيينا 1815م عزلة قاسية عل الساحة الدولية. (انظر، كامل، المصدر السابق، ص 29.)

[2] . رعد مجيد العاني، **تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر**، ط1، دار كنوز المعرفة ، عمان، 2000، ص 86.

[3] .صلاح أحمد هريدي، **أوروبا من الثورة الفرنسية حتى الحرب العالمية الأولى** ،مكتبة بستان المعرفة ، الإسكندرية، 2009، ص- ص173-174.

[4] . عمر طوسون، **الجيش المصري في الحرب الروسية المعروفة بحرب القرم 1853-1855م**، ط2، دارمدبولي، القاهرة، 1996، ص 46.

[5] . طقوش، المرجع السابق، ص 391

[6] .كامل، المصدر السابق، ص 81.

فكان الرد الروسي سريعا حيث تمكن من مهاجمة الأسطول العثماني الذي كان راسيا في ميناء سينوب دمره تدميرا كاملا في 30 نوفمبر 1853م وقد أثارت هذه الكارثة سخط كل من استانبول ولندن ،كما اعتبرته فرنسا وبريطانيا إهانة لهما[1] فقامتا بعبور البحر الأسود لوضع حد لاعتداءات الأسطول الروسي. عندها تدخلت النمسا سريعا لمنع وقوع كارثة أخرى من خلال دعوة رئيس وزراءها إلى عقد مؤتمر آخر في فيينا مع سفراء الدول العظمى ماعدا روسيا،حيث قرر وضع مذكرة يعهد الباب العالي لقاء هذا الانسحاب أن تبقى المعاهدات السابقة بين روسيا والدولة العثمانية سارية المفعول إلى أن يتم عقد اتفاق جديد بينهما .[2]

وفي 12 مارس 1854 م ،اتفقت الملكة البريطانية فيكتوريا[3] مع الإمبراطور الفرنسي نابليون الثالث على دعوة الدولة العثمانية لعقد الاتفاقية التي نصت على ما يلي:

-تقديم المساعدات العسكرية للباب العالي.

-رد الجيوش الروسية التي اجتاحت بدون حق ممتلكاته البلقانية.

-أن لا يعقد أي من الدول الثلاث صلحا منفردا مع روسيا أو أي مفاوضات مباشرة أو غير مباشرة دون علم الأطراف الثلاث ، وأن تكون الوحدات الانجليزية والفرنسية والسفن الحربية التي تأتي إلى استانبول خاضعة للقوانين العثمانية وتحت قائد عام واحد.[4] لكن قبل أن تصل المذكرة إلى روسيا أمر القيصر نيقولا الأول بسحب سفيره من لندن وباريس لتقويم الحكومات بالرد عليه بالمثل.[5] فعقب توقيع المعاهدة مباشرة أرسلت فرنسا وبريطانيا إنذارا لروسيا طالبة منها إخلاء المنطقة قبل نفاذ المهلة المحددة إلى غاية 30 جانفي 1854م، لكن روسيا رفضت ذلك.[6] مما أدى بفرنسا وبريطانيا إلى إعلان الحرب ضدها 27 مارس1854م.[7] وعلى اثر ذلك وجهت النمسا إنذارا لروسيا في 30 جوان1854م، فاضطرت روسيا لاعتبارات عسكرية للرضوخ للتهديد النمساوي منسحبة

---

[1] .طقوش، المرجع السابق، ص 391.

[2] .كامل، المصدر السابق، ص 81.

[3] . (1819-1901م)، هي جدة الملكة إليزابيث. كان عمرها 18 سنة عندما ارتقت العرش، كانت صاحبة السلطة الحقيقية لحكومتها. كان رئيس وزراءها ماليودر هو من يوجهها بحكمة خلال السنوات الصعبة كانت ملكة بريطانيا العظمى و ايرلندا وإمبراطورة الهند، تعتبر فترة حكمها أطول من أي ملك أو ملكة أخر (انظر: ليونارد سبلي، **موسوعة عالم المعرفة المشاهير الرجال والنساء**، ج5، ط1، دار نابلي للنشر، بيروت، 1997، ص 347.)

[4] .عمر عبد العزيز عمر، **تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر 1815-1919م**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 109.

[5] أوزتونا، ص 50.

[6] .كامل، المصدر السابق، ص 84.

[7] .طوسون، المصدر السابق، ص 143.

بذلك من الأفلاق و البغدان في نهاية ذي الحجة أوت 1854م، مما أدى إلى وقف الحرب في جبهة الدانوب وبذلك يكون تهديد روسيا لسيادة الدولة العثمانية قد انتهى. وبالرغم من ذلك فان الحلفاء لم يحققوا هدفهم الاستراتيجي الثاني ألا وهو ضرب القوة الروسية البحرية وإضعافها وإنهاء سيطرتها على البحر الأسود لذا قرروا نقل الحرب إلى الأراضي الروسية لكن قبل ذلك رأت النمسا أنه من الضروري أن تؤمن لنفسها تغطية سياسية وعسكرية قبل بدأ الحرب، حيث طلبت من الحلفاء تحديد الأهداف الأساسية والتي عرفت بمذكرة الضمانات الأربع والتي كان الهدف منها إنهاء الحرب وهي كالأتي:

1-وضع ضمان أوربي لولايتي الدانوب محل الحماية الروسية لهما.

2-حرية الملاحة لجميع الدول في نهر الدانوب.

3-إعادة النظر في اتفاقية المضايق 1841م لصالح التوازن الدولي.

4-تخلي روسيا على حقوقها في رعايا النصارى المسيحيين للدولة العثمانية بدل من هذا تأخذ دول أوربا وعدا من السلطان بتحسين حالة رعاياه المسيحيين .[1]

سلمت المذكرة إلى الحكومتين العثمانية والروسية، فقبلتها الحكومة الأولى بناءا على نصيحة بريطانيا بعدم التردد، بينما رفضتها روسيا فلقد وجدتها انتقاما من كرامتها و شرفها، حيث رفضت البند الثالث الذي يلغي في حال تطبيقه كل المعاهدات السابقة وبذلك يدمر القوة البحرية الروسية ومنشآتها في البحر الأسود.[2] فكان رد الحلفاء والدولة العثمانية الهجوم على روسيا[3]، نقل الحلفاء وميدان القتال لشبه جزيرة القرم[4]، وتركزت المعارك حول قاعدة سباستيبول[5] البحرية، وطال حصار أساطيل الحلفاء لها وضغطت بريطانيا وفرنسا على مملكة سردينيا التي انضمت للحرب بجانب الحلفاء لتضارب مصالحها مع روسيا، كما اشتد الضغط على النمسا التي كان لتهديدها لروسيا في ديسمبر 1855م بأنها ستدخل الحرب ضدها إذا لم تجنح للصلح دور كبير في إيقاف الحرب.[6]

---

[1].كامل، المصدر السابق، ص 88.

[2] .عمر عبد العزيز عمر، " **تاريخ أوروبا**..."، ص-ص 110-111.

[3] . انظر الملحق رقم 01، ص 70.

[4] .تقع في جنوب جمهورية أوكرانيا، وتمتد عل شكل نتوء في البحر الأسود وبحر أزوف، وتشغل مساحة ما يقدر ب 28 ألف كلم^2.(انظر: المولى، المرجع السابق، ج5، ص 2552.)

[5] . تقع جنوب شبه جزيرة القرم وعل ساحل البحر الأسود. (انظر: حسون،" **العثمانيون**.."، المرجع السابق، ص 113.)

[6] .الفضل عبد الله عليان أحمد، **تاريخ أوروبا الدبلوماسي من مؤتمر فيينا 1815 إلى المسألة الشرقية 1864**م، بحث تكميلي لنيل درجة الماجيستير في التاريخ الحديث، جامعة النيلين، السودان، 2017، ص-ص 73-74.

استمرت الحرب مابين 1853-1854م، واستخدمت فيها الأساليب العسكرية التقليدية، وحاولت روسيا بكل الطرق أن تستدرج قوات الحلفاء إلى داخل روسيا للقضاء عليها، لكن استطاعوا في 09 سبتمبر 1855م أخذ سيباستيبول واستولت روسيا على مدينة قارص. وبعد مداولات مستفيضة تم الاتفاق بين النمسا والحلفاء على شروط الصلح التي قدمتها النمسا إلى روسيا في ديسمبر 1855م على شكل إنذار بالانضمام إلى الحلفاء في حالة رفضها.لكن تبدل الظروف 1855م أدى إلى إنهاء الحرب، بعد وفاة القيصر الروسي نيقولا الأول، وخلفه اسكندر الثاني ، في 2 مارس 1856م، الذي كان ميالا للسلم، فقبل إنهاء الحرب بقبول شروط صلح التي وضعها الحلفاء.[1] وعادت الحدود بين الدولة العثمانية وروسيا في آسيا إلى سابق ما كانت عليه قبل الحرب، وأصبحت الدولة العثمانية تتمتع بكل الحقوق في ظل القانون الدولي، كما اتفقت بريطانيا وفرنسا والنمسا على أن أي اعتداء على الدولة العثمانية معناه الدخول في حرب.[2]

أمام هذه الأوضاع رغب الحلفاء في إقامة مؤتمر صلح لإنهاء القضية لكن هذه المرة كانت الوجهة فرنسية أي في العاصمة باريس، فقبلت روسيا بذلك بعدما كانت قد استنزفت قواتها تماما.

2- انعقاد مؤتمر باريس 1856م:

لقد أدى قبول روسيا لشروط السلام القاضية بوضع الأفلاق والبغدان بضمانة أوروبية وحرية الملاحة في الدانوب، وتنازل روسيا عن مطالبها في حماية المسيحين في الدولة العثمانية وإعادة النظر في معاهدة المضايق الموقعة 1841م، إلى عقد مؤتمر سلام في مدينة باريس 1856م، لتسوية الأمور التي دارت من أجلها الحرب، ولتقنين بعض المسائل العامة في السياسة الأوربية .[3]

[1] . عبد العزيز الشناوي، **الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها**، مكتبة أنجلو المصرية، القاهرة، 1986،ص 830.

[2] .عمر عبد العزيز عمر، محمد علي القوزي، **دراسات في تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر 1815-1950م**، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 1999، ص 118.

[3] .جمال محمود حجر، **القوى الكبرى والشرق الأوسط في القرنين التاسع عشر والعشرين**، تق، عمر عبد العزيز عمر، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989، ص 88.

أ- **افتتاح المؤتمر:**

بعد تطور الأوضاع وتأزمها في أوروبا كان لابد من عقد مؤتمر باريس في 25 فيفري 1856م.[1] اشترك فيه كل من بريطانيا، فرنسا، روسيا، الدولة العثمانية، النمسا، بروسيا وسردينيا، لاشتراكها في الحرب رغم أنها ليست من الدول العظمى. برئاسة الكونت ولوسكي[2] وزير خارجية نابليون الثالث .[3] وكانت ممثلة[4] على النحو التالي:

-الدولة العثمانية: الوزير الأكبر علي باشا (Ali Pasha)، محمد جميل بك (Mehmed Gemil Bey) سفيرها في باريس وسردينيا نجل رشيد باشا.

-فرنسا: الكونت ألكسندر كولونا ويلوسكي (Count Alexander Colonna- Welewski) وزير خارجيتها، والبارون فرانسوا أدولف دي بوركويني (Baron François- Adolphe de Bourqueney). سفيرها في فيينا.[5]

- روسيا: الكونت أليكسي أورولف (Count Aleksey Orlov)، والبارون فيليب دي برونوف (Baron Filip de Burnnov) السفير السابق في لندن.

- بريطانيا: اللورد كلارندون (Lord Clarendon the Forign) وزير الخارجية والبارون هنري ريتشارد تشارلز كاولي (Baron Henry Richard Charles Cowley) السفير في باريس.

- النمسا: رئيس الوزراء تشارلي فرديناند بول (Charlie Ferdinand Boul) والبارون جوزيف ألكسندر دي هوبنز (Baron Joseph Alexander de Hubner).

---

[1] .حسن حلاق، **المسألة الشرقية وتطوراتها التاريخية حت مؤتمر باريس 1856م**، مجلة تاريخ العرب والعالم، ع8، دار النشر العربية، بيروت، 1979.، ص 43.

[2] .سياسي فرنسي ولد عام1225هـ دخل الجيش وعمل بالسياسة 1256هـ وعين وزيرا للخارجية 1271هـ ولمدة 5 سنين، ثم عين رئيسا لمجلس شور القوانين، توفي 1284هـ. (انظر: علي حسون، **تاريخ الدولة العثمانية وعلاقاتها الخارجية**، ط3، المكتب الإسلامي، بيروت، 1994، ص 193.)

[3] . يلماز أوزتونا، **تاريخ الدولة العثمانية**، ج2، تر: عدنان محمود سلمان، محمود الأنصاري، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل، استانبول،1990، ص 57.

[4] . انظر الملحق رقم 02، ص 71.

[5] .Candan Baden op cit, p, 286.

-سردينيا: رئيس الوزراء الكونت كميل بنسو كافور دي فيلامارينا (Count Camil Benso Cavor Villamarina).

-بروسيا: البارون أوثون دي مانتيوفيل (Baron Othon de Manteuffel) رئيس الوزراء والخارجية الوزر الكونت دي هازفلدت (count de Hatzfeldt) السفير في باريس.[1]

ولم تدع بروسيا إلى حضور المؤتمر إلا بعد افتتاحه، فقد أصرت بريطانيا وقتا على منعها من الاشتراك لإتباعها سياسة الحياد، وكان هذا إذلالا ظاهر بروسيا.[2] واستمر المؤتمر إلى غاية 16 أفريل، ليتحول إلى اجتماع أوروبي، فكان أول مؤتمر أوروبي بعد مؤتمر فيرونا 1822م، فكل الاجتماعات الدولية السابقة له كانت لحل مشكلة معينة، أما مؤتمر باريس فقد اجتمع لحل مشكلة الشرق الأدنى لا لحل المشكلات الأوروبية العامة.[3] فتجدر الإشارة هنا إلى أنها المرة الأولى التي تم قبول الدولة العثمانية في حفل أوروبي، فاجتمع المؤتمر لتقرير مصير مستقبل عدة أقاليم احتفظت فيها بسيادتها، فرافق هذه المفاوضات أحزاب واستقبالات تقريبا يوميا.[4] لكن الميزة الأساسية في هذا المؤتمر أنه يختلف عما سبقه من المؤتمرات، لأنه لم يأت لمناقشة قضية أو الفصل في النزاعات الدولية بل ليصدر قرارات، وبذلك فهو يعتبر اتجاها جديدا في العلاقات الدولية، فهي فكرة فرضتها ظروف الحرب من أجل تنظيم هذه الأخيرة. ويعتبر ذلك كمقدمة للنظام الدولي الجديد الذي ظهر فيما بعد على شكل عصبة الأمم مطلع القرن العشرين.[5] أما الميزة الثانية، التي تعتبر الأهم هو أنه جاء ليحل مشكلة الشرق الأدنى، أي فصل النزاع مابين روسيا والدولة العثمانية، هذا في الظاهر. لكن الحقيقة جاءت كل دولة من الدول الفاعلة لتحقيق أهدافها لكن بطريقة مقننة بدافع المحافظة عل التوازن الدولي.[6]

---

[1] . loc cit, p, 286.

[2] .صفوت، المرجع السابق، ص 50.

[3] .عمر عبد العزيز عمر، " **تاريخ أوروبا**..."، المرجع السابق، ص 115.

[4] .Jaques Alain de Sédouy, **Le Congrès de Paris de 1856**,**Perrin le congrès de Vienne** :**L'Europe cetre la France1812-1815**, 2003 , p, 42.

[5] .فاطمة بوجلطي، **انعكاسات الامتيازات الأجنبية عل بلاد الشام خلال القرن 19م**، مذكرة ماجيستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر -2-، 2010-2011، ص 96.

[6] .صفوت المرجع السابق، ص 51.

ب– أهداف الدول الأوروبية المشاركة في المؤتمر:

–**فرنسا:** لم يكن لدى فرنسا أية نية للمطالبة بالأراضي، فكان هدفها الأساسي هو قيادة أوروبا على أساس الجنسيات ، مع أخذ اعتبار فصل روسيا عن النمسا وكسر تحالف هذه الأخيرة التي تضاربت مصالحها مع المصالح الفرنسية، هذا ما أدى نابليون الثالث إلى عقد المؤتمر و إتباع سياسة الصداقة مع روسيا، التي أدى أكثر من مرة إلى حمايتها من مطالب القوى الكبرى.[1] فأرادت بذلك إعادة مجدها بقوة إلى الساحة الدولية من جهة، ورغبتها في تعديل معاهدة فيينا 1815م من جهة أخرى.

–بريطانيا: سعت الجهود البريطانية إلى حماية الدولة العثمانية من تصرفات روسيا، ذلك لمنعها من الخروج للبحر الأبيض المتوسط. فأبقت على سياستها التقليدية المتمثلة في المحافظة على سيادة واستقلال الدولة العثمانية، وذلك بغرض حماية مصالحها التجارية في الهند. وهذا الموقف كان لاعتبار الدولة العثمانية السد المنيع أمام أطماع روسيا الراغبة في الوصول إلى البحر المتوسط.

–النمسا: كانت لديها أطماع في البلقان، فأرادت مشاركتها ضم منطقة الأفلاق والبغدان إليها.[2]

–**روسيا:** تمسكت بحقوقها في الأراضي المقدسة، وبمعاهدة المضايق 1840م، التي أمضتها مع الدولة العثمانية.[3]

أما **الدولة العثمانية** هي الأخرى كانت لديها أهداف أرادت تحقيقها، لكن الجدير بالذكر هنا أنها قامت بإصدار خط همايون، أياما قبل انعقاد المؤتمر وذلك لكسب الرأي العام الأوروبي بجانبها، فأرادت أن تستبق الأحداث لإشراكها في المؤتمر قبل توقيع المعاهدة حتى لا تترك أية ثغرة بالنسبة لروسيا أو الدول الأوروبية للتدخل في شؤونها الداخلية، حيث طالبت في المؤتمر بكل صراحة بوجوب إلغاء نظام الامتيازات، وقد تظاهرت الدول المشاركة بقبولها لهذا الطلب شريطة أن تقوم الدولة بإصلاحات جديدة.[4]

---

[1] .Jaques Alain de Sédouy, op cit, p, 43.

[2] . هـ.ا.ل فشر، **تاريخ أوروبا في العصر الحديث 1789–1950م**، تر: أحمد نجيب هاشم، ط6، دار المعارف بمصر، القاهرة، 1972،ص 225.

[3] .عمر ، " **تاريخ أوروبا**..."، المرجع السابق، ص، 115..

[4] .كامل، المصدر السابق، ص 91.

3- قرارات المؤتمر:

بعد نجاح المفاوضات الدبلوماسية في المؤتمر انتهى المؤتمرون إلى مجموعة من النقاط التي جمعوها في وثيقة واحدة تم التوقيع عليها في 30 مارس 1856م.[1] تضمنت ما يلي:

- إنهاء حالة الحرب و إقرار السلام بين الأطراف المتحاربة، وانسحاب القوات المختلفة من المواقع التي احتلتها أثناء الحرب بالتبادل وبناءا عليه يعيد القيصر الروسي للسلطان العثماني مدينة قارص وقلعتها وكذلك جميع المواقع التي احتلتها قواته، وفي المقابل يخلي الحلفاء شبه جزيرة القرم وجميع المدن التي احتلوها، وهي سيباستبول، بالكلافا، كاميش، ايبوتوريا، كبرش، جينكالت، كتبورن. وحرية الملاحة في نهر الطونة (المواد من 1-4-20).
- تبادل الأسرى بين الطرفين، والإفراج عن رعايا السلطان الذين وقفوا بجانب روسيا أثناء الحرب (المادة 5-6).[2]
- تتعهد جميع الدول الموقعة على الاتفاقية باحترام سيادة واستقلال الدولة العثمانية[3] ووحدة أراضيها، وهذا ما جاء في المادة السابعة التي تعتبر أهم ما جاء بالمعاهدة بالنسبة للدولة العثمانية بل لعلها أهم ما أسفرت عنه حرب القرم، ذلك أنه لأول مرة تدخل الدولة العثمانية في النظام الأوروبي، وتتفق الدول المجتمعة على مبدأ المحافظة على الوضع الآني للدولة.[4] كما تتعهد الدول الأوروبية التوسط في حالة حدوث خلاف بين الدولة العثمانية والدول المتعاهدة، وذلك لمنع تفاقم الخلاف الذي قد يؤدي إلى حرب.[5]
- قيام السلطان العثماني بحركة إصلاح لبلاده ولرعاياه دون تمييز في الدين أو الجنس، هذا واتفق الأطراف جميعهم على عدم التدخل في شؤون الداخلية للدولة العثمانية سواء بصورة فردية أو جماعية (المادة 9).

---

[1] . انظر الملحق رقم 03، ص-ص 72-80.

[2] .حسين مؤنس، **الشرق الإسلامي في العصر الحديث**، ط2، مطبعة حجازي، القاهرة، 1938، ص-ص 288-289.

[3] . انظر الملحق رقم 04، ص 81.

[4] .أحمد ناطق إبراهيم، **المادة السابعة في معاهدة باريس 1856م وموقف الدول الكبرى منها**، مجلة التراث العلمي العربي، ع2-3، جامعة بغداد، 2016،ص 345.

[5] .حسين لبيب، **تاريخ المسألة الشرقية**، مطبعة الهلال، مصر، 1921، ص 77.

وكان السلطان قد أصدر فرمانا برغبته في الإصلاح قبل انعقاد المؤتمر لكن المؤتمرين طلبوا إليه إرسال نسخ من هذا الفرمان للحلفاء للعلم والمتابعة.[1]

- إعادة القاعدة القديمة للإشراف الدولي على المضائق بدلا من السيطرة الروسية وحدها عليه، وفي هذا تأكيد لما ذكر في مؤتمر فيينا بشأن إعادة النظر في معاهدة 13 جويلية 1841، بين بريطانيا، فرنسا، روسيا، النمسا والدولة العثمانية، وبموجب هذا النص فعلى الدولة العثمانية إغلاق المضايق (البوسفور والدردنيل) في وجه السفن الحربية الأجنبية. (المادة 10).[2]
- حياد البحر الأسود، مع إبقاء موانئه مفتوحة أمام جميع السفن التجارية لجميع الدول، ولا يسمح فيه بوجود أية قوة عسكرية ما عدا تلك القوة الخفيفة التي تحافظ على أمنه وسلامة الملاحة فيه (انظر المواد 11-12-13-14-19)، ويفهم من هذه المواد أنها محاولة لنزع سلاح كل من روسيا والدولة العثمانية في هذا البحر، وإحلال محلها بقوات خفيفة للحلفاء لحماية سلامة الملاحة فيه، وقد انتهى هذا الحياد عمليا 1870م عندما نشبت الحرب بين فرنسا وبروسيا،ولم تستطيع بريطانيا أن تفعل شيئا، وضاعت بذلك ك الجهود التي بذلت في حرب القرم وما بعدها.[3]
- تخلي روسيا عن المطالبة بحماية الرعايا المسيحيين في الدولة العثمانية.
- لا يستخدم السلاح لحل النزاع بين الدولة العثمانية وهذه الدول وإنما يسمح للوساطة أن تلعب دورها، ويعتبر هذا اتجاها جديدا في العلاقات الدولية فهي فكرة فرضتها ظروف الحرب من أجل إعادة تنظيم العلاقات الدولية، فتعتبر في الواقع مقدمة للنظام الدولي الذي ظهر فيما بعد في شكل عصبة الأمم و قد خرج هذا الاقتراح من ممثل بريطانيا، الذي رأى ضرورة أن تلجأ الدول المحاربة إلى المساعي الحميدة لدولة كبرى قبل اللجوء إلى السلاح.[4]
- حرية الملاحة في نهر الدانوب وتنظيمها، والتحريم على الدول تطبيق المبدأ المنصوص عليه في معاهدة فيينا الذي يقتضي تنظيم الملاحة بين الدول الواقعة على ضفاف النهر أو تلك التي يخترقها النهر، واتخذ هذا الاتفاق لتنظيم الملاحة في كل الأنهار الدولية (المواد 15-17-18). كما تقوم كل دولة نهرية بإصلاح

---

[1] .هاشم صالح التكريتي، **المسألة الشرقية المرحلة الأولى 1774-1856م**، بغداد، 1990، ص-ص 205-206.

[2] .سعيد أحمد برجاوي، **الإمبراطورية العثمانية تاريخها السياسي والعسكري**، الأهلية، بيروت، 1993، ص 241.

[3] .Erdoğan Klleş, op cit, p-p, 186-187.

[4] .حجر، المرجع السابق، ص 90.

ممرات الصنادل، ولا تجمع الضرائب الجمركية في موانئه. بذلك أصبح مبدأ الملاحة جزء من القانون العام في أوروبا وحتى إجراء التحسينات الضرورية في مداخل الأنهار نص المؤتمرون على تكوين لجنة الدول السبعة الموقعة على المعاهدة تهتم بشؤون التنظيم.[1]

- تخلي روسيا عن جزء من بسرابيا إلى الولايتين الدانوبيتين (الأفلاق والبغدان) مع وضعها تحت حماية الدول الكبرى – كانت النمسا قد احتلتها بعد أن أخلتها روسيا 1854م واستمر ذلك الاحتلال حتى انقض مؤتمر باريس، وإقامة حكم ذاتي في الولايتين تحت سيادة الدولة العثمانية(المواد21-2 2-23-24-25-26-27).[2]
- محافظة صربيا على استقلالها الذاتي تحت السيادة السلطان ووفق الضمان المشترك من جانب الدول، مع احتفاظ العثمانيين حق وضع حاميات في الأراضي الصربية (المادة 28-29).[3]

ليأتي فيما تبق من البنود من 30-34 التأكيد على العمل والأخذ بما جاء في نص المعاهدة.

ولقد أضيف بعد ذلك مادة ملحقة باتفاقية باريس[4]تتعلق بالمضايق، بحيث لا تكون سارية على سفن الحرب التي هي في خدمة الدول المتحاربة لإخلاء الأراضي من الجنود، إنما كان معمولا بها عقب إخلاء هؤلاء الجنود. ويبدو أن بالمسترون كان قد شعر بأن هناك اتصالات ثنائية بين فرنسا وروسيا تجري دون علم بريطانيا. لذلك، فقد قام بالاتفاق مع النمسا في إطار الدبلوماسية السرية بالعمل على إلزام فرنسا بالوقوف ضد روسيا وفقا لما سبق الاتفاق عليه في حال مهاجمة الأخيرة للدولة العثمانية. وبذلك، تم التوصل لمعاهدة سرية في 15 أفريل 1856م بين بريطانيا وفرنسا والنمسا التي قررت في مادتها الأول ضمان الدول الثلاث استقلال وتكامل الدولة العثمانية وسلامة أراضيها، وعدم التدخل بين السلطان ورعاياه، ولا في الإدارة الداخلية، وفي حال وجود صعوبات فإنه يجب عدم اللجوء إلى استخدام القوة. أما المادة الثانية فقد قررت أن الإخلال بأي مادة من معاهدة 30

---

[1] .Constantin Ardeleanu, **EVOLUŢIA INTERESELOR BRITANICE FAŢĂ DE GURILE DUNĂRII ÎN PERIOADA DINTRE CONGRESUL DE PACE DE LA PARIS (1856) ŞI CONFERINŢA DE LA LONDRA (1871)** , University Dunarea de Jos of Galati Faculty Member, 2009, p, 85.

[2] .يلماز أوزتونا، **موسوعة تاريخ الإمبراطورية العثمانية السياسي والعسكري والحضاري 629- 1341هـ/ 1231- 1922م**، ج3، تر: عدنان محمود سلمان، ط1، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2010، ص 58.

[3] .جفري برون، **تاريخ أوروبا الحديث**، تر: علي المرزوقي، الأهلية، عمان، 2006،ص 509.

[4] . انظر الملحق رقم 05، ص 82.

مارس يعتبر سبب للحرب، وتلتزم الدول الثلاث بالاتفاق مع الدولة العثمانية في استخدام القوة البرية والبحرية الضرورية دون تأخير لإعادة الأمور إلى نصابها. فأراد بالمسترون في حقيقة الأمر من معاهدة باريس السرية –إلى جانب ضبط توجهات فرنسا– الإمعان في إذلال روسيا أكثر من ذي قبل، على الرغم من عدم مشاركتها في هذه المعاهدة كما أراد زيادة الضمانات من أجل تنفيذ أحكام معاهدة باريس وتبديد الآمال الروسية في تعديل أو إلغاء أو تجاهل المواد التي تتعلق بالمضايق العثمانية وحياد البحر الأسود، كما أراد إجبار فرنسا على البقاء إلى جانب التحالف من الناحية العملية حتى لو بقيت في ذلك الوقت من الناحية النظرية مع روسيا.[1]

الخلاصة:

لقد أعادت معاهدة باريس تشكيل توازن القوى التي طالما حاولت أن تعطلها روسيا في أوروبا. مع هذه المعاهدة، تم تأسيس توازن سياسي جديد في أوروبا وعلى الرغم من أنه لم يكن من بين أهداف التجمع. فقد تم أيضا تحديد بعض القضايا المتعلقة بالقانون البحري الدولي في المؤتمر، من خلال ضمان حيادية البحر الأسود تم منع البحرية الروسية من عبور المضيقين ومنع تهديد المصالح البريطانية في البحر المتوسط.

[1] .حسين عمر، المرجع السابق، ص 179.

المبحث الثالث:

نتائج المؤتمر وتداعياته.

1- على الدولة العثمانية.

2- على الدول الأوروبية.

تمهـــيد:

بعد توقيع المعاهدة في 30 مارس 1856م برزت ملامح تغير السياسة الأوروبية تجاه الدولة العثمانية، فبعدما كانت تصر عل استقلالية هاته الأخيرة وتنادي بمبدأ المحافظة عل الوضع الراهن للدولة ، تبين بعد ذلك أن عقد المعاهدات شيء وتطبيقها عمليا شيء أخر، وأن الدولة العثمانية لم تجن من المؤتمر سوى المشكلات من طرف الدول الأوروبية، التي عملت بعد 1856م على قطع أوصالها، وضم أجزاء من ممتلكاتها إليها. بحيث أصبحت عبارة المحافظة على استقلال الدولة العثمانية وتماسك ممتلكاتها غير ذات قيمة.

1- على الدولة العثمانية:

أ- من أهم النتائج التي ترتبت عن المؤتمر هي:

- معاهدة باريس أول معاهدة يوقعها السلطان العثماني لا يكون فيها تنازل عن ممتلكات أو الإنقاص منها حيث منحت الدولة العثمانية أملا للبقاء لمدة من الزمن.[1] فحفظت المعاهدة أملاك الدولة من الأطماع الروسية، حيث تعهدت الدول الأوروبية باحترام استقلالية الدولة والمحافظة عل أملاكها.[2] وهكذا أوجد المؤتمر موقفا دوليا لصالح الدولة العثمانية، ذلك أن روسيا كانت تمثل تهديدا مستمرا للعثمانيين، إذ جعلتهم عرضة لخطر دائم بإدعاءاتها المستمرة ، فجاءت معاهدة باريس 30 مارس 1856م لتطمئن الحكومة العثمانية بأن الضغط الروسي قد يكون وقتيا.[3]
- ضمن للدولة العثمانية حياد البحر الأسود وزوال الخطر الروسي عنها بعد تدمير قوتها البحرية، كما منحها تعديلا حدوديا في الولايات الرومانية ساهم في إبعاد روسيا عن مصبات الدانوب.[4]
- قضت عل الأطماع الروسية اتجاهاها على الأقل 15 عاما.[5] في الحقيقة كان الأمر من غير الممكن جعل

---

[1] . المحامي، المصدر السابق، ص 515.

[2] . عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص 212.

[3] . تشارلز ييلافيتش، بربارا ييلافيتش، **تفكيك أوروبا العثمانية- إنشاء دول البلقان القومية 1804-1920**م، تر: عاصم الدسوقي، دار العالم الثالث، القاهرة 2007، ص 124.

[4] .حسون، "**تاريخ الدولة العثمانية**..."، ص 117.

[5] . سنو، " **العلاقات العثمانية**..."، ح 3، ص 39.

روسيا تترك أطماعها اتجاه الدولة العثمانية إلا عن طريق سياسة التوازن العظمى.[1]

- عززت معاهدة باريس مكانة الدولة العثمانية ورفعت مركزها حيث ضمنت على الأقل انضمام الدول الأوروبية لصفها ضد روسيا. فجعلت استقلالها من الأمور الداخلية جزء من القانون الدولي والدبلوماسية الأوروبية[2] بعدما تم إدخالها ضمن التآلف الأوروبي أو مجتمع القوميات الأوروبية.
- أفضت معاهدة باريس إلى عصر الإصلاح في الدولة العثمانية، فقد دفعت ظروف الحرب بكثير من الأوربيين إلى اسطنبول وهناك خالطوا الطبقة العليا العثمانية التي تبن أفرادها وخاصة من مؤيدي التنظيمات في الدولة، بعض مظاهر سلوك الغربيين في وطننا لكثير من اللاجئين السياسيين وخاصة البولنديين والمجريين الذين دخل كثير منهم تحت خدمة السلطان، وكانوا بمثابة مصدر أحاط المجتمع العثماني بما يدور في أوروبا من تطورات، وقد دفعت تلك السنوات بجيل جديد من الإصلاحيين إلى جبهة الإصلاح ممن تعلموا في أوروبا لعل أهمهم قاطبة كان كل من علي باشا[3] وفؤاد باشا[4].[5] فكان لمعاهدة باريس وفرمان الإصلاح تأثير عظيم على المجتمع العثماني.[6]
- كانت السياسة الخارجية بعد المؤتمر تخضع لضمانات الدول الموقعة عل المعاهدة.[7]
- **إعادة إنشاء دول البلقان** من خلال حصول العديد من المناطق عل الاستقلال ففي، الأفلاق والبغدان كان الحكم العثماني مزعزعا، وقد أصيب فيها بخيبة أمل، بعد أن نقلت الحماية عليهما من الدولة العثمانية إلى الدول الأوروبية المجتمعة. فأدت معاهدة باريس إلى النتيجة العكسية بفعل قوة الشعور

---

[1] . أوزتونا، المرجع السابق، ص 59.

[2] . مانتران، المرجع السابق، ص 134.

[3] . تتلمذ على يد رشيد باشا، وكذلك تأثر بالرائد الثاني لحركة التجديدية والتنظيمات الصدر الأعظم (كيجه زاده بيوك)، عمل بالسلك الدبلوماسي. (صابان، المرجع السابق، ص 56.)

[4] . تولى منصب وزير الشؤون الخارجية. بعد وفاة الصدر الأعظم رشيد باشا ولاه السلطان عبد العزيز منصب الصدر الأعظم في نوفمبر 1861م، بذل جهدا كبيرا في اصطلاح أوضاع الدولة العثمانية المالية والإدارية، كما قام بإصدار قانون الولايات 1864م. عزل 1866م عن منصبه، وتوفي 1869م. (انظر: المحامي، المصدر السابق، ص 540.)

[5] .بيلافيتش، المرجع السابق، ص 125.

[6] .السيد محمود، المرجع السابق، ص 267.

[7] .Ali İhsan Gencer, **Kırım Savaşı Ve Paris Atlaşması**, İstanbul Üniversitesi, Istanbul, 2008, p, 1.

القومي. حتى استطاعت الولايتين أخيرا تحقيق الاتحاد بينهما وتشكيل لجنة مشتركة لتنظيم شؤونهما، كان بمثابة حكومة شبه مستقلة، واختيار الأمير كوزا[1] أميرا عل البلاد الذي أعلن قيام الأمة الروماني.[2]

كما اجتهدت الدول الأوروبية في مساعدة الصرب والجبل الأسود للحصول على الانفصال، كما بذرت بذور الشقاق في بلاد البوسنة والهرسك، حتى قامت فيها حركات خطت خطوات واسعة نحو الانفصال حين أعلن وراثية حكمه 1859م، على غير مشيئة السلطان، ونجحوا في إجبار الحاميات العثمانية على الجلاء من بلاده، بحيث، لم يبق من سلطة عثمانية في الصرب من أثر، سوى رفع العلم العثماني بجوار العلم الصربي فوق أسوار بلغراد.[3] وحافظت إمارة الجبل الأسود عل انفصالها عن الدولة العثمانية بفعل مناعة موقعها، وفشلت محاولات الباب العالي في إعادة بسط سيطرته عليها بفعل التدخل الأوروبي. وكانت الدول الأوروبية تتربص بالدولة العثمانية ولا تتورع عن خلق المشكلات وافتعالها في وجهها، وحادثتا جزيرة كريت[4] وجدة[5] خير شاهد عل ذلك.[6] ومن ناحية أخرى فإن حقيقة أن الحكومات المستقلة في أوروبا العثمانية كانت تحت ضمانة الدول الأوروبية تسببت في تراجع نفوذ الدولة في المنطقة.[7] فكان الشيء السلبي في المؤتمر عدم حل مشكلة البلقان[8]، فهو لم يتعرض لقضية الجبل الأسود والصرب فكان ذلك تمهيدا لانفصالهما عن الدولة العثمانية، لكي يكون حاجزا بينهما وبين أوروبا بل العكس تم تحويله إلى منطقة محايدة.[9]

---

[9]. سياسي روماني ولد 1820م، ترق في جيش البغدان إل رتبة أميرال (كولونيل)، ثم انتخب أمير عل ولايتي الأفلاق والبغدان 1858م. (انظر: المحامي، المصدر السابق، ص 523.)

[2] . طقوش، المرجع السابق، ص-ص 397-398.

[3] .المحامي، المصدر السابق، ص 537.

[4] . لقد حرض سفراء الدول الأوروبية –خاصة بريطانيا وفرنسا– سكان الجزيرة على المطالبة بالانفصال والانضمام إلى اليونان. (انظر : طقوش، المرجع السابق، ص 398.)

[5] . قام المسلمون في جدة عام 1858م على النصارى وقتلوا بعضهم، وأصيب قنصل فرنسا في هذه الأحداث وقتلت زوجته، ما فتح بابا للدول الأوروبية لزيادة تدخلها في شؤون الدولة واتهامها بالتعصب الديني و التقصير، فارسلت كل من بريطانيا وفرنسا مراكبها إلى المنطقة، وقصف الأسطول البريطاني مدينة جدة.(انظر: نفسه.)

[6] . نفسه.

[7] . Ali İhsan Gencer, op cit, p, 1.

[8] . شوقي جمل، المرجع السابق، ص 217.

[9] . طقوش، المرجع السابق، ص 395.

كما نسيت الدولة العثمانية أن عقد المعاهدات شيء وتطبيقها شيء آخر، فسوف تبق حبرا على الورق.[1] فلقد أتت بنتيجة عكسية فيما بعد على الدولة العثمانية، فلو تريثت قليلا لتمكنت من فك رموز اللغة الدبلوماسية التي ستعرفها حتما عن سبب التدخل المستمر للدول الأوروبية في شؤونها الداخلية.[2] ويظهر ذلك من خلال انقلاب موازين القوى في أوروبا لاحقا في الأزمة البلقانية.

ب- تداعيات المؤتمر على الدولة العثمانية:

عملت بريطانيا سنوات عديدة للمحافظة على معاهدة باريس 1856م التي تم توقيعها عقب حرب القرم 1853- 1856م، وعدم إلغائها أو تغيير بنودها باعتبارها معاهدة حكمت العلاقات الأوروبية لسنوات عديدة، والتي نصت في بعض بنودها على حياد البحر الأسود، مما يعني حرمان روسيا من استخدام السفن العسكرية أو بنائها في البحر الأسود، ولقد عارضت روسيا هذا الأمر مستغلة تغير الخارطة السياسية في أوروبا. وظهور ألمانيا كقوة عظمى ومؤثرة بزعامة بسمارك[3]، كما كانت القوى الأوروبية وعلى رأسها فرنسا مشغولة بأوضاعها الداخلية، بينما وجدت بريطانيا بزعامة غلادستون نفسها وحيدة في مواجهة روسيا. لقد حاولت بريطانيا العمل من اجل التمسك بهذه المعاهدة، لكنها وأمام مطالب وإلحاح روسيا الجدية، وجدت نفسيا مضطرة إلى قبول تعديل شروط هذه المعاهدة في مؤتمر عُقد في لندن وأطلق عليه معاهدة لندن لحياد البحر الأسود عام 1871م، حيث سُمح لروسيا بالإبحار وبناء السفن واستخدام البحر الأسود للوصول إلى المياه الدافئة في البحر الأبيض المتوسط.

ظروف انعقاد المؤتمر:

كانت روسيا قد قبلت معاهدة باريس 1856م التي فرضت عليها بعد هزيمتها من قبل فرنسا وبريطانيا والدولة العثمانية في حرب القرم 1853-1856م. حيث، نصت هذه المعاهدة في مادتها 11 على إقرار حياد البحر الأسود، مما منعها من حرية الملاحة الحربية به.[4] أخذت روسيا تنتظر الفرصة السامحة لها للقضاء على الدولة

---

[1] . مانتران، المرجع السابق، ص 139.

[2] .أوغلي، المرجع السابق، ص 106.

[3] . سياسي ألماني، انتخب 1848م رئيسا للبرلمان البروسي، أيد توحيد ألمانيا بزعامة بروسيا، شغل منصب سفير سان بطرسبورغ (1859-1862م). (انظر، محمد حسين نصار، **الموسوعة العربية الميسرة**، ج2، مكتبة عصرية، بيروت، 2000، ص 714.)

[4] .يوسف حسين يوسف عمر، **بريطانيا العظمى ومعاهدة لندن لحياد البحر الأسود 1871م**، بحث منشور في جامعة الأقصى بغزة، فلسطين، د.س، ص 4.

العثمانية وإنهاء معاهدة باريس. حيث اعتبرته روسيا شروط صلح باريس قد عرقلت عمليات الشحن و الإبحار ووضعت ترتيبات محدودة لقواتها البحرية العسكرية، وألحقت العار بالروح الوطنية الروسية، الأمر الذي اعتبرته روسيا ظلما وحيفا ألحق بها من قبل القوى الأوروبية. وكان القيصر يعد أن مواد هذه المعاهدة خاصة المتعلقة بحياد البحر الأسود بمثابة وصمة عار اعترت فترة حكمه، لهذا عملت على الخروج من هذا القيد الإجباري الذي يقيد حركتها.[1] لتتهيأ لها مع سبعينيات القرن التاسع عشر ظروف سمحت لها بالخروج للعلن والمطالبة بإلغاء المعاهدة على أنها كانت مجحفة في حقها.[2] مستغلة في ذلك ما يلي:

- انهزام فرنسا في معركة سيدان[3] في 2 سبتمبر 1870م، على يد بروسيا، بل أمعنت في استغلالها وعدم تضييعها. حيث انقلبت موازين القوى في أوروبا وأصبحت فرنسا عاجزة عن مساعدة بريطانيا في مواجهة روسيا.
- تحقيق إيطاليا وألمانيا وحدتهما[4] القوية نتيجة الهزائم العسكرية التي لحقت بالنمسا وفرنسا على الساحة الأوروبية، وأخيرا صعود ألمانيا إلى مركز الزعامة في أوروبا.

كل هذه الأمور كانت مؤشرات على تحطم جبهة المؤتمر التي ضمنت استقلال الدولة العثمانية، وعلى التغيير الراديكالي الذي أصاب التوازن الأوروبي ما بين 1857-1871م.[5]

أ- معاهدة لندن 1871م وتعديل معاهدة باريس 1856م:

قبل أن تشارف الحرب الروسية الفرنسية على نهايتها، وبعدما حصل على تأييد بسمارك بعث جورشاكوف في 29 أكتوبر 1870م، أرسل مذكرة إلى عواصم الدول الأوروبية الموقعة عل معاهدة باريس 30 مارس 1856م، يبلغها أن بلاده لم تعد تعتبر نفسها ملزمة ببندي المعاهدة 11-13 المتعلقين بحياد البحر الأسود. وقد

---

[1] . مصطفى محمود، المرجع السابق، ص 90.

[2] .Besim Özcan, **1877-1878 Harbi'Ne Kadar OSMANLI-RUS Münasebetleri**, Atatürk Üniversitesi Sosyal Bilimler Dergisi,Ocak, 2013, p, 122.

[3] . معركة وقعت خلال الحرب الفرنسية البروسية بين الجيش البروسي والجيش الفرنسي في 01 سبتمبر 1870، أ سفرت عن إلقاء القبض عل الإمبراطور نابليون الثالث بعهد هزيمة فرنسا. (عبد الفتاح حسين أبو علية، "تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر"، دار المريخ للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 1989، ص 384.)

[4] . هي حركة اجتماعية سياسية ثورية انتشرت في إيطاليا وألمانيا خلال القرن 1هـ/ 19م، مندية بتوحيد المماليك الإيطالية والبروسية وإنهاء الحكم النمساوي والفرنسي عليها. (انظر: مصطف محمود، المرجع السابق، ص، 90.)

[5] . أ.ج. جرانيت، هارولد تمبرلي، **أوروبا في القرنين 19-20 1789- 1950**م، تر، محمد علي أبو درة، لويس اسكندر، ج2، ط6، القاهرة، د.س، ص-ص، 5-7.

برر جورشاكوف مسلك بلاده هذا بأنه لا يمكن أن يفرض على روسيا احترام بنود المعاهدة بينما تسمح للدول الأوروبية الأخرى لنفسها بانتهاكها فيما يتعلق بتوحيد ولايتي الافلاق والبغدان، وأن انتهاكا من هذا النوع لابد أن يقابله انتهاك بقدر المستوى. إضافة إلى ذلك، أعلنت روسيا أن الدولة العثمانية لم تنفذ التزاماتها كاملة في إجراء الإصلاحات التي كانت قد وعدت بها، وفقا للمعاهدة المذكورة أن ذلك يعتبر إخلالا آخر لتلك المعاهدة. بيد أنها أكدت أنه ليس في نيتها إعادة فتح ملف المسألة الشرقية.[1]

مواقف الدول الأوروبية والدولة العثمانية من عقد المؤتمر:

بريطانيا: كانت بريطانيا الدولة الوحيدة التي يمكن أن تعارض تعديل معاهدة باريس 1856م بالقوة. فكانت الخطة قبل الأخيرة لبريطانيا هي الانتظار بصمت، وكأن شيئا لن يحدث لصالح روسيا. بينما كانت الخطة الأخيرة هي عقد مؤتمر لتعديل المعاهدة، وفقا لمطالب روسيا، الأمر الذي يكاد يكفي لإرضاء الجميع في مجلس الوزراء البريطاني، وعلى الأقل ليحفظ بريطانيا من جنون الحرب التي من شأنها أن تزيد الوضع الأوروبي ارتباكا لمجرد الحفاظ على بعض البنود عديمة القيمة لأحد. إلا فإن بريطانيا ستضطر للذهاب إلى الحرب بمفردها دفاعا عن بنود المعاهدة، لكنها في ذلك الوقت لم تكن قادرة على اتخاذ قرار بارتكاب أي حماقة بمثل هذه الطريقة.

بروسيا: كان بسمارك قد أعلن أنه تفاجأ من المذكرة الروسية بشأن تعديل بنود معاهدة باري، وذلك أن مصلحة بروسيا لم تكن لمناقشة قضية الشرق الأوسط قبل التحطيم الكامل لفرنسا، رغم أن بسمارك أعلن أنه يعاضد المطالب الروسية، حيث طالب بعقد مؤتمر دولي لإعادة النظر في المواد الخاصة بالبحر الأسود والمضايق الواردة في المعاهدة. فكان يهدف من موقفه هذا مكافأة روسيا على حيادها إبان الحرب البروسية الفرنسية 1870م. ورغم ذلك كان البديل عن التصعيد مع روسيا من قبل بريطانيا يكمن في التفاوض مع بروسيا في هذه المسألة، لذلك فقد عمل جلادستون وجرانفيل معا من أجل تسوية هذه الأزمة من خلال المفاوضات المباشرة مع بسمارك على اعتباره أنه وسيط بين بريطانيا وروسيا، ودون أي اعتبار لمواقف الدولة العثمانية والنمسا.[2]

أما فيما يتعلق **بالدولة العثمانية** فإنها لم تستلم مذكرة جورشاكوف إلا في 18 نوفمبر 1871م حيث، أبد علي باشا استياءه من المذكرة إلا أن روسيا أوضحت له أن ليس لديها نوايا عدائية أو سوء نية تجاه الدولة العثمانية، بل على العكس من ذلك، فإن الحالة الشاذة التي وضعتها معاهدة باريس لروسيا كانت مصدر نزاع

[1] .عبد الرؤوف سنو، **العلاقات العثمانية الروسية 1687–1878، مسألة البحر الأسود والأزمة البلقانية**، تاريخ العرب والعالم، ع 79–80، بيروت، 1985، ص-3-4.

[2] . يوسف عمر، المرجع السابق، ص، 11-12.

محتمل بين البلدين، رغم استخدام روسيا أسلوب التهدئة هذا إلا أنها عمدت أيضا إلى استخدام سلاح التهديد بإثارة شعوب البلقان السلافية ضد الدولة العثمانية.

بينما أظهرت الاتصالات الدبلوماسية بأن الدولة العثمانية كانت على قناعة حقيقية بأن موقف بريطانيا من هذه القضية سيكون صارما، فكان الباب العالي يدرك أهمية معاهدة باريس بالنسبة لوجود الدولة العثمانية، كما كان مدركا أن روسيا لن تتخل عن مطالبها بشأن البحر الأسود. فلم يكن هناك موقف قوي ومتحد من قبل القوى الأوروبية، لهذا سعت الدولة العثمانية منذ بداية الأزمة إلى كسب ود الدول ونيل مساعدتها، إلا أن العديد من الشكوك بدأت تراود الباب العالي بشأن استعداد أي من القوى العظمى الدخول في حرب مع روسيا من أجل الإبقاء على قرارات معاهدة باريس بمن فيها بريطانيا. فكانت مسألة عقد مؤتمر دولي تمثل للدولة العثمانية أسوء البدائل.[1]

عقد مؤتمر لندن 1871م:

قبلت بريطانيا في 26 نوفمبر 1870م اقتراح عقد مؤتمر دولي لتعديل معاهدة باريس 30 مارس 1856م، كما قبلته روسيا في 27 نوفمبر، وإيطاليا في 28، الدولة العثمانية في 1 ديسمبر والنمسا في الثاني من ديسمبر، بينما ترددت فرنسا من هذه المسألة، حيث دعت للتريث محذرة من سوء نوايا بسمارك، متخوفة من أن يسهم المؤتمر في زيادة النتائج السلبية على فرنسا بعد هزيمتها على يد بروسيا، وقد أد تردد فرنسا هذا إلى تأخر مغادرة ممثلها إلى المؤتمر الدوق بروجلي حيث شارك في مداولات لندن عندما اقترب المؤتمر من نهايته.

افتتاح المؤتمر:

بعد الكثير من المفاوضات المتعلقة بالاجتماع وشكل النظام والإجراءات التي يتعين مراعاتها في المؤتمر، تم افتتاح المؤتمر رسميا في لندن يوم 17 جانفي 1871م، بحضور جميع سفراء الدول الأوروبية التي وقعت على معاهدة باريس كممثلين عن بلادهم.[2] فمثل كل من:

الدولة العثمانية: موزيس.

روسيا: برونو.

النمسا: أبوني.

إيطاليا: كارلو كادورنا.

---

[1] . يوسف عمر، المرجع السابق، ص، 13.

[2] . نفسه، ص-ص، 16-17.

ألمانيا: بيرنستورف.

بريطانيا: جرانفيل.

النمسا، أنتون زيشن.

فرنسا: جول فاقر.

اجتمع المؤتمر في عدة جلسات، فكانت الجلسة الأول من أجل توقيع عل بروتوكول يعلن حرمة المعاهدات، وعدم قدرة الأطراف الموقعة على الانسحاب من أي نصوص من دون موافقة الدول الموقعة المشتركة. أما الجلسة الثانية فكانت في 24 جانفي لمناقشة المادة 11 من معاهدة باريس الذي انتهت بقبول الدولة العثمانية بإلغاء مبدأ حياد البحر الأسود مقابل الضمانات التي يقوم المؤتمر بتقديمها. أما الجلسة الثالثة كانت في 3 فيفري 1871م حيث لخصت الأحكام والمواد التي تم التوصل إليها في الجلسات السابقة. في حين قام موزوروس باشا بتقديم اقتراحات جديدة وهي عل النحو التالي:

- إن الباب العالي طالما كان في سلام فيجب إغلاق المضايق أمام جميع السفن ما عدا السفن الخفيفة المستخدمة من قبل الوكلاء والمفوضين وعل نهر الدانوب كذلك.
- إن الباب العالي يحتفظ لنفسه بالحق في فتح المضائق في وقت السلم لجميع السفن الحربية للدول الصديقة والحليفة في حال إذا ما تطلبت المصالح الأمنية التركية ذلك.

كان موزوروس باشا يسعي من خلال اقتراحاته فتح نقاش عام حول المسألة الشرقية، لكن برونو اعترض على ذلك وأشار إلى عزم الإمبراطور حصر المداولات على "الشروط البغيضة" لمعاهدة باريس 1856م، علاوة على ذلك حث برونو زملائه على إدراج عبارة " الدول غير المطلة" بدلا من عبارة " الدول الصديقة"، التي كان اقترحها موزوروس، لأن الدولة العثمانية لا ترغب في أن تكون مقيدة، أو أن تسعى لإثارة استياء روسيا.

أما الجلسة الرابعة للمؤتمر فقد عقدت في 7 فيفري1871م، وكان الوضع يبدو صعبا جد ا لأسباب عديدة منها موقف موزوروس المحير في المؤتمر، ومن ناحية أخرى المنافسة بين" القوى غير المطلة" و " الدول الصديقة، بالنسبة للبحر الأسود، وكان يُعتقد أن موزروس باشا كاف يلعب لعبة مزدوجة، وكان يسعى إلى تفكيك المؤتمر قبل التوصل إلى أي اتفاق، لكن برونو وجرانفيل بذلا جهودا كبيرة من أجل التوصل إلى تفاهم فيما يتعمق بالمادة الثانية للمشروع، وحث برونو على أن تعبير " الدول غير الساحلية" غير مقبول، أولا : لأن معناه أمر مشكوك فيه، وثانيا: لأنه يمس حقوق السلطان السيادية.[1]

[1] .يوسف عمر، المرجع السابق، ص-ص، 18-19.

د- معاهدة معاهدة لندن 13 مارس 1871م:

بعد حوالي شهرين من الجلسات والمداولات المهمة في المؤتمر، تم التوقيع أخيرا على المعاهدة التي عرفت باسم معاهدة لندن في 13 مارس 1871م، حيث تقرر فيها ما يلي:

- المادة الأولى: المواد 11-13-14 من معاهدة باريس الموقعة في 30 مارس 1856م، وكذلك المعاهدة الخاصة بين روسيا والباب العالي الرفقة بالمادة 14 يتم نسخها واستبدالها بالمادة الثانية – الموقعة في معاهدة لندن 13 مارس 1871م.[1]
- المادة الثانية: المحافظة على مبدأ الخاص بإغلاق مضائق البوسفور والدردنيل، وفق ما تم الاتفاق عليه في معاهدة باريس 1856م، مع الإبقاء على حق السلطان الإمبراطوري في فتح هذه المضائق في أوقات السلم أمام السفن الحربية التابعة للقوى الصديقة له، وذلك في حال ما رأى السلطان أن ذلك سيكون ضروريا من أجل ضمان تنفيذ الشروط الأخر في معاهدة باريس 30 مارس 1856م.
- المادة الثالثة: يبقى البحر الأسود مفتوحا أمام السفن التجارية الأجنبية بين جميع الدول.[2]
- المادة الرابعة: تأكيد الدول الموقعة على تجديد وتأكيد كل الشروط الواردة في معاهدة باريس 1856م، وكل ملاحقها التي لم تعرض لها المعاهدة الجديدة ف لندن بالنسخ أو التعديل.

هـ- نتائج مؤتمر لندن 1871م:

- استطاعت روسيا أن تحقق ما كانت تصبوا إليه بالكامل في البحر الأسود.
- خرجت الدولة العثمانية من المؤتمر الخاسر الوحيد، ففقدت أهم بند كان يحميها من الخطر الروسي، كما بين لها المؤتمر انسحاب القوى العظمى من جانب صفها، وأن الأجل قادم لا محال.
- فشلت بريطانيا في منع روسيا من تعديل معاهدة باريس 1856م بشأن حياد البحر الأسود. فاتهم جلادستون من قبل شريحة واسعة من الشعب البريطاني، بأنه سمح لروسيا بتمزيق معاهدة باريس. ومنح روسيا فرصة لتحقيق أهدافها الأمر الذي اوجد الكثير من الاستياء بد الرأي العام البريطاني. كما اعتبر المؤتمر أنه سيجلب الذل والعار لبريطانيا.
- معاهدة لندن 1871 كانت بمثابة نصر لروسيا على بريطانيا أكثر منه عل الدولة العثمانية.[3]

---

[1] . سنو، المرجع السابق، ح4، ص، 4.

[2] . حسون، "**العثمانيون**..."، المرجع السابق، ص، 121.

[3] . يوسف عمر، المرجع السابق، ص-ص، 20-21.

رغم كل ما حدث، إلا أن ذلك لم يغير من حقيقة مهمة ألا وهي أنه بمعاهدة لندن 1871 تم إلغاء حياد البحر الأسود، وحصلت روسيا على حرية الملاحة التامة وتسيير سفنها فيه دون أي تعويضات أو مقابل تحصل عليه.

1- على الدول الأوروبية:

بالنسبة للنتائج المتعلقة بالدول الأوروبية نذكر أبرزها كالأتي:

أ- روسيا:

كانت روسيا قد قبلت معاهدة باريس 30 مارس 1856م التي فرضت عليها بعد هزيمتها من قبل الخلفاء والدولة العثمانية في حرب القرم 1853-1856م. فنتيجة لإنهاك القوة الروسية تم التفاوض في باريس 1856م، وكانت نتائجه سلبية عل روسيا نذكر منها:

-مؤتمر باريس قد سد الطريق أمام التقدم الروسي في الأراضي العثمانية، كما أخذ منها الأفلاق والبغدان، والأهم من ذلك أنها خسرت جميع الامتيازات[1] التي كسبتها من الدولة العثمانية، كما أن هذه المعاهدة قد حطمت المعالم الرئيسة للسياسة الروسية الخارجية مع الدولة العثمانية، وهي السيطرة العسكرية والتجارية في البحر الأسود.[2]

- خسارة روسيا لأسطولها أدى إلى حدوث شلل في قدرتها العسكرية.[3] فاضطرت إلى تجميد سياستها التوسعية في البلقان وفي أراضي الدولة العثمانية، فلم تمارس أي نشاط أوروبي واضح في المجال الأوروبي، فكان من الطبيعي أن تبحث عن مجال جديد تستطيع من خلاله استرجاع مكانتها.[4] فأفقدتها المعاهدة

[1] . هي التسهيلات أو الهبات التي منحت لرعايا الدول الأجنبية المقيمين في الدولة العثمانية. وقد كانت هذه الامتيازات بمثابة سلاح قاتل استخدمته الدول الأوروبية ضد الدولة العثمانية، حيث بمقتضاها أصبحت تتدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية. بدأ تاريخ هذه الامتيازات في عهد السلطان القانوني، وكان أول امتياز منح لفرنسا أيام فرانسوا الأول 1535م. (انظر: جميل سيار، **تكوين العرب الحديث**، ط1، دار الشروق، عمان، 1997، ص، 506)

[2] .سنو، المرجع السابق، ح3، ص، 39.

[3] .مصطف محمود، المرجع السابق، ص،90.

[4] .محمد السيد سليم، **تطور السياسة الدولية في القرنين 19-20م**، ط1، دار الفجر، القاهرة، 2000، ص، 117.

هيبتها على الصعيد الدولي، وهذا ما جعلها تنعزل وتبتعد عن أمور أوروبا 15 سنة. فلقد تحول اهتمامها بالتوسع نحو آسيا الشمالية واسيا الوسطى، كما أنها قامت بإصلاح شامل لشؤونها الداخلية.[1]

– تنازل روسيا عن قارص للدولة العثمانية وتخليها عن جزء من بسارابيا للولايتين الدانوبيتين الأفلاق والبغدان، أدى إلى تقلص القوة الروسية في البحر الأسود بعد غلقه، فتراجعت مكانتها هناك بعدما كانت هذه المسائل من أولى اهتماماتها منذ القرن 18م، فأجبرت على التخلي عن مركزها.[2]

– كسر التأثير الروسي في البلقان من خلال ضمان حياد البحر الأسود ومبدأ إغلاق المضائق أمام السفن الحربية الأجنبية، ووضع ولاشيا وصربيا تحت الضمان المشترك للدول المشاركة في المؤتمر. هكذا تم إنشاء حزام سياسي أوروبي يمتد من شرق البحر الأسود إلى البحر الأدرياتيكي.[3]

ب– بريطانيا:

كما ذكرنا آنفا، سعت بريطانيا لتحقيق مبدأ المحافظة على الدولة العثمانية، فاستطاعت من خلال المؤتمر أن تحقق جزءا كبيرا من مطمحها من خلال:

–إزالتها الخطر الكبير الذي كان يهدد مستعمراتها وتجارة الشرق الأدنى لفترة من الوقت، من خلال تدمير البحرية الروسية ومنعها من بناء سفن وحرية الملاحة البحرية في البحر الأسود.[4] فاستطاعت روسيا من خلال ذلك تحطيم كل ما تبقى من أمل للوصول للمياه الدافئة وحصرها في شمال البحر الأسود، والأهم من ذلك هو زيادة نفوذها داخل الدولة العثمانية.[5]

–اكتسبت الحق في بناء السكك الحديدية في الأناضول في 1856م، وأصبحت واحدة من الدول التي أقرضت الباب العلي.

– كذلك خلال انتفاضة العمود العظيم 1857م التي اندلعت في الهند، اتخذت الدولة العثمانية جانب بريطانيا، كرد جميل لها لوقوفها أمامها ضد روسيا في الحرب والمؤتمر، حيث أرسل السلطان عبد المجيد الثاني ألف ليرة

[1] . صفوت، المرجع السابق، ص، 52.

[2] . المحامي، المرجع السابق، ص، 517.

[3] .Ali İhsan Gencer, op cit, p, 1.

[4] . صفوت، المرجع السابق، ص، 52.

[5] .كامل، المصدر السابق، ص، 93.

بريطانية لتوزيعها على الذين تضرروا في الانتفاضات، فساعدت مساعدة السلطان في زيادة نفوذ بريطانيا على المسلمين الهنود.[1]

نتيجة لذلك خرجت بريطانيا من الحرب ومؤتمر باريس الرابح الأكبر.

ج- فرنسا:

من خلال تنظيم مؤتمر باريس اكتسبت فرنسا ميزتان:

الأول: كسر تحالف القوى المطلقة لروسيا والنمسا، من خلال انضمام النمسا إلى الحلفاء ضد روسيا، والضغط عليها من خلال وضع بروتوكول فيينا 1853م.

الثاني: التقارب الفرنسي الروسي، حدث ذلك بإرسال نابليون الثالث أخاه غير الشقيق الدوق موربني إلى حفل تتويج القيصر ألكسندر الثاني.[2]

كان من بين النتائج السلبية للمؤتمر عل فرنسا هو عدم الاعتراف بالإمبراطورية الثاني، وعليه لم تستفد فرنسا يذلك القدر ما عدا تقربها من بريطانيا، لكن الثمن كان باهظا هو التخلي عل معظم مشاريعها النابليونية في أوروبا، لكن مقابل ذلك ازداد نفوذها داخل الدولة العثمانية.[3] كما أعطت المعاهدة الفرصة لنابليون لمساندة الوضع القومي في الأمارتين الدانوبيتين، الذي ظهر آنذاك بمظهر الراعي للحركة القومية الأوروبية، يؤيد توحيد الإمارتين تحت حكم احد أمراء أوروبا من خارج الإمارتين.[4] فبعد المؤتمر أخذت نجاحات فرنسا تتوالى في أوروبا وخارجها، فقد كانت رمزا للثورة، فبدأت الثورات والحركات القومية تأخذ مكانها في أوروبا، بعد أن اختفت زعامة المعارضة المتمثلة في روسيا، وعدم قدرة النمسا على تحمل كل الأعباء للدفاع عن الاستبداد وحدها.[5]

تفوقت كل من فرنسا وبريطانيا بوضوح في الدولة العثمانية وفي خارجها في مجال التوسع الاستعماري وأصبح الشرق الأوسط فرية لهما.

---

[1] . Ali İhsan Gencer, op cit, p, 2.

[2] . Bénédict Rolland Villemot, op cit, p, 130.

[3] .كامل، المصدر السابق، ص، 93.

[4] .بيلافيتش، المرجع السابق، ص، 129.

[5] . حجر، المرجع السابق، ص، 95.

د- **النمسا:**

خرجت النمسا بنتيجة ايجابية، تمثلت في حصولها على حرية الملاحة في الدانوب.[1] لكن الشيء السلبي الذي سيظهر بعد هذا المؤتمر هو فقدانها مقاطعتين مهمتين خلال حربها مع بروسيا واستقلال المجر عنها استقلالا إداريا.[2] فبعد المؤتمر وانقطاع علاقتها مع روسيا حكمت على نفسها عزلة أضعفتها مما فتح المجال للقوميات للاستقلال عنها، وهذا ما حدث في كل من إيطاليا وألمانيا.[3] ذلك أن النمسا لم تستطع وحدها أن تقف ضد هاته الحركات.[4]

الخلاصة:

باختصار يمكن القول بأنه في الوقت الذي نجحت معاهدة باريس في إبعاد روسيا عن حوض البحر الأسود، كان ذات الأهمية العظيمة في حركة النقل البحري، وحماية أراضي الدولة الثمانية، من اختراق النفوذ الروسي، زادت سطوة النفوذ الأوروبي في أنحاء الدولة بالخاصة الفرنسي، و لأول مرة في التاريخ العثماني، أمكن للدولة العثمانية التحرك مع أوروبا بموجب السياسة الأوروبية بصفتها حليفتهم، كما بدأت اسطنبول في النظر لأوروبا بالعين الحيف المنتقد والصديق القريب. هكذا، ساعدت المشاركة الأوروبية في الحرب والمؤتمر على إزالة الحواجز النفسية والعقدية بين رعايا الدولة الذين كانوا يعتبرون الغرب العدو الصليبي اللدود طيلة قرون مضت. ليأتي فيما بعد مؤتمر لندن 1871 ليحطم آمال العثمانيين ويكشف ما وراء ستار الدبلوماسية الأوروبية اتجاهها ما هي إلا مصالح بالدرجة الأولى لتتوضح أكثر فيما سيلحقها بعد الأزمة البلقانية 1875م، وانقلاب الدول الأوروبية ضدها في مؤتمر برلين 1878م.

[1] . شوقي الجمل، المرجع السابق، ص، 217.

[2] . كامل، المصدر السابق، ص، 93.

[3] . زينب عصمت راشد، **تاريخ أوروبا الحديث في القرن 19م**، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1989، ص، 315.

[4] . حجر، المرجع السابق، ص، 95.

الخاتمة

الخاتمة.

في ختام هذا البحث توصلنا إلى ما يلي:

-يسير مبدأ العلاقات الدولية على خدمة مصالح الدول وربط صلات القوة والهيمنة. هذا ما كانت تشهده الدولة العثمانية في أوج قوتها خلال القرن 10هـ/ 16م، إذ كانت المسير والموجه لهذه العلاقات. غير أن التحولات التي شهدتها أوروبا من تغير في النمط الفكري السياسي والاقتصادي، أدت إلى توحيد جهودها لمواجهة قوة الدولة العثمانية وتحويلها إلى عنصر أساسي في سياسة التوازن الدولي، لذا عملت الدول الأوروبية في البداية علاقتها مع الدولة العثمانية على عدم الإخلال التوازن الدولي، من خلال مواجهة كل خطر يمكن أن يخل بالعلاقات آنذاك المبنية على مبدأ الحفاظ على ممتلكات الدولة العثمانية، الذي بدأ الضعف ينتابها منذ نهاية القرن 17م.

-القرن 19م، نقطة تحول في السياسة الأوروبية، إذ انتقلت من مرحلة المعاهدات إلى مرحلة عقد المؤتمرات لتوحيد المواقف ضد أي خطر يمكن أن يهدد مصالحهم في الدولة العثمانية، ولعل أول قضية أثارت الرأي الأوروبي وسمحت لهم بالتدخل المباشر في قضايا الدولة العثمانية هي مسألة محمد علي الذي أراد أن يكون له حكم مستقل عنها، فراحت القوى الأوروبية على رأسها بريطانيا تلعب دور الموجه للدول الأوروبية تحت مبدأ حفظ التوازن الدولي، ساعية بذلك إلى تقريب وجهات النظر الأوروبية حول محمد علي ومعالجة هذه القضية من خلال إشرافها على مؤتمر لندن 1840م، حيث أن قراراته كانت تخدم فكرة بقاء الدولة العثمانية، لكن هذا البقاء كان مشروطا بتنفيذ إصلاحات تخدم مصالحها. الذي أكد على هذا المبدأ في مؤتمر باريس 1856، الذي أزاح لو مؤقتا الخطر الروسي واستطاع أن يحفظ الدولة العثمانية.

-إن البيان الذي صدر عن مؤتمر باريس 1856م، قد وضع الأسس والقواعد الدولية للحصار البحري وشروط حماية حقوق المسيحيين، كما نص على تحريم القرصنة البحرية وضرورة محاربتها. فأدت اتفاقية باريس إلى تحطيم التضامن الأوروبي الذي كان مهمته تسوية النزاعات الدولية. كذلك أن الدولة العثمانية التي أبعدت ممن مؤتمر فيينا أعيد لها الاعتبار في اتفاقية باريس ولكن نفس في نفس الوقت استمرت محاولات تفكيك الدولة العثمانية متعددة الأعراق والمذاهب، فانتشرت الحركات القومية في كل ولاياتها. فيمكن اعتبار معاهدة باريس علامة فارغة في التاريخ الأوروبي، إذ قضت على تسوية فيينا وفتحت الباب لمرحلة جديدة.

-كانت اتجاهات الدول الكبرى تهدف إلى رفع مستوى الدولة العثمانية، واحترام كيانها واستغلالها وحماية أراضيها، والواقع أن هذه الاتجاهات تحولت إلى أشبه ما يكون بالوصاية البريطانية الفرنسية على الدولة العثمانية، وفتح أبوابها أمام التدخل البريطاني الفرنسي على مصراعيه وفرض سياسات توسعية، وأدى هذا إلى أن تفقد الدولة

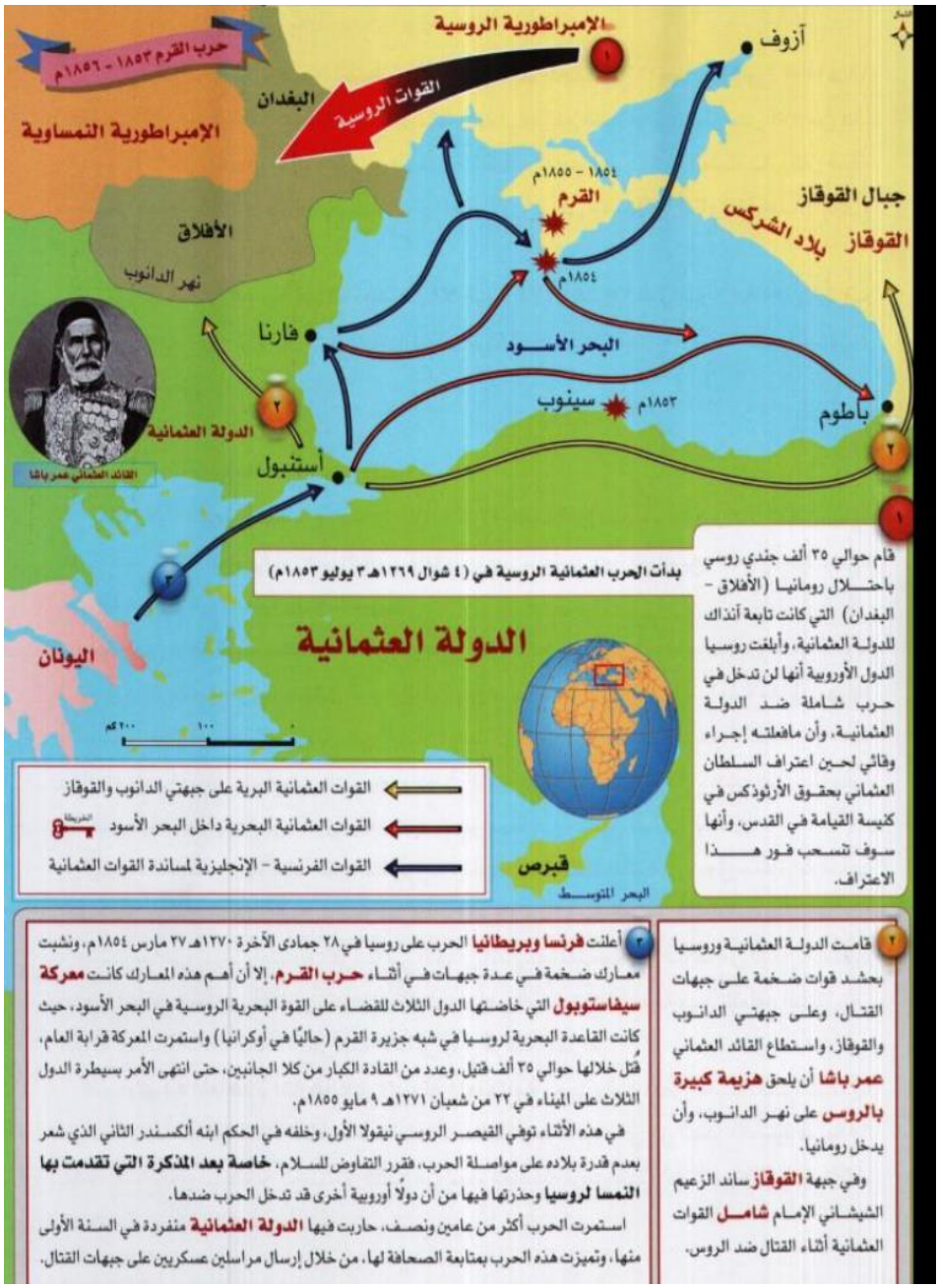
العثمانية احترام الدول. فأنقذت المعاهدة الدولة العثمانية من الهلاك الذي هددتها به روسيا، وذلك بالحصول على المناطق التي وعنت فيها الدولتان. كما أثبتت المعاهدة امتيازات فرنسا في الأماكن المقدسة دون غيرها من الامتيازات في السابق كانت نابعة من التعاقد الثنائي بين الدولة العثمانية ذات السيادة عل هذه الأماكن وبين فرنسا منفردة.

– كان لمعاهدة باريس أهمية خاصة في التوازن على الساحة الدولية، فهي من المعاهدات التي صاغت الوجه السياسي لأوروبا خلال القرن 19م، وكانت مدخلا مهما لتطوير القانون الدولي، حيث كانت بداية الفصل بين العقائد الدينية والعلاقات الخارجية، وانتقلت بالقانون الدولي من الحيز الأوروبي الذي كان يعبر في الأساس عن مجموعة من الأعراف غير الملزمة لغير الأوروبيين إلى إشراك الدولة العثمانية في هذا القانون.وفيه فتكمن أهميتها في أنها كشفت بجلاء أن المصالح هي التي تضع الأحداث ومن ثم تصنع التاريخ، فالتحالفات لا تصاغ وفق العقائد الدينية قدر ما تصاغ وفق المصالح التي تحققها تلك العقائد، ولذا كانت أطر التحالفات واسعة ومرنة وقابلة للتحرك مع تغير المصلحة، وتلك قصة طويلة دامية كشفها بجلاء مؤتمر باريس1856.

– كما أزاح المؤتمر ولو مؤقتا الخطر الروسي واستطاع أن يحفظ الدولة العثمانية، لكن مع منتصف القرن 19م، ظهرت قوة جديدة على مسرح أحداث القارة الأوروبية قلبت مسألة التوازن الأوروبي، حيث انتقلت الزعامة من يد بريطانيا إلى ألمانيا الصاعدة التي عملت على توطيد علاقاتها مع الدولة العثمانية ومعالجة مشاكلها بعقدها لمؤتمر برلين الأول 1878، مما أثار حفيظة بريطانيا التي عملت على تغيير سياستها تجاه الدولة العثمانية من خلال التعجيل بتقسيم ممتلكاتها هذا ما سيحدث في مؤتمر برلين الثاني 1884.

الملاحق

ملحق رقم 01: خريطة توضح مسار حرب القرم.



المغلوث، المرجع السابق، ص، 586.

ملحق رقم 02: لوحة إدوارد لويس دوبوف لممثلي الدول المشاركة في مؤتمر باريس 1856.



Bénédicte Rolland-Villemot, op cit, p, 127.

ملحق رقم 03: نص معاهدة باريس 30 مارس 1856.

بسم الله القادر على كل شيء

ان امبراطور الفرنسيس وملكة المملكة المتحدة من بريطانيا العظمى وارلاندا وامبراطور جميع الروسيا وملك سردينيا وسلطان البلاد العثمانية لرغبتهم في إنهاء غوائل الحرب وتلافي ما نشأ عنها من الصروف والمكاره قـرَّ رأيهم على أن يتفقوا مع امبراطور أوستريا بمقتضى قواعد مقررة على استتباب الصلح وتوطيده وتعهدوا جميعاً باستقلال السلطنة العثمانية وإبقائها تامة.ولهذا القصد نصب المشار اليهم نواباً عنهم مطلقي التصرّف،فكان من طرف امبراطور الفرنسيس مسيو الكسندر كونت كولونا ولوسكي ومسيو فرنسوا اودلف بارون دبورغيني ،ومن طرف امبراطور اوستريا مسيو شارلس فرديناند كونت دبوا شونستان ومسيو يوسف الكسندر بارون دهبنر ،ومن طرف ملكة المملكة المتحدة من بريطانيا الكبرى وارلاندا الأكرم جورج وليام فريدريك كونت كلارندون وبارون هيدد هندون والاكرم هنري رشارد شارلس بارون كولي،ومن طرف امبراطور جميع الروسيا مسيو الكسيس كونت ارلف ومسيو فليب بارون برونو ،ومن طرف ملك سردينيا مسيو كاملي ينسور كونت كافور ومسيو صلفاطور مركيز فيلا مارينا،ومن طرف سلطان الدولة العثمانية محمد أمين عالي باشا الصدر الأعظم في السلطنة العثمانية ومحمد جميل بك متسماً بالنيشان المجيدي السلطاني من ثاني طبقة. فاجتمع هؤلاء النوّاب المفوض إليهم إبرام الصلح تفويضاً تاماً في مجلس باريس وبعد أن وقع الاتفاق بينهم على هذا المقصد الحميد رأى أمبراطور الفرنسيس وامبراطور اوستريا وملكة المملكة المتحدة من بريطانيا الكبرى وارلاندا وامبراطور جميع الروسيا وملك سردينيا وسلطان الدولة العثمانية أن في المصلحة التي يؤول نفعها الى أوروبا ينبغي أن يدعى ملك بروسيا الذي وقع على

معاهدة سنة ١٨٤١ الى الاشتراك معهم في هذا التنظيم الجديد ولعلمهم بما يحصل من ذلـك من زيادة الفائـدة لتقوية هذا السعي الخيري طلبوا منه أن يرسل من قبله نواباً يفوّض اليهم مطلق التصرف في المجلس المذكور. فمن ثم ورد من طرفه مسيو اوثون تيودور بارون مانتفيل ومسيو مكسمليان فريدريك شارلس فرنسوا كونت هتزفلدت ولدنبرغ شونستان ثم بعد أن أبرزوا ما بأيديهم من المحرّرات المؤذنة بتفويضهم ووجدت صحيحة اتفقوا على هذه المواد الآتية :

المادة ١ : من يوم تاريخ الامضاء بقبول هذه المعاهدة الحاضرة يكون صلح وموّدة بين كل من امبراطور الفرنسيس وملكة المملكة المتحدة من بريطانيا الكبرى وارلندا وملك سردينيا وسلطان الدولة العثمانية من جهة ومن امبراطور جميع الروسيا من جهة أخرى وكذا بين ورثتهم وخلفائهم ودولهم ورعاياهم على الدوام .

المادة ٢ : حيث قد حصل الفوز والمرام باستتباب الصلح بين المشار إليهم ينبغي أن تخلى البلاد التي فتحت في مدّة الحرب أو التي تبوّأ عساكرهم وذلك من كلا الطرفين ويجري له ترتيب مخصوص في أسرع وقت .

المادة ٣ : قد تعهد امبراطور جميع الروسيا بأن يردّ لسلطان الدولة العثمانية مدينة قارص وقلعتها وكذا سائر المواضع التي استولت عليها عساكر الروسيا وهي من ملحقات بلاد الدولة العثمانية .

المادة ٤ : قد تعهد امبراطور الفرنسيس وملكة بريطانيا العظمى وارلاندا وملك سردينيا وسلطان الدولة العثمانية بأن يردّوا الى امبراطور جميع الروسيا مدائـن سيفاستبول وبالقلافة وقاميش ويوبانورية وقرطش ويني قلعه[1] وكثيرون مع مراسيها وكذا سائر المواضع التي تبوّأتها عساكر الدول المتفقة .

المادة ٥ : يصدر عفو تام واف من طرف امبراطور الفرنسيس وملكة بريطانيا العظمى وارلاندا ومن امبراطور جميع الروسيا وسلطان الدولة العثمانية لجميع الذين تصدّوا من رعاياهم للاشتراك في وقائع الحرب والحزب مع العدوّ ومفهوم

ذلك يشمل بالنص الصريح أي حزب كان من رعاياهم ممن حارب واستمر مدّة الحرب في خدمة المحارب .

المادة ٦ : يردّ من أخذ أسيراً في الحرب من كلا الطرفين على الفور .

المادة ٧ : قد صدر اعلان وتصريح من لدن امبراطور الفرنسيس وامبراطور اوستريا وملكة بريطانيا العظمى وارلاندا وملك بروسيا وامبراطور جميع الروسيا وملك سردينيا بأن للباب العالي اشتراكاً في فوائد الحقوق الاوروباوية العامة وفي منافع اتفاق أوروبا وقد تعهدوا بأن يحترموا استقلال السلطنة التركية وابقائها تامة وتكفلوا جميعاً بالمحافظة على هذا التعهد وكل أمر يفضي الى الاخلال بذلك يعتبرونه من المسائل التي ينبني عليها مصلحة عامة .

المادة ٨ : إذا حدث بين الباب العالي وإحدى الدول المتعاهدة خلاف خيف منه على اختلال الفهم وقطع صلتهم فمن قبل أن يعمد الباب العالي وتلك الدول المنازعة له الى أعمال القوة والجبر يقيمان الدول الأخرى الداخلة في المعاهدة وسطاء بينهما منعاً لما يتأتي عن ذلك الخلاف من الضرر .

المادة ٩ : سلطان الدولة العثمانية ،لعنايته بخير رعاياه جميعاً قد تفضل باصدار منشور غايته اصلاح ذات بينهم وتحسين أحوالهم بقطع النظر عن اختلافهم في الاديان والجنس وأخذ في ذمته مقصده الخيري نحو النصارى القاطنين في بلاده . وحيث كان من رغبته أن يبدي الآن شهادة جديدة على نيته في ذلك عزم على أن يطالع الدول المتعاهدة بذلك المنشور الصادر عن طيب نفس منه فتتلقى الدول المشار إليها هذه المطالعة بتأكيد ما لها من النفع والفائدة ولكن المفهوم منها صريحاً انها لا توجب حقاً لهذه الدول في أي حال كان على أن تتعرض كلا أو بعضاً لما يتعلق بالسلطان ورعاياه أو بادارة سلطنته الداخلية .

المادة ١٠ : الاتفاق الذي جرى في الثالث عشر من جولاي (تموز) سنة ١٨٤١ ، وهو الذي تقرر فيه ما للسلطنة العثمانية من الترتيب القديم بخصوص سدّ البوغاز ومضيق جناق قلعة ،قد أعيد الآن النظر فيه بمواطأة الجميع وما جرى من الحكم به لهذه الغاية على مقتضى الأصول ما بين أهل المعاهدة يلحق الآن بهذه المعاهدة الحاضرة ويبقى معمولاً به كانه من متمماتها .

المادة ١١ : البحر الأسود يكون على الحيادة (وفي الأصل نوتر) ومباحاً لتجارة جميع الأمم، ويمنع ماؤه ومراسيه منعاً دائماً عن السفن الحربية سواء كانت للدول التي لها تملك في شاطىء البحر أو لغيرها ما عدا ما استثنى ذكره في المادتين الرابعة عشرة والتاسعة عشرة من هذه المعاهدة .

المادة ١٢ : التجارة في مراسي البحر الأسود ومياهه مطلقة عن كل مانع فلا تكون عرضة لشيء سوى التنظيمات المختصة بالصحة ورسوم الكمارك [1] والشرطة أعني الضبطية، ويكون اجراؤه على وجه يفيد التجارة تسهيلاً واتساعاً. ومن أجل تأمين المصالح المتجرية والبحرية التي يديرها جميع الناس ترخص الروسيا والباب العالي في نصب قناصل في مراسيهم (موانىء) الكائنة على سواحل البحر المذكور على ما تقتضيه الحقوق المتداولة بين الأمم .

المادة ١٣ : حيث قد تقرر في المادة الحادية عشرة أن البحر الأسود يكون على الحيادة لم يبق لزوم ولا غرض لانشاء مسافن (أي ترسانات) بحرية حربية ولا لابقائها، فمن ثم تعهد امبراطور جميع الروسيا وسلطان الدولة العثمانية بأن لا ينشآ ولا يبقيا شيئاً من هذه المسافن في ذلك الساحل .

المادة ١٤ : قد اتفق امبراطور جميع الروسيا وسلطان الدولة العثمانية على تعيين عدد السفائن الخفيفة اللازم ابقاؤها في البحر الأسود لمصالح تلك السواحل فمن ثم ينبغي أن يكون هذا الاتفاق ملحقاً بهذه المعاهدة الحاضرة ويكون معمولاً بصحته كأنه من مكملاتها فلا يلغى ولا يغير ما لم يقع عليه رضا الدول الموقعة على هذه المعاهدة .

المادة ١٥ : من حيث قد تقرر في الشروط التي جرت في مجلس ويانه أصول وقواعد تختص بالسفر في الأنهار الفاصلة بين عدَّة ممالك أو المارة فيها اتفقت الآن الدول المتعاهدة على أن تكون هذه الأصول جارية أيضاً في المستقبل على نهر الدانوب (الطونه) وفوهاته من دون فرق ورسمت بأن هذا الشرط يعدّ من الآن فصاعداً

من الحقوق العمومية لأهل أوروبا واتخذته تحت كفالتها ولا ينبغي أن يكون السفر في النهر المذكور عرضة لمانع ما ولا لتأدية ضريبة غير مقررة في الشروط المقيدة في المواد الآتية،فمن ثم لا يوجب «جُعَل» على مجرد السفر في النهر ولا ضريبة على الأمتعة التجارية التي تكون في السفن،أما ترتيب الشرطة والكورنتينة الذي يراد إنشاؤه لاجل تأمين البلاد التي يفصلها هذا النهر أو يخترقها فيكون اجراؤه على وجه يفيد المراكب سهولة في السفر على قدر الامكان وما عدا هذا الترتيب فلا يحدث شيء من الموانع للسفر مطلقاً أياً كان .

المادة ١٦ : من أجل تحقيق الشروط المذكورة في المادة المتقدمة تعقد مأمورية نواب من طرف فرنسا واوستريا وبريطانيا العظمى وبروسيا والروسيا وسردينيا والبلاد العثمانية،من كل واحد،ويحال على عهدتهم أن يرسموا ويجروا الأعمال اللازمة لإزالة الموانع والعوائق من فوهات الطونة ابتداء من «استشا».وكذا من أماكن البحر المجاورة التي فيها الرمل وغيره.والمقصود بذلك جعل هذه المواضع في كل من النهر والبحر صالحة للسفر وخالية عن كل ما يعوقه على قدر الطاقة والامكان ومن أجل استيفاء المصاريف التي تقتضيها هذه الأعمال وانشاء ما يلزم انشاؤه ، لتيسير السفر وتأمينه عند فوهات الطونه،يرسم أهل المأمورية بحسب أكثرية أصواتهم بنحو ضريبة معلومة وجُعلٍ موافق.وذلك بشرط أن تعامل جميع مراكب الأجيال بالتسوية وهذا الأصل يجري في هذا المقصد كما في غيره .

المادة ١٧ : تعقد مأمورية من نوّاب أوستريا وبافاريا والباب العالي وورتمرغ،من كل واحد،وينضم إليها أهل مأمورية أقاليم الطونه الثلاثة التي يكون نصبها باستصواب الباب العالي وهذه المأمورية تكون راهنة دائمة ويختص بها:(أوّلاً) أن تجري التنظيم اللازم لسفر النهر وللشرطة.(ثانياً) أن تزيل الدواعي المانعة من اجراء الشروط التي تقررت في معاهدة ويانه على الطونة.(ثالثاً) أن ترسم وتجري الاعمال اللازمة في جميع مجاري النهر.(رابعا) أن تحافظ بعد انقضاء مدة المأمورية الأوروباوية على وقاية المراكب وتيسير سفرها في فوهات الطونه وفي غير ذلك من الأماكن المجاورة له من البحر .

المادة ١٨ : قد صار من المعلوم أن المأمورية الاوروباوية توفي عملهاوان المأمورية الساحلية تتم الأعمال المقررة في المادة المتقدمة في القسمين الأوّل والثاني في مدّة عامين. وبعد اطلاع الدول المتعاهدة على ذلك تجري فيه مذاكرتهم جميعاً حتى اذا دوّنت لديها ما جرى تحكم بالغاء المأمورية الأولى، ومن ذلك الوقت فما بعده يكون للمأمورية الساحلية الراهنة ماكان للمأمورية الأوروباوية من القدرة والتفويض .

المادة ١٩ : من أجل توكيد اجراء التنظيمات التي يرسم بها باتفاق واحد على موجب الأصول المشروحة آنفا يكون لكل من الدول المتعاهدة حق في أن ترسي دائماً في فوهات الطونه سفينتين خفيفتين .

المادة ٢٠ : في مقايضة المدن والموانىء والأراضي على ما ذكر في المادة الرابعة من هذه المعاهدة الحاضرة رضي امبراطور جميع الروسيا لاجل زيادة التأمين على الحرية في سفر الطونه بتعديل حدود بلاده في بسارابيا فيكون هذا التخم الجديد من البحر الأسود على كيلومتر واحد من شرقي بحيرة برناسولا ويتصل بطريق أكرمان الى وادي طراجان ويجاوز جنوب بلغراد ويستمر في طول مسافة نهر الفلبوق الى علوسار تسيكا ويتصل بكاتاموري على بروت [١] وعند الوصول الى هذا الحد لا يحدث تغيير على التخم القديم بين السلطنتين وتعيين رسم هذا التخم الجديد يكون بمعرفة نوّاب من طرف الدول المتعاهدة.

المادة ٢١ : الأرض التي تخلت عنها الروسيا تكون ملحقة بولاية ملدافيا (الأفلاق) [٢] تحت سيادة الباب العالي ولسكان تلك الأرض أن يتمتعوا بالحقوق والخصائص الممنوحة للولايات ويرخص لهم في مدّة ثلاث سنين في نقل مواطنهم والتصرّف في أملاكهم بلا مانع .

المادة ٢٢ : ولايتا ولاخيا وملدافيا أي الأفلاق والبغدان تبقيان متمتعين تحت

رئاسة الباب العالي وكفالة الدول المتعاقدة بالامتيازات والاعفاءآت الحاصلة لهم الآن فلا مقتضى لأن تحميهم الدول الكافلة بحماية مخصوصة ولا يكون حق مخصوص للتعرض في أمورهم الداخلية .

المادة ٢٣ : الباب العالي متعهد بأن يحفظ لهاتين الولايتين إدارة أهلية مستقلة ويبقي لهم الحرية في التدين والأحكام الشرعية والمتجر وسفر البحر والأنهار وما عندهم الآن من القوانين والأحكام معمولاً به ينظر فيه،ولهذا الغاية تجرد مأمورية مخصوصة يكون تألفها باطلاع الدول المتعاهدة واتفاقهم وتجتمع من غير ابطاء في بخارست (بكرش) مع مأمورية الباب العالي ويكون من هم[1] هذه المأمورية البحث عن أحوال الولايتين وعرض القواعد اللازمة للتنظيم في المستقبل .

المادة ٢٤ : سلطان الدولة العثمانية وعد بأن يعقد في الحال في كل من الولايتين المذكورتين ديواناً [2] مخصوصاً ويكون تأليفه مبنياً على توكيد ما فيه إيصال النفع والخير لجميع الناس على اختلاف درجاتهم ،ويطلب من كل من هذين الديوانين أن يبين مقاصد الأهلين واستدعاهم في شأن ترتيب الولايتين .ونسبة تلك المأمورية الى هذين الديوانين تقرر في مجلس باريس .

المادة ٢٥ : بعد أن تعتبر الآراء التي يبديها الديوانان تنهي[3] المأمورية الى مجلس المذاكرة ما باشرته هي من العمل وذلك من دون إمهال ولا إهمال،ويقرّر المقصد الأخير مع الدولة السائدة ويحصل الاتفاق عليه في باريس بين الدول المتعاهدة وبموجب خط شريف مطابق لشروط هذه المعاهدة يجري تنظيم أحوال هاتين الولايتين، فتجعل من الآن فصاعداً تحت كفالة جميع الدول الموقعة على هذه الشروط .

المادة ٢٦ : قد قرّ الرأي على أن يكون في الولايتين المذكورتين عسكر [4] أهلي

يرتب لأجل تأمين داخل البلاد وحفظ نخومها فلا يورد ما نع ما لترتيب غير اعتيادي لأجل الذبّ عن الوطن الا ما يدعى اليه الاهلون بالاتفاق مع الباب العالي دفعاً لعدوان من يتطاول عليهم من الأجانب .

المادة ٢٧ : إذا وقع ما يوجب الخوف على سلب الراحة والطمأنينة داخل الولايتين يتفق الباب العالي مع الدول المتعاهدة على اتخاذ وسائل لدفع ذاك الخلل وإقرار الطمأنينة ولا يكون مسوغ لمداخلة عسكرية من غير أن يقع عليه رضا الدول أولاً .

المادة ٢٨ : إقليم الصرب يبقى متعلقاً بالباب العالي على وفق مضمون الخط الهمايوني الذي نص على حقوقه واعفاءآته ويكون من الآن فصاعداً تحت مجموع كفالة الدول المتعاهدة فمن ثم يحق للاقليم المذكور أن يحافظ على استقلاله بحكومة أهلية وبالحرية في التدين والأحكام والمتجر والابحار (سفر البحر) .

المادة ٢٩ : حق الباب العالي في إقامة الخفراء المحافظين كما تم الشرط عليه الآن في التنظيمات الداخلة هو مصون ثابت فلا يكون مسوغ لمداخلة عسكرية في بلاد الصرب من دون أن يقع عليه رضا الدول المتعاهدة أولا .

المادة ٣٠ : امبراطور جميع الروسيا وسلطان الدولة العثمانية يبقيان ضابطين لما هو في ملكهما في آسيا كما كان من قبل الحرب ومن أجل تدارك ما عسى أن يقع من القال والقيل في ذلك يحقق رسم التخوم ويعدل من دون إيجاب ضرر على أحد الفريقين ولهذه الغاية ترتب جماعة مؤلفة من مأمورين من طرف الروسيا وآخرين من طرف الدولة العثمانية ومأمور فرنساوي وآخر انكليزي ويكون إرسالهم عقب استرداد السفارة بين ديوان الروسيا والباب العالي ويجب انهاء أشغالهم في مدة ثمانية أشهر من ابتداء اثبات هذه المعاهدة الحاضرة .

المادة ٣١ : البلاد التي تبوّأتها [1] في مدة الحرب جيوش امبراطور الفرنسيس وامبراطور أوستريا وملكة مملكة بريطانيا العظمى وارلاندا وملك سردينيا الى مدّة المعاهدة التي ختمت في اسلامبول في ١٢ مارس سنة ١٨٥٤ بين فرنسا وبريطانيا

العظمى والباب العالي .

وفي ١٤ جون من السنة المذكورة بين أوستريا والباب العالي .

وفي ١٥ مارس سنة ١٨٥٥ بين سردينيا والباب العالي.تخلى بعد مبادلة اثبات هذه المعاهدة الحاضرة في أسرع وقت.فأما تعيين المدّة واتخاذ الوسائل لاجراء ذلك فيرتب باتفاق بين الباب العالي وبين الدول التي تبوأت عساكرها تلك الأرضين .

المادة ٣٢ : المتجر في جلب البضائع وارسالها الى الخارج يبقى ما بين الدول كما كان من قبل الحرب الى أن تجدد المعاهدة التي كانت بين الدول المتحاربة من قبل الحرب أو تبدل بشروط أخرى وتكون رعاياهم معاملة في سائر الأمور الأخرى أحسن المعاملة .

المادة ٣٣ : المعاهدة التي تمت هذا اليوم بين امبراطور الفرنسيس وملكة مملكة بريطانيا العظمى وارلاندا وامبراطور جميع الروسيا من جهة جزائر الالاند[1] تكون ملحقة بالمعاهدة الحاضرة وتبقى كذلك معمولاً بصحتها كأنما هي جزء متمم لها .

المادة ٣٤ : قد قرّ الرأي على إثبات هذه المعاهدة وتجري مبادلته في باريس في مدة أربعة اسابيع أو قبل ذلك اذا أمكن وبناء على ذلك علّم عليها النواب المرخص لهم ووضعوا عليها أختام دولهم.حرر في باريس في ٣٠ شهر مارس سنة ١٨٥٦ .

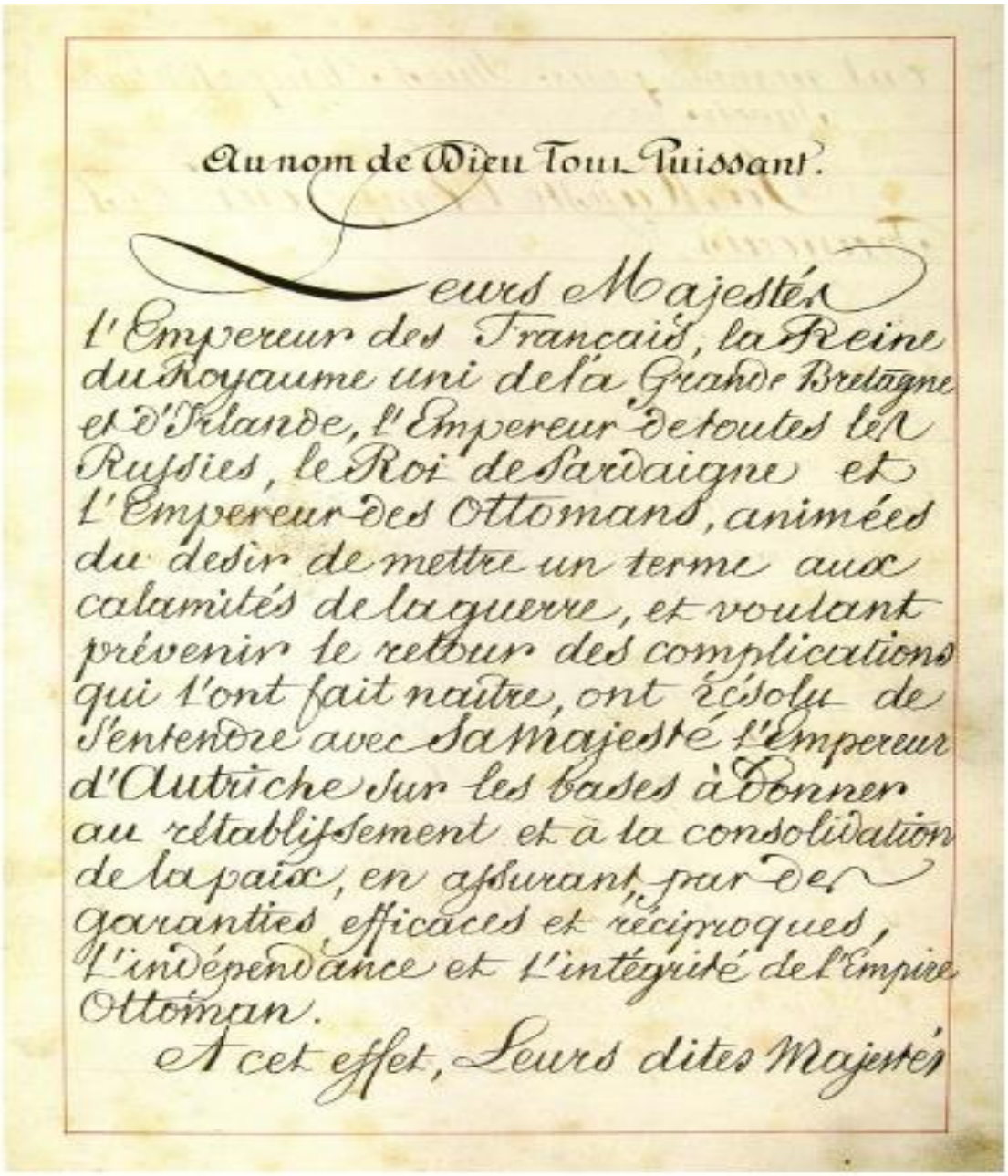
(أسماء الذين وقعوا على ما ذكر)

ولوسكي	يورغيني	بول شونستان هبنر	كلارندون
كولي منتوفل	هتر فلدت	اورلوف	برلوكافور
وقيل لامارينا	عالي	محمد جميل	

مادة ملحقة بما تقدم : شروط المعاهدة المتعلقة بالبواغيز[2] مما وقع عليه اليوم لا تكون جارية على سفائن الحرب التي في خدمة الدول المتحاربة لاخلاء الأرض التي تبوأتها العساكر وانما تكون معمولاً بها عقب الاخلاء.حرر في باريس في ٣٠شهر مارس سنة ١٨٥٦ أسماء الموقعين كما ذكر آنفا .

المحامي، المصدر السابق، ص-ص، 513- 521.

ملحق رقم 04: وثيقة موقعة من الدول الموقعة على معاهدة باريس تؤكد على احترام استقلالية الدولة. دفتر الملاحظات من أربعين صفحة.

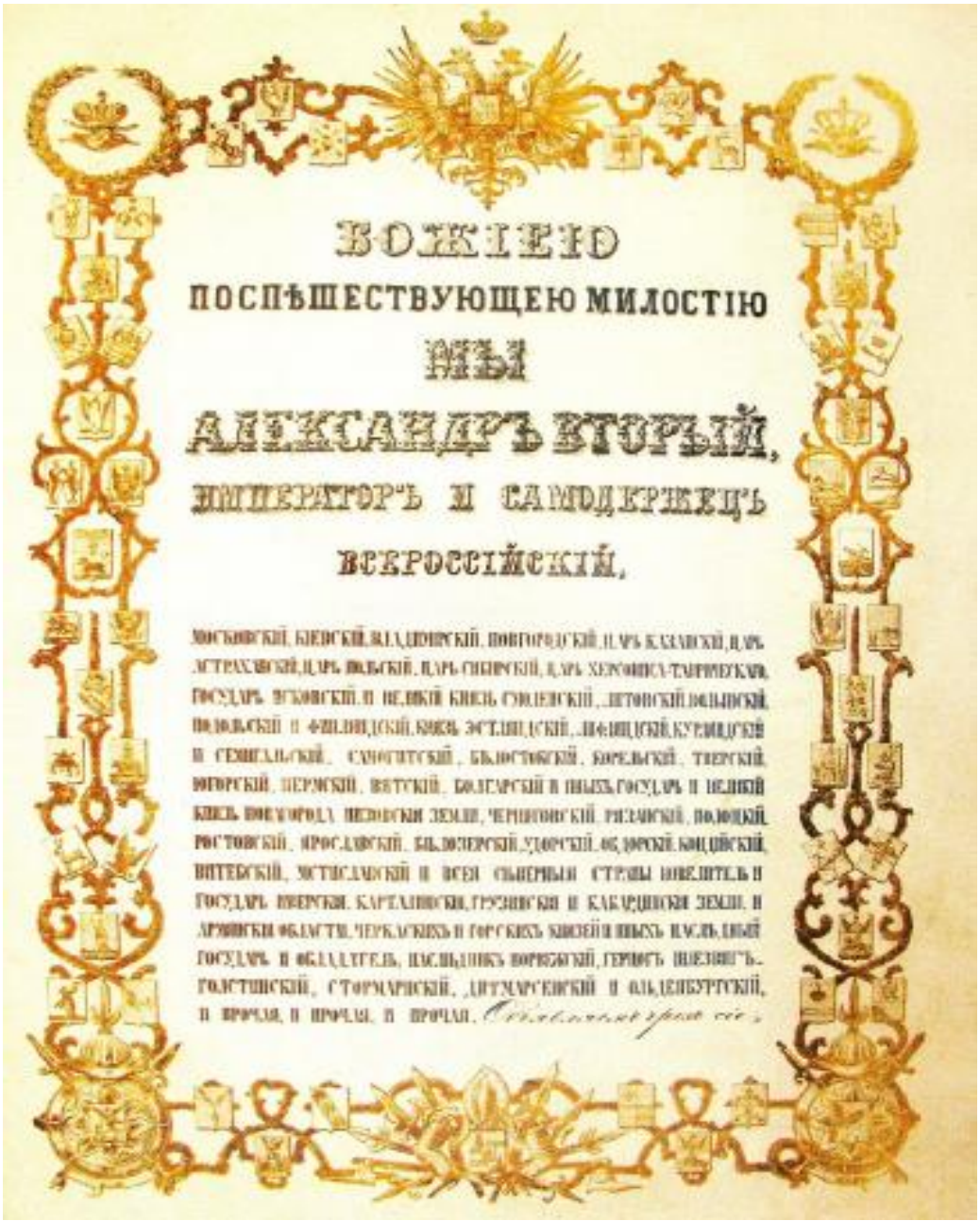


Au nom de Dieu Tout-Puissant.

Leurs Majestés
l'Empereur des Français, la Reine
du Royaume uni de la Grande Bretagne
et d'Irlande, l'Empereur de toutes les
Russies, le Roi de Sardaigne et
l'Empereur des Ottomans, animées
du desir de mettre un terme aux
calamités de la guerre, et voulant
prévenir le retour des complications
qui l'ont fait naître, ont résolu de
s'entendre avec Sa Majesté l'Empereur
d'Autriche sur les bases à donner
au rétablissement et à la consolidation
de la paix, en assurant, par des
garanties efficaces et réciproques,
l'indépendance et l'intégrité de l'Empire
Ottoman.
A cet effet, Leurs dites Majestés

Bénédicte Rolland-Villemot, op cit, p, 129.

ملحق رقم 05: صك التصديق على المعاهدة وعلى المادة الإضافية بقلم ألكسندر الثاني، ببطرسبرغ 03 أفريل 1856.



ВОЖІЕЮ

ПОСПѢШЕСТВУЮЩЕЮ МИЛОСТІЮ

МЫ

АЛЕКСАНДРЪ ВТОРЫЙ,

ИМПЕРАТОРЪ И САМОДЕРЖЕЦЪ

ВСЕРОССІЙСКІЙ,

Bénédicte Rolland-Villemot, op cit, p, 128.

قائمة المصادر والمراجع

I–قائمة المصادر العربية:

1. أنطونيوس جورج، **يقظة العرب**، تر: علي حيدر الركابي، مطبعة الترقي، دمشق، 1946.
2. الرافعي عبد الرحمان: **عصر محمد علي**، ط5، دار المعارف، القاهرة، 1989.
3. روجان يوجين، **العرب بين الفتوحات العثمانية إلى الحاضر**، تر: محمد ابراهيم الجندي، ط1، كلمات عربية، القاهرة، 2011.
4. الحصري ساطع، **البلاد العربية والدولة العثمانية**، دار العلم للملايين، بيروت 1960.
5. حليم إبراهيم بك ، **التحفة الحليمية في تاريخ الدولة العلية**، ط1، مطبعة ديوان عموم الأوقاف، بيروت، 1905.
6. الحوراني ألبرت، الفكر **العربي في عصر النهضة 1798–1939**، ط3، دار النهار، بيروت، 1977.
7. الروقي عائض بن خزام، **حروب محمد علي في الشام وأثرها في شبه الجزيرة العربية 1247–1255هـ/ 1831–1839م**، مطابع جامعة القرى، الرياض، 1998.
8. طوسون عمر، **الجيش المصري في الحرب الروسية المعروفة بحرب القرم 1853–1855م**، ط2، مكتبة مدبولي، القاهرة 1996.
9. أبو الفضل محمد عبد الفتاح، **الصحوة المصرية في عهد محمد علي**، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 1999.
10. كامل مصطفى، **المسألة الشرقية**، الهنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012.
11. كرد علي محمد عبد الرزاق، **خطط الشام**، ط3، مكتبة النوري، دمشق، 1983.
12. المحامي فريد بك، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، تح: إحسان حقي، ط2، دار النفائس، بيروت، 1981.

II–قائمة المراجع العربية:

1. الأدهمي محمد مظفر، **تاريخ أوروبا القرن التاسع عشر**، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، 1986.
2. أوزتونا يلماز، **تاريخ الدولة العثمانية**، تر: عدنان محمود سلمان و محمود الأنصاري، ج2، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل، استانبول، 1990.

3. أوغلى أكمل الدين احسان، **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة**، تر: صالح سعداوي، ج1، مركز الأبحاث، استانبول، 1999.

4. البدري، محمد عبد الستار، **المواجهة المصرية الأوروبية في عهد محمد علي**، ط1، دار الشروق، القاهرة، 2001.

5. برجاوي سعيد أحمد، **الإمبراطورية العثمانية تاريخها السياسي والعسكري**، الأهلية، بيروت، 1993.

6. بروكلمان كارل، **تاريخ الشعوب الإسلامية**، تر: نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي، ط5، دار العلم للملايين، بيروت، 1968.

7. برون جفري، **تاريخ أوروبا الحديث**، تر: علي المرزوقي، الأهلية، عمان، 2006.

8. التكريتي هاشم صالح، **المسألة الشرقية المرحلة الأولى 1774–1856**، جامعة بغداد، بغداد، 1990.

9. جبارة تيسير، **تاريخ الدولة العثمانية 1280–1924**، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، 2015.

10. جرانيت هارولد وأرلوند تمبرلي، **أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين 1789–1950**، تر: بهاء فهمي، مؤسسة سجل العرب، دب.ن، 2001.

11. الجمل شوقي عطا الله، عبد الرازق عبد الله، **تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة**، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، 2000.

12. حجر جمال محمود، **القوى الكبرى والشرق الأوسط في القرنين التاسع عشر والعشرين**، تق: عمر عبد العزيز عمر، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989.

13. حسون علي، **تاريخ الدولة العثمانية وعلاقاتها الخارجية**، ك3، المكتب الإسلامي، بيروت، 1994.

14. حسون علي، **العثمانيون والروس**، ط1، المكتب الإسلامي، بيروت، 1982.

15. راشد زينب عصمت، **تاريخ أوروبا الحديث في القرن التاسع عشر**، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1989.

16. سليم محمد السيد، **تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين**، ط1، دار الفجر، القاهرة، 2000.

17. سيار جميل، **تكوين العرب الحديث**، ط1، دار الشروق، عمان، 1997.

18. شاكر محمود، **التاريخ الإسلامي–العهد العثماني–**، ط1، المكتب الإسلامي، بيروت، 1991.

19. الشناوي عبد العزيز، **الدولة العثمانية دولة مفترى عليها**، مكتبة أنجلو المصرية، القاهرة، 1986.

20. صفوت محمد مصطفى، **محاضرات في المسألة الشرقية ومؤتمر باريس 1856م**، معهد الدراسات العالية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1958.

21. طربين أحمد، **تاريخ المشرق المعاصر**، مطبعة طربين، دمشق، 1981.

22. طقوش محمد سهيل، **تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة**، ط1، دار النفائس، بيروت، 2013.

23. العاني رعد مجيد، **تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر**، ط1، دار كنوز المعرفة، عمان، 2000.

24. العزاوي قيس جواد، **الجيش والسلطة في التاريخ العثماني**، دار بدائل، القاهرة، 2016.

25. العزاوي قيس جواد، **الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط**، ط2، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2003.

26. أبو علية عبد الفتاح حسن، **تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر**، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 1989.

27. عمر عبد العزيز عمر . **دراسات في تاريخ العرب الحديث** , الشرق العربي من الفتح العثماني حتى نهاية القرن الثامن عشر , ج1 , دار النهضة العربية للطباعة والنشر , بيروت 1971.

28. عمر عبد العزيز عمر، **تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر 1815–1919م**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000.

29. عمر عبد العزيز عمر، **تاريخ المشرق العربي 1516–1922**، دار النهضة العربية، بيروت، 1984.

30. عمر عبد العزيز عمر، **دراسات في تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر 1815–1950**، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 1999.

31. عمر يوسف حسين، **سياسة بريطانيا تجاه الدولة العثمانية 1839–1909م**، ط2، دار نور للنشر، ألمانيا، 2016.

32. عودة محمد عبد الله وياسين إبراهيم، **تاريخ العرب الحديث**، الأهلية، عمان، 1989.

33. الغازي أماني بنت جعفر بن صالح، دور النكشارية في إضعاف الدولة العثمانية، ط1، دار القاهرة، القاهرة، 2007.

34. الغالي غربي، **دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي 1288–1916م**، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

35. فيشر هربت، **تاريخ أوروبا في العصر الحديث 1789– 1950م**، تر: أحمد نجيب هاشم وإآخرون، ط6، دار المعارف، القاهرة، 1972.

36. لبيب صبحي، **تاريخ المسألة الشرقية**، مطبعة الهلال، القاهرة، 1921.

37. مؤنس حسين، **الشرق الإسلامي في العصر الحديث**، ط2، مطبعة الحجازي، القاهرة، 1938.

38. محمود السيد محمد السيد، **دراسات في التاريخ العثماني**، ط1، دار الصحوة، القاهرة، 1996.

39. مصطفى أحمد عبد الرحيم، **في أصول التاريخ العثماني**، ط2، دار الشروق، بيروت، 1986.

40. مصطفى نادية محمود، **العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية**، ط1، المعهد العالي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996.

41. نوار عبد العزيز سليمان و النعنعي عبد المجيد، **التاريخ المعاصر: أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية**، دار النهضة العربية، بيروت، 2014.

42. الهريدي صلاح أحمد، **أوروبا من الثورة الفرنسية حتى الحرب العالمية الأولى**، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، 2009.

43. الهريدي علي صلاح أحمد . **دراسات في تاريخ العرب الحديث** , دار الوفاء لدنيا، القاهرة، 1990.

44. ياغمي إسماعيل، **الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي**، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 1996.

45. ييلافيتش تشارلز وييلافييتش بربارا، **تفكيك أوروبا العثمانية–إنشاء دول البلقان القومية 1804–1920**، تر: عاصم الدسوقي، دار العالم الثالث، القاهرة، 2007.

III–قائمة المراجع الأجنبية:

1. Ardeleanu Constantin, **EVOLUŢIA INTERESELOR BRITANICE FAŢĂ DE GURILE DUNĂRII ÎN PERIOADA DINTRE CONGRESUL DE PACE DE LA PARIS (1856) ŞI CONFERINŢA DE LA LONDRA (1871)** , University Dunarea de Jos of Galati Faculty Member, 2009.

2. Badem Candan, **The Ottoman Crimean war 1853–1856**, BRILL, BOSTON, 2010.
3. De Sédouy Jaques Alain, **Le Congrès de Paris de 1856**,**Perrin le congrès de Vienne** :**L'Europe cetre la France1812–1815**, 2003.
4. Gencer Ali İhsan, Kırım Savaşı Ve Paris Atlaşmasi, İstanbul Üniversitesi, Istanbul, 2008
5. Greay Edward.S., **History Of The Ottoman Turks**, **From The Beginning Of Their Empire To the Present Time**, Ed1, HENRY HOLT AND COMPANY, NEW YORK, 1878
6. Keleş Erdoğan, **Kırım Savaşı'nda** (**1853–1856**) **Karadeniz ve Boğazlar Meselesi**, Muğla, Turkey, 2008.
7. Özcan Besim, **1877–1878 Harbi'Ne Kadar OSMANLI–RUS Münasebetleri**, Atatürk Üniversitesi Sosyal Bilimler Dergisi,Ocak, 2013.
8. Sertdemir Murat ," **1798–1856 Yılları Arsında Rusya'nın Osmanlı Politikası**", Necmettin Erbakan Üniversştesi Sosyal Bilimler enstitüsü Anabilş Dalı, Konya, 2015.

IV–المجلات والدوريات:

1. حلاق حسان، **المسألة الشرقية وتطوراتها التاريخية حتى مؤتمر باريس 1856م**، مجلة تاريخ العرب والعالم، ع8، حزيران (يونيو)، 1979.
2. سنو عبد الرءوف، العلاقات **العثمانية الروسية 1687–1878، سياسة الاندفاع نحو المياه الدافئة**، ح1، مجلة تاريخ العرب والعالم، ع 73–74، بيروت، 1984.
3. سنو عبد الرءوف، **العلاقات العثمانية الروسية 1687–1878، حرب القرم ممهداتها وتطوراتها ونتائجها**، ح3، مجلة تاريخ العرب والعالم، ع77–78، بيروت، 1985.
4. سنو عبد الرءوف، **العلاقات العثمانية الروسية 1687–1878، مسألة البحر الأسود والأزمة البلقانية**، ح4، مجلة تاريخ العرب والعالم، ع 79–80، بيروت، 1985.

5. الطائي حسن عبد الله، **روسيا وحرب القرم 1853– 1856**، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، د.س.

6. العربيات غالب أحمد وآخرون، **الموقف الروسي من التدخل المصري في بلاد الشام 1831–1841**، مجلة الدراسات التاريخية، ع-117-118، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن،2012.

7. ناطق إبراهيم أحمد، **المادة السابعة في معاهدة باريس 1856 م وموقف الدول الكبرى منها**، مجلة التراث العلمي العربي، ع2-3، كلية الآداب جامعة بغداد، 2016.

8. هيجانة إيمان عبد الرحمان و ملكاوي حنان سليمان، **التبشير الفرنسي الكاثوليكي في ولاية الأناضول في القرن التاسع عشر ميلادي –النشاط التعليمي نموذجا–**، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج 41، ملح2، د.ب.ن، 2014.

9. يوسف حسين يوسف عمر، **بريطانيا العظمى ومعاهدة لندن لحياد البحر الأسود 1871**، بحث منشور في جامعة الأقصى بغزة، فلسطين، د.س.

10. يوسف عمر يوسف حسين، **الدبلوماسية الفرنسية تجاه المسألة المصرية من بداية وحتى معاهدة هنكار اسكله سي 1831–1833**، المجلة الأرونية للتاريخ و الآثار- دراسة في ضوء وثائق وزارة الخارجية البريطانية غير المنشورة، مج 11، ع2، القاهرة، 2017.

V– المجلات الأجنبية:

1. Bénédicte Rolland-Villemot, **La gerre De Crimée Et Le Tétraité De Paris** : **enjeu géopolitique En Méditerranée**, Cahiers slaves, n°14, 2016.
2. ÇOLAK Kamil, **MISIR'IN FRANSIZLAR TARAFINDAN İŞGALİ VE TAHLİYESİ (1798–1801)**, SAÜ Fen Edebiyat Dergisi ,2008.
3. Renée Neher-Bernheim, «Bonaparte au Moyen-Orient», Journal l'Arche, publié en novembre-décembre 1969.
4. Tellioğlu Ömer, **karadeniz'de Osmanlı Hakimiyeti ve Rusya'nın Sicak Deniwlere inme Mücadelesi**, Tarih Okulu Dergisi (TOD), yıl8, sayı 21, Mart 2015.

VI-الأطروحات الجامعية:

1. بوجلطي فاطمة، **انعكاسات الامتيازات الأجنبية على بلاد الشام خلال القرن19م**، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر-2-، 2010-2011.
2. الفضل عبد الله عليان أحمد، **تاريخ أوروبا الدبلوماسي من مؤتمر فيينا 1815م إلى المسألة الشرقية 1864م**، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة النيلين، السودان، 2017.
3. يونسي فاطمة الزهراء ومساك ياسمينة، **الدولة العثمانية والمؤتمرات الدولية خلال القرن 13هـ/19م**، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، 2014-2015.

VII- الموسوعات:

1. أوزتونا يلماز، **موسوعة تاريخ الإمبراطورية العثمانية السياسي والعسكري والحضاري (629-1341هـ/ 1231- 1922م)**، تر: عدنان محمود سلمان، مج 2، ط1، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2010.
2. الشويخات أحمد مهدي محمد وآخرون، **الموسوعة العالمية**، ج 19، ط2، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض، 1999.
3. خشانة ربيع، **الموسوعة العربية العالمية**، مج 18، ط2، مؤسسة أعمال الموسوعة، 1999.
4. الخوند مسعود، **الموسوعة التاريخية الجغرافية**، ج8-18، مؤسسة ماتيلدا، لبنان، 1997.
5. سبلي ليونارد، **موسوعة عالم المعرفة المشاهير الرجال والنساء**، ج5، ط1، دار نابلس للنشر، بيروت، 1997.
6. غربال محمد شفيق، **الموسوعة العربية الميسرة**، مج 61، دار النهضة، بيروت، 1998.
7. الكيالي عبد الوهاب وآخرون، **الموسوعة السياسية**، ج1-6، دار الهد، بيروت، 1981.
8. المولى علي، **الموسوعة العربية الميسرة**، ج-1-2-5-7، ط3، المكتبة العصرية، بيروت، 2009.
9. نصار محمد حسين، **الموسوعة العربية الميسرة**، ج2، مكتبة عصرية، بيروت، 2000.

VIII- المعاجم:

1. صابان سهيل، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، مطبعة الملك فهد، الرياض، 2000.

المغلوث سامي عبد الله، **أطلس تاريخ الدولة العثمانية**، ط1، مكتبة الإمام الذهبي، الكويت، 1991.

الفهرس

الفهرس.

المحتويات **الصفحة**

المقدمة..... **01-06**

المدخل التمهيدي: الأوضاع العامة للدولة العثمانية خلال القرن 19م..... **07-11**

المبحث الأول: الدولة العثمانية والتحديات الخارجية خلال القرن 19م.

1-عجز مؤسسات الدولة على مواكبة التطورات الدولية..... **13**

أ- التوافق مع العصر (بروز الحاجة إلى الإصلاح)..... **13**

ب- الإصلاح على النمط الأوروبي..... 14

2-التسويات الدولية..... **15**

أ- معاهدة أدرنة 1829م..... 15

ب- معاهدة كوتاهية 1833م..... 16

ج- معاهدة هنكار إسكله سي 1833م..... 17

د- معاهدة بلطة ليمان 1839م..... 18

هـ- معاهدة لندن الأولى 1840م..... 19

و- معاهدة لندن الثانية 1841م..... 21

3-إثارة تأليب الأوضاع الداخلية للدولة العثمانية..... **22**

أ- الحملة الفرنسية عل مصر 1798م..... 22

ب- الثورة اليونانية 1821م..... 25

ج- التدخل العسكري 1840م. 27

د- الإرساليات المسيحية..... 28

المبحث الثاني: الدبلوماسية الأوروبية ومؤتمر باريس 1856م.

1-خلفيات وأسباب انعقاد مؤتمر باريس 1856م..... 34

أ- الأطماع الروسية..... 34

ب- تضارب المصالح الاقتصادية البريطانية الروسية.....37

ج- النزاع الروسي الفرنسي حول الأماكن المقدسة في القدس..... 37

د- حرب القرم 1853م..... 39

2- انعقاد مؤتمر باريس 1856م..... 44

أ- افتتاح المؤتمر..... 44

ب- أهداف الدول الأوروبية من المشاركة في المؤتمر..... 46

3-قرارات مؤتمر باريس 1856م..... 47

المبحث الثالث: نتائج المؤتمر وتداعياته.

1- على الدولة العثمانية..... 53

2- على الدول الأوروبية..... 56

-الخاتمة..... 66-68.

الملاحق..... 69-82

قائمة المصادر والمراجع..... 83-91

الفهرس..... 92-94